

القول الجليل

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عباس البجلي الحنبلية
المعروف بابن الحسن المتوفى سنة ٨٠٣ هـ

دراسة وتحقيق

حايض بن عبد الله بن عبد العزيز آل عزة الشهرافيه

المجلد الأول

مكتبة الرشيد
الرياض

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الاولى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

ص ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa

www.alrushd.com



- * فرع مكة المكرمة: - هاتف ٥٥٨٥٤٠١ - ٥٥٨٣٥٠٦
- * فرع المدينة المنورة: - شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠
- * فرع القصيم بريدة طريق المدينة - هاتف ٣٣٤٣٣١٤
- * فرع أبهـا: - شارع الملك فيصل هاتف ٣٣١٧٣٠٧
- * فرع الدمام: - شارع ابن خلدون - هاتف ٨٢٨٢١٧٥

وكلاؤنا في الخارج

- * الكويت: - مكتبة الرشيد - حولي - هاتف: ٣٦١٢٣٤٧
- * القاهرة: - مكتبة الرشيد - مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
- * بيروت: - الدار اللبنانية - شارع الجاموس - هاتف: ٠٠٩٦١٢٨٤٣٤٥٧
- * عمان: الاردن - دار النبلاء - هاتف: ٥٣٣٢٦٥٨

القول عليك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.
أما بعد:

فبين يديك - أيها القارئ الكريم - كتاب القواعد للإمام أبي الحسن علاء الدين علي بن محمد بن عباس البجلي الحنبلي، المشهور بابن اللحام، والمتوفى سنة ٨٠٣ هـ.

وهو من الكتب المهمة في علم تخريج الفروع على الأصول، ذلك العلم الذي يُعنى بإبراز الثمرات الفقهية المترتبة على القواعد الأصولية، وهو الجانب التطبيقي لعلم أصول الفقه.

والمؤلفات - كما هو معروف - في هذا العلم قليلة جداً، مع عظيم نفعه وشدة أهميته.

وقد طُبِعَ هذا الكتاب طبعات عدة، لم تخل واحدة منها من أخطاء ظاهرة كما سيأتي بيانه خلال القسم الدراسي لهذا الكتاب.

فكان كل ما سبق دافعاً لنا للعمل على طبع الكتاب وإخراجه لطلبة العلم؛ رجاء سد النقص وجبر الخلل.

وكان من أعظم المحفزات لذلك أيضاً إلهام كثير من مشايخنا وزملائنا للإسراع في إخراجه محققاً.

وأصل هذه الطبعة رسالتان علميتان تقدم بهما المحققان للحصول على درجة الماجستير من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة بالرياض وأشرف على الرسالتين أستاذ

أصول الفقه بالكلية فضيلة الشيخ العلامة د/ فهد بن محمد السدحان، وفقه الله ونفع به، وقد نوقشت الرسالتان خلال شهر رجب من عام ١٤١٩ هـ.

فقام عايض بن عبدالله الشهراني بتحقيق القسم الأول من الكتاب، ويبدأ من أوله إلى نهاية القاعدة السابعة والثلاثين منه.

وقام ناصر بن عثمان الغامدي بتحقيق القسم الثاني من الكتاب، ويبدأ من أول القاعدة الثامنة والثلاثين منه إلى نهاية الكتاب.

وقد قمنا بدمج ما تدعو الحاجة إليه من القسم الدراسي في الرسالتين، إلى جانب حذف تراجم من تكررت الترجمة لهم من الأعلام من القسم الدراسي الثاني اكتفاءً بما ورد في القسم الدراسي الأول؛ رغبةً في الاختصار وتركاً للتكرار.

ونسأل الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب، ويجعل ما بُدّل فيه من جهد خالصاً لوجهه سبحانه، صواباً على السنة، نافعاً لمن كتبه وقرأه في الدنيا ويوم أن نلقاه، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه: المحققان

الرياض

١٤٢١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والحمد نعمة منه مستفادة، والشكر لله والشكر أول الزيادة،
والصلاة والسلام على من أرسله ربّه بالهدى ودين الحق، وعلى آله وصحبه أولي
الفضل والريادة.

أما بعد:

فإنّ من نعمة الله علينا أمة الإسلام أن هياً لنا في كلّ عصر ومصر من يرفع راية
السنة، ويقمع لواء البدعة، ويحيي النفوس بنور العلم، ويزيل عنها ظلمات الجهل.
وهذه وظيفة العلماء الذين كان قائدهم وسابقهم نبينا محمد ﷺ، وتلاه ركب علماء
الصحابة فالتابعين، وهكذا امتدت تلك السلسلة الطاهرة التي يرث بعضها بعضاً،
فأنعم بها من سلسلة، وأنعم به من إرث.

وها هي المكتبة الإسلامية خير شاهد على جهود أولئك الجهابذة في شتى فنون
العلم والحكمة، ومن أهم تلك العلوم علم (أصول الفقه)، فهو من أفضل العلوم
الفاضلة، وأنفع العلوم النافعة، ومن أجلها قدراً، وأعلاها شرفاً وفخراً، كلّ العلوم
مفتقرة إليه، ولا يعد المجتهد مجتهداً إلا بعد الحصول عليه.

وقد ارتسمت قواعده ووضعت حدوده بفضل من الله، ثمّ بجهود أولئك
الأعلام، فكانت علومه بحياتهم حيّة، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغانيه بأهله أهلة،
لذا كان من حقهم علينا أن نعرف لهم قدرهم، ونحيي ذكرهم، ونحفظ تراثهم، إلى
جانب الدعاء لهم بالرفعة في الدرجات عند رب البريات.

ولعلّ من ذلك إبراز هذه الجهود العظيمة، وإخراج هذه الكنوز المكنونة، التي

خلفها أولئك الأعلام، اعترافاً بفضلهم وسبقهم وأداءً لبعض الواجب نحوهم - رحمهم الله جميعاً - .

وإن من أولئك الذين قاموا بهذه المهمة العظيمة خير قيام: الإمام العلامة أبا الحسن علاء الدين علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي المشهور بـ (ابن اللحام) المتوفى سنة: (٨٠٣ هـ)، وهو أحد أئمة المذهب الحنبلي في عصره، بل كان شيخ الحنابلة في الشام ومفتيهم بها، تولى التدريس في الجامع الأموي في حلقة شيخه ابن رجب بعده، واجتمع عليه الطلبة وانتفعوا به وكانت مواعيد حافلة، وصنف في الفقه والأصول وأثنى عليه العلماء كالإمام ابن حجر والسخاوي وابن مفلح وغيرهم.

وقد وقع اختيارنا على أحد كتبه العظيمة التي كتبها في أصول الفقه وهو كتاب (القواعد) الذي يحتاج إلى تحقيق علمي مستند إلى منهجية البحث العلمي المعروفة؛ كي يخرج الكتاب إخراجاً لائقاً بمثله، إذ هو من الكتب النادرة في طريقته حيث جمع بين التقعيد والتأصيل والتفريع والتخريج.

والله نسأل أن يسدد المقال ويجزل النوال، ويجعل العمل خالصاً لوجهه سبحانه، إنه جواد كريم.



أهمية تحقيق الكتاب

- إن تحقيق هذا الكتاب له أهمية بالغة، وتتضح هذه الأهمية بأمور:
- أولاً: إن كتاب (القواعد) أحد الكتب المهمة في علم تخريج الفروع على الأصول، وهذا العلم - وهو تخريج الفروع على الأصول - من أهم العلوم المتعلقة بالفقه وأصوله، ولم يؤلف فيه على سبيل الاستقلال إلا كتب قليلة، وأشهرها:
- أ - كتاب تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي (ت: ٤٣٠ هـ).
- ب - كتاب تخريج الفروع على الأصول للزنجاني (ت: ٦٥٦ هـ).
- ج - كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني (ت: ٦٤٤ هـ).
- د - كتاب التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي (ت: ٧٧٢ هـ).
- هـ - كتاب القواعد لابن اللحام (ت: ٨٠٣ هـ).
- فكتاب (القواعد) لابن اللحام أحد هذه الكتب القليلة.

ثانياً: إنّ المؤلف مزج فيه القواعد الأصولية بفروعها الفقهية، فاهتم بالجانب التطبيقي اهتماماً كبيراً، إذ قد تعهّد بذلك في أول الكتاب، فقال: «استخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية، وأردف كلّ قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفرعية» اهـ.

ثالثاً: إنّ مؤلفه قد صاغ قواعده الأصولية بذكر وجهات نظر علماء الأصول من مختلف المذاهب على طريقة أصول الفقه المقارن.

رابعاً: يعد كتاب (القواعد) من أهم كتب أصول الفقه في المذهب الحنبلي حيث اعتنى فيه المؤلف بنقل آراء الإمام أحمد ورواياته في كثير من المسائل الأصولية، وكذلك نقل آراء أصحابه من أئمة المذهب الحنبلي، وبيان الراجح في كثير منها.

خامساً: إنّ الكتاب فيه خدمة للمذهب الحنبلي بخاصة؛ إذ إنّ فروعه الفقهية مستمدة من ذلك المذهب.

سادساً: إنّ مؤلفه رحمه الله لم يكن يكتفي بمجرد ذكر الآراء في الأصول أو الفروع بل كان يرجح أحياناً، ويقرر الصحيح، وينقد ما يستحق النقد، وهذا يدل على مكانته العلمية وسعة اطلاعه وقوة حجته.

سابعاً: إنّ المؤلف اتبع بعض القواعد بفوائد عزيزة، وتنبهات وضوابط رائعة يستفيد منها القارئ، وهذه ميزة عظيمة لا توجد في كثير من كتب الأصول.

ثامناً: تميز كتاب (القواعد) بإبراز الجانب التطبيقي لعلم أصول الفقه، وفي هذا دفع لما يتقوله بعض الناس من أن علم أصول الفقه لا فائدة منه، وأنه علم جاف ولا ثمرة تترتب على كثير من مسائله، وهذه الدعوى قد برزت في الآونة الأخيرة بسبب الجهل المركب الذي وقع فيه بعض من يتنسب إلى العلم الشرعي، ونادوا بعدم الرجوع إلى ما كتبه العلماء في هذا العلم، والاكتفاء بالرجوع إلى النص مباشرة من الكتاب أو السنة، وأخذ الحكم منه دون الرجوع لقواعد الاستنباط في أصول الفقه التي بينها العلماء، وما عرف هؤلاء وأمثالهم أن كل مسألة صغيرة كانت أو كبيرة بناها العلماء على قواعد وأسس معينة، ولم تكن هذه الموسوعات العلمية الضخمة في كل فن مجرد نتاج للأذهان المجردة، بل كانت مستنبطة على وفق أسس وقواعد معروفة عندهم في أصول الفقه، وأصول الحديث واللغة.

تاسعاً: يعتبر كتاب القواعد لابن اللحام في إظهاره لقضية التخريج وإبرازها من أقوى الوسائل للرد على من يصف الفقه الإسلامي بالجمود وعدم استيعابه لأحكام الحوادث الجديدة والنوازل الطارئة؛ إذ إن ابن اللحام أبرز في هذا الكتاب طرق التخريج وتطبيقاته.

وبهذا يُعلم: أن الشريعة الإسلامية تميزت بقواعدها الرصينة وأحكامها العامة التي تستوعب كل نازلة وحادثة جديدة، وليس العيب فيها بل العيب فيمن لم يفهم قواعدها، ولم يعرف أسرارها ثم يحكم عليها بهذا الحكم الجائر.

— وما هم علماؤنا منذ القدم يخرّجون من قواعد هذه الشريعة أحكاماً لكل نازلة وحادثة تستجد، وما كتاب القواعد هذا إلا خير دليل على ذلك، وخير معرّف بذلك.



أسباب اختيار تحقيق هذا الكتاب

من أبرز الأسباب التي دعتنا لتحقيق هذا الكتاب الأمور التالية:

- ١ — ما سبق من بيان لأهمية تحقيق الكتاب، ومكانته العلمية، ومكانة مؤلفه، وما تميز به عن غيره من كتب أصول الفقه، حيث يعتبر إحدى اللبّات المهمة في علم تخريج الفروع على الأصول لإبرازه للجانب التطبيقي لقواعد هذا الفن، فجدير بكتاب كهذا الكتاب أن يحقق ويخرج إخراجاً يليق به.
- ٢ — رغبتنا الأكيدة في إبراز الجانب التطبيقي لعلم أصول الفقه وإظهار المعنى الحقيقي والمقصود الأعظم من هذا العلم: وهو الاستدلال بقواعده، واستخراج الأحكام الشرعية عن طريقه.
- ٣ — إنّ هذا الكتاب مع أهميته البالغة، وخاصة لأرباب المذهب الحنبلي، لم يحظ بما يليق به من تحقيقٍ لنصوصه، وتوثيقٍ لمعلوماته؛ إذ إنّه أُخرج إخراجاً عرياً عن المنهج العلمي في التحقيق والتوثيق والدراسة، مما يدعو لإخراجه إخراجاً يليق به وبمكانته. وقد طبع الكتاب أول مرة بتحقيق وتصحيح الشيخ: محمد حامد الفقي في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ عن نسخة واحدة بدار الكتب المصرية، ثم طبع طبعين آخرين بعد عملنا في الكتاب. سنتناول

الحديث عنها في مبحث المجهودات السابقة لإخراج هذا الكتاب .

— وهذه الطبعات الثلاث كلها مليئة بالسقط والتحريفات، ومليئة بالأخطاء العلمية والمنهجية والطباعية، مع اطراح المنهج العلمي في البحث والإخراج، ولعل ذلك يتبين للقارئ عند مقارنة عملنا هذا بتلك الأعمال السابقة .

٤ — إن المكتبة الإسلامية بحاجة إلى إخراج تراث الأوائل الذين لهم قدم سبق في العلم والفضل إخراجاً لائقاً بها، أكثر من حاجتها إلى ما سوى ذلك، فاستخرنا الله في تحقيقه؛ إسهاماً منا في إحياء تراثنا العريق وخدمة للمكتبة الأصولية .

* * *

المجهودات السابقة لإخراج هذا الكتاب

أولاً — إخراج الكتاب بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله :

أخرج الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله هذا الكتاب لأول مرة فيما نعلم عن مخطوطة دار الكتاب المصرية الآتي الكلام عنها، وكان ذلك بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة في غرة ذي الحجة سنة ١٣٧٥ هـ . وقد أخرج الكتاب باسم: (القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية).

ومع الاعتراف بالفضل للشيخ الفقي رحمه الله، إلا أن إخراج هذا الكتاب كان عربياً عن القواعد العلمية في التحقيق، لذا خرج الكتاب مليئاً بالأخطاء المنهجية والعلمية والطباعية، مما يحتم إعادة تحقيقه وتصحيحه، وإخراجه بصورة أفضل تكون أقرب إلى مراد مؤلفه رحمه الله .

وسأجمل هذه الملحوظات على تحقيق هذا الكتاب في النقاط التالية، مع ذكر بعض النماذج والأمثلة على كل نقطة :

١ — لم يقدم المحقق رحمه الله لهذا الكتاب بمقدمة يوضح فيها منهجه وطريقته في التحقيق، ونحو ذلك مما هو متعارف عليه، بل لم يذكر للقارئ لم اختار هذا الاسم المدون في الغلاف ليكون عنواناً للكتاب؟ فليس في المخطوطة التي رجع إليها ما يشير إلى هذا العنوان . ولعل المحقق استقى هذا العنوان من مقدمة المؤلف التي جاء فيها: «استخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية، وأردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفروعية» .

٢ - لم يتبع المحقق رحمه الله المنهج العلمي المصطلح عليه عند أرباب التحقيق، فلم يوثق النصوص ولا الأقوال ولا المسائل الأصولية أو الفرعية، كما أنه لم يقم بعزو الآيات إلى سورها من القرآن، ولم يخرج الأحاديث والآثار ويعزوها إلى مصادرها من كتب السنة، إلى غير ذلك مما هو متعارف عليه عند الباحثين.

٣ - أثبت المحقق في بداية الكتاب المطبوع فهرساً للمسائل الفقهية مرتباً حسب أبواب الفقه، وأتبعه بفهرس آخر للقواعد الأصولية، لكنه لم يشر إلى واضع هذين الفهرسين. وهذا يحتاج إلى بحث وتحقيق لم يتطرق إليه المحقق على الإطلاق.

٤ - كان المحقق رحمه الله يزيد حروفاً أو كلمات بعضها يخل بالمعنى، ليست في المخطوطة أصلاً، ولا يشير إلى ذلك، مما يوهم كونها من كلام المؤلف رحمه الله. ومن أمثلة ذلك:

(أ) في المطبوع بتحقيق الفقي ص ٤: «لأن غلبة هذه الجملة لا يعلم حدها - أي منتهاها -»، فقوله: (أي منتهاها) غير موجود في الأصل، فقد زادها المحقق لتوضيح معنى الحد هنا، إلا أن مكان مثل هذا في الهامش، لا في كلام المؤلف.

(ب) في المطبوع ص ١٣: «ومنها ما ذكره شيخنا - تقي الدين ابن تيمية - في تعليقه على المحرر»، وفي الأصل المخطوط: «شيخنا في تعليقه على المحرر»، هكذا بدون ذكر اسم الشيخ، فقد زاد المحقق اسم الشيخ. وكما هو معروف أن ابن تيمية ليس شيخاً لابن اللحام رحمهما الله؛ إذ إن ابن اللحام ولد سنة ٧٥٢ هـ تقريباً، وابن تيمية توفي سنة ٧٢٨ هـ.

ومقصود المؤلف بقوله: (شيخنا)، يعني ابن رجب رحمه الله، كما في الإنصاف ١٧/٨ بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي.

(ج) في المطبوع ص ٣٧: «إذا علم المزكي أن المدفوع له أهلاً». وفي الأصل المخطوط: «إذا علم المزكي المدفوع أهلاً».

فيلاحظ خطأ المؤلف من جهتين:

- ١ - زيادة ما ليس من كلام المؤلف (أن) و (له)، دون إشارة إلى ذلك.
- ٢ - أدت هذه الزيادة إلى وقوعه في خطأ نحوي، وهو إثبات (أهلاً) كما هي، والصحيح أن (أهلاً) تكون على ما في المطبوع خبر أن، فترفع لا تُصَب.

٥ - أسقط المحقق رحمه الله بعض الكلمات أو الحروف أو العبارات المؤثرة في المعنى، أو التي فيها زيادة فائدة، ومن أمثلة ذلك:

(أ) ما في المطبوع بتحقيق الفقي ص ٢٠: «وإن كان في الفريضة، فروي عن أحمد...». وفي الأصل المخطوط: «... فروي الأثرم عن أحمد».

(ب) في المطبوع ص ٦٤: «فنقل أبو داود وابن إبراهيم: يسميان فرضاً». وفي الأصل المخطوط: «... لا يسميان فرضاً».

(ج) في الأصل المخطوط: «إذا قال: له عليّ من درهم إلى عشرة، فماذا يلزمه؟ في المسألة ثلاثة أوجه: أحدها: ثمانية...، وقيل: عشرة. وحكي رواية بناءً على دخول ما دخلت عليه في خبر غايتها، وبناءً على أنّ ما بعد الغاية داخلٌ فيما قبلها. وقيل: تسعة بناءً على دخول ما دخلت عليه في خبر غايتها».

وفي المطبوع ص ١٥٣ أسقط من قوله: «وبناءً على أنّ ما بعد الغاية»، إلى آخر الكلام السابق.

٦ - لقد وقع المحقق فيما لا يمكن حصره في هذا المقام من التحريفات والتصحيحات المخلة بالمعنى، وأذكر على سبيل المثال:

(أ) في المطبوع بتحقيق الفقي رحمه الله ص ٧: «ولا أثر لشك من مسلم».

وفي الأصل المخطوط: «ولا أثر لشك من سلم» اهـ، أي: من سلم من الصلاة.

(ب) في المطبوع ص ١٠: «ما نُقل عن الإمام أحمد رضي الله عنه فيمن تعرض عليه آنية مشتهية».

وفي الأصل المخطوط: «... فيمن تعرض عليه أمُّه شبهة».

(ج) في المطبوع ص ١٦: «والظاهر والله أعلم أنّ من قال بتكليفهما إنما قاله بناءً على التكليف بالمحال».

وفي الأصل المخطوط: «... بناءً على تكليف المحال».

وتكليف المحال غير التكليف بالمحال، كما أفاده المؤلف رحمه الله في القاعدة الثامنة من هذا الكتاب.

(د) في المطبوع ص ١٢٢: «إذا حلف لا يشرب له الماء من العطش والمنة، أو السبب قطع منته».

وفي الأصل المخطوط: «إذا حلف لا يشرب له الماء من العطش، والنية أو السبب... الخ».

(هـ) في المطبوع ص ١٤٥: «لها شروط: أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وداخلاً في حكمه وأخرجوه».

وفي الأصل المخطوط: «... وداخلاً في حكمه وآخر جزء منه».

(و) في المطبوع ص ١٤٦: «قال في الحاوي: في الأول أظهر».

وفي الأصل المخطوط: «قال الحارثي: والأول أظهر».

٧ - توقف المحقق رحمه الله في مواضع كثيرة، ولم يجزم فيها بمراد المؤلف، وكان يشير إلى ذلك بقوله: (كذا في الأصل وليحرر)، أو نحو ذلك من العبارات ولم يحرره. وهذا يجعل القارئ في حيرة من أمره، وتحريره ليس بالأمر الصعب. ومن أمثلة ذلك:

(أ) في المطبوع ص ١٩: «وقال ابن عقيل: الصحيح عن أحمد لا تصحّ عقوده، وأنّ شيخه قال: الصحيح عندي في عقوده كلّها روايتان». فالكلمة (شيخه)، لا (شئحه)، والمقصود بشيخه هو القاضي أبو يعلى، كما هو معروف، وبذلك تستقيم العبارة.

(ب) في المطبوع ص ٦٧: «وقال القاضي وغيره: يَأْتُمُّ بقدر عقاب أدناها، لا أنّه يفسّر عقاب أدناها».

قال المحقق تعليقاً على هذه العبارة: «كذا بالأصل وليحرر».

هذا وعند الرجوع إلى العدة ٣٠٦/١ للقاضي أبي يعلى، وجدت ما نصه: «لا نعيّن العقاب في واحدٍ منها، ثمّ نقول: يستحق على واجب واحد بغير عينه عقاباً هو بقدر أقلها عقاباً، فأما أن نعيّن الاستحقاق في أقلها عقاباً فلا» اهـ.

أقول: فيكون الصحيح: «... لا أنه نفس عقاب أدناها»، كما في مخطوطتي (ظ) و (س).

٨ - في الكتاب طائفة من الأسماء تحتاج إلى تمييز، ولم يتعرض المحقق إلى

ما تتميز به هذه الأسماء عما يشابهها، وأمثلة ذلك كثيرة جداً، منها ما يلي:

(أ) ذكر الآمدي ص ٤، ٥، ١٥، ٣٢، ٥٠، ٦٥، ٦٩، ٩٢، ١٠٩، ١١٥، ١١٦،

١١٨، وغيرها من المواضع، ولم يميّز في هذه المواضع بين الآمدي صاحب

الإحكام، والآمدي الحنبلي.

(ب) لفظة القاضي كررها كثيراً جداً، ولم يبين المحقق في مواضع الالتباس أي

القضاة أراد المؤلف. ومن المواضع التي ذكر فيها هذه الكلمة: ٧، ١٢، ١٤،

١٥، ١٦، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥،
٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤ - ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٦١، ١٠٣، ١٠٤،
١٣٠، ١٣٤... وغيرها.

بل إنه أحياناً يأتي بلفظة القاضي ثلاث مرات في سياق واحد، والمقصود به أشخاص مختلفون، دون أن يميّز أيّ القضاة أراد، كما في ص ١٦٥ إذ قال المؤلف: «ونقله ابن برهان في الوجيز عن القاضي... وذكر بعضهم أنّ القاضي اختاره في إعادة الجماعة، وذكر بعضهم أنّه ظاهر قول أحمد... وقال القرافي وهو قول القاضي». فلم يبين المحقق رحمه الله أيّ القضاة أراد بكلّ لفظ.

٩ - وفي الكتاب طائفة كثيرة جداً من المصنفات تحتاج إلى نسبة إلى مؤلفيها، مثل:

- (أ) المذهب كما في ص: ٥، ٥١، ١٠١، ١١٣، ٢٢٠، ٢٢٧... الخ من صفحات الكتاب المطبوع.
- (ب) النهاية كما في ص: ٥، ٧، ٩٧... الخ.
- (ج) الغنية كما في ص: ٦.
- (د) الترغيب كما في ص: ٩، ١٠، ١٤، ٢٥، ٢٨، ٤٧، ٦٨، ٦٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ١٧٨، ١٩٩... الخ.
- (هـ) التبصرة كما في ص: ١٣، ٢٥، ٧٣، ٩٦... الخ.
- (و) الروضة في الفقه، كما في ص: ٣٠، ٤٢، ١٠٩، ١١٥، ٢٢٠... الخ.
- (ز) عيون المسائل كما في ص: ١٩، ٧١، ٩٦، ١٢٥، ١٤٥... الخ.
- (ط) المبهج كما في ص: ٢٥.

ثانياً - إخراج هذا الكتاب بتحقيق أيمن صالح شعبان:

أخرج هذا الكتاب باسم (القواعد) بتحقيق وضبط: أيمن صالح شعبان عن مطبعة دار الحديث بالقاهرة سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

ولم نكن قد اطلعنا على هذا التحقيق أثناء تقديم موضوعنا هذا، وبعد اطلاعنا عليه، لا نرى أنّه يسدّ حاجة الكتاب؛ لأمر نذكرها باختصار فيما يلي:

١ - ذكر المحقق على غلاف الكتاب أنّه حققه وضبطه على أصل خطي فريد، ولم يبين هذا الأصل الفريد، ولا أورد أيّ معلومات عنه، سوى ما يُفهم من تعليقه

عند بداية كلِّ كراسة من أن الأصل عدد كراساتهِ: أربعٌ وعشرون كراسة.

٢ - أثبت المحقق الفهرس الموجود في أول المخطوطة، كما فعل الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، ولم يشر إلى واضع هذا الفهرس أيضاً.

٣ - ترجم المحقق للمؤلف بنقل ما في الضوء اللامع كاملاً، ثم بنقل ما في إنباء الغمر كاملاً، ثم بنقل ما في شذرات الذهب، كما فعل الشيخ الفقي تماماً، وهذا من التوافق الغريب.

٤ - لم يخضع هذا التحقيق للمنهج العلمي في التحقيق، فكلَّ ما أخذ على الشيخ الفقي، يؤخذ على المحقق هنا، بل إنَّ الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله أحياناً يعلّق تعليقات مفيدة، ويبيّن بعض الألفاظ والعبارات. أمّا المحقق هنا، فلم يهتم بذلك مطلقاً.

ولم يضيف أيمن شعبان على ما عند محمد الفقي سوى أمرين:

١ - اسم الكتاب، فقد سمّاه كتاب القواعد كما سبق، أخذاً من غلاف المخطوطة التي رجع إليها^(١).

٢ - وضع فهرساً للقواعد الأصولية في آخر الكتاب.

ثالثاً - إخراج هذا الكتاب بتحقيق محمد شاهين:

أخرجَ هذا الكتاب أيضاً باسم: القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، ضبط وتصحيح محمد شاهين. وطُبِعَ بمطبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م، أي: بعد تسجيلنا لهذا الموضوع.

ويمكن تلخيص أبرز الملحوظات على هذا التحقيق كما يلي:

١ - إنَّ المحقق لم يشر إلى المخطوطة التي رجع إليها في التحقيق، وهي بلا شك مخطوطة دار الكتب المصرية.

٢ - في المخطوطة الأصل يوجد فهرس المسائل الأصولية والفقهية، وقد حذفه المحقق هنا، ولم يذكر سبب ذلك.

٣ - طريقة ترجمة المؤلف هي نفس طريقة ترجمة طبعة محمد حامد الفقي، ومن بعده: ما في الضوء اللامع أولاً، ثم ما في إنباء الغمر، ثم الشذرات.

(١) انظر ص ٥ من كتاب القواعد بتحقيق أيمن صالح شعبان.

- ٤ - لا يوجد أيّ تعليق أو تهميش أو جهد يُذكر سوى:
- إثبات بعض الهوامش التي في المخطوط.
 - التعليق أحياناً بقوله: كذا في الأصل.
 - صنعُ فهرس في آخر الكتاب للمسائل الفقهية وآخر للقواعد الأصولية.
- ومن خلال ما سبق يظهر جلياً أنّ الكتاب بحاجة إلى تحقيق وإخراج، وفق قواعد ونظم التحقيق المعروفة.

* * *

خطة العمل في الكتاب

لقد قسمنا العمل في هذا الكتاب إلى قسمين، فكانت الخطة محتوية على ما يلي:

- * المقدمة، وتشمل ما يلي:
 - أهمية تحقيق هذا الكتاب.
 - الأسباب الداعية لتحقيق الكتاب.
 - المجهودات السابقة لإخراج هذا الكتاب.
 - خطة العمل.
- * القسم الأول: القسم الدراسي:
 - الفصل الأول: المؤلف (عصره وحياته). وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: عصر ابن اللّحام، وفيه ثلاثة مطالب:
 - المطلب الأول: الحالة السياسية.
 - المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية.
 - المطلب الثالث: الحالة العلمية.
 - المبحث الثاني: حياة المؤلف، وفيه مطلبان:
 - المطلب الأول: حياته الشخصية، ويشمل:
 - اسمه ونسبه، وكنيته ولقبه.
 - ولادته.
 - نشأته.

— صفاته .

— وفاته .

المطلب الثاني : حياة ابن اللحام العلمية ، ويشمل :

— أولاً : طلبه للعلم .

— ثانياً : شيوخه .

— ثالثاً : رحلاته .

— رابعاً : تلاميذه .

— خامساً : مصنفاته .

— سادساً : مكاتبه العلمية وثناء العلماء عليه .

— سابعاً : أعماله .

— ثامناً : عقيدته ومذهبه الفقهي .

الفصل الثاني : الكتاب (كتاب القواعد) ، وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : وصف مخطوطات الكتاب ، وبيان أماكنها .

المبحث الثاني : تحقيق اسم الكتاب .

المبحث الثالث : تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

المبحث الرابع : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الخامس : المقارنة بين كتاب القواعد وكتاب المختصر .

المبحث السادس : مصادر المؤلف في هذا الكتاب .

المبحث السابع : بعض الكتب التي استفاد مؤلفوها من كتاب القواعد .

المبحث الثامن : تقويم الكتاب .

المبحث التاسع : بيان بعض مصطلحات الحنابلة التي استخدمها المؤلف .

— ملحق بنماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن

اللحام .

* القسم الثاني : القسم التحقيقي ، ويشمل :

— أولاً : منهجنا في التحقيق .

— ثانياً : تحقيق نص الكتاب .

— ثالثاً : الفهارس العامة للكتاب .

وبعد: فقد بذلنا في هذا العمل جهد المقل، مع ما اعترض الطريق من الصعوبات كتأخر الحصول على بعض المخطوطات، رغم العمل الجاد في سبيل تحصيلها، وكوفرة نقولات المؤلف رحمه الله، وكثرة نقله من كتب غير مشهورة، مما استدعى التنقيب عنها بين مخطوطات المكتبات المشهورة.

إلى جانب احتواء الكتاب على قواعد متعلقة بعلم الأصول، وفروع متعلقة بعلم الفقه، إضافة إلى توغل المؤلف في بعض قواعده في علوم العربية، مما اقتضى الرجوع إلى أمهات الكتب في تلك العلوم.

وقد وفق الله بفضلله ومثته للإتمام، فما كان من صواب وحق فمن الله، وما كان من زلة وخطأ فمننا، ونستغفر الله العظيم من ذلك.

هذا ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والعرفان لأهل الفضل ممن قدّم معونة أو أسدى نصيحة، وعلى رأسهم فضيلة الأستاذ الدكتور فهد بن محمد السدحان الذي كان مشرفاً على عملنا في تحقيق الكتاب، وقد كان لتوجيهاته ومتابعاته الأثر الكبير في شحذ الهمة، والسير على بصيرة، فكان لنا نعم العون في كل ما يشكل، مع غزارة في العلم ودقة في العمل، هذا مع ما عُرف عنه - وفقه الله - من دماثة خلق وعظيم تواضع، فجزاه الله عنا خير الجزاء.

والحمد لله أولاً وآخراً على عظيم نعمه وجسيم مننه، ونصلي ونسلم على رسوله وخليته وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

وكتبه:

عايض بن عبد الله بن عبد العزيز آل عزيز الشهراني

كلية الشريعة بالرياض

وناصر بن عثمان بن سعيد بن عمير الغامدي

كلية الشريعة وأصول الدين بأبها

الفصل الأول

المؤلف: (عصره وحياته)

وفيه مبحثان:

- * المبحث الأول: عصر ابن اللحام.
- * المبحث الثاني: حياة ابن اللحام.

المبحث الأول

عصر ابن اللحام

من الأهمية بمكان بين يدي ترجمة عالم من العلماء، أو مشهور من المشهورين، أن يؤتى بنبذة ولو مختصرة عن عصر ذلك العالم، أو ذلك المشهور، تتعلق بالحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في ذلك العصر؛ لأنّ للبيئة أثراً كبيراً في تشكيل ثقافة الإنسان كما هو معلوم، كما أنّ الإنسان بإنسانيته يتأثر بما يدور حوله من أحداث، ويتأثر بالوضع الاجتماعي في بيئته.

والفترة التي عاش فيها المؤلف لها أهمية كبرى في تاريخ الإسلام عموماً، وفي تاريخ مصر والشام خصوصاً، إذ بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد عام: (٦٥٦ هـ) على أيدي المغول، وما حلّ ببلاد المسلمين من شرّهم، وما قاموا به من تدمير للحضارة الإسلامية في بلاد العراق والشام، حيث قضوا على الخلافة الإسلامية، وقتلوا العلماء وأحرقوا كتبهم، وألقوها في نهري دجلة والفرات، ونشروا القتل بين المسلمين واستباحوا الحرمات^(١)، مما اضطر المسلمين للبحث عن مقرّ بديل لبلاد العراق التي كانت حاضرة العالم الإسلامي لعدة قرون، فاتجهوا لبلاد مصر والشام، ومن هنا انطلقت الحضارة الإسلامية لتعود إلى قوتها ومجدها في جميع نواحي الحياة، سواءً أكانت الحياة السياسية أم الاجتماعية أم العلمية، فأصبحت بلاد الشام ومصر حاضرة العالم الإسلامي ومأوى العلماء ومقر المدارس في فترة سيطرة التتار على بلاد العراق وما وراء النهر.

وقد عاش المؤلف رحمه الله فترة زمنيّة امتدت ما بين النصف الثاني من القرن

(١) انظر: ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية عما حلّ ببلاد المسلمين عندما دخل التتار بغداد: (٢١٣/١٣)، وانظر أيضاً: الكامل لابن الأثير: (٣٥٨/١٢ - ٣٦٠).

الثامن الهجري، وحتى بداية القرن التاسع الهجري، وتحديدًا ما بين سنة ٧٥٢ هـ، وسنة ٨٠٣ هـ. وقد اشتملت هذه الفترة الزمنية على أحداث جسام أثرت في الأمة تأثيراً بالغاً كما ذكرنا.

وعليه فلا بد من دراسة هذا العصر دراسة موجزة لتتعرف على أهم الخطوط العريضة له في الجانب السياسي والاجتماعي والعلمي، إذ لا يمكن استيعاب هذه الفترة بكاملها وبجميع تفصيلاتها في هذه الدراسة المختصرة.

المطلب الأول

الحالة السياسية

أدرك المؤلف رحمه الله جزءاً من حكم دولة المماليك الذي امتدّ من سنة ٦٤٨ هـ، وحتى سنة ٩٢٣ هـ، حيث انتقلت السلطة إلى الدولة العثمانية، فكان أولاً حكم المماليك البحرية، ثم تلاه حكم المماليك البرجية.

أولاً - حكم المماليك البحرية^(١):

حكمت هذه الفرقة من المماليك مصر والشام نحو قرن وثلث من الزمان، من سنة ٦٤٨ هـ إلى سنة ٧٨٤ هـ. وكانوا في الأصل مماليك للسلطان الصالح نجم الدين أيوب، حيث كان الملك الصالح حاكماً لنابلس، فأنحل أمره هناك وفارقه من معه من جيشه من الأكراد والخوارزمية، ولم يبق معه إلا مماليكه وطائفة من خواصه.

وكان الملك الناصر داود قد توجه إلى الكرك، ومضى إلى الصالح نجم الدين، وقبض عليه بنابلس في الثاني عشر من ربيع الأول سنة ٦٣٧ هـ، وسجنه بالكرك، فأقام مماليكه بالكرك حتى خلصوه من سجنه في السابع عشر من رمضان من السنة نفسها، فعظمت مكانتهم عنده.

وكان من أمره ما كان حتى ملك مصر، فحفظ لهم ثباتهم معه، وأكثر من شرائهم، وجعلهم أمراء دولته وبطانته، وأسكنهم معه في قلعة الروضة، وسماهم

(١) انظر الكلام عن هذه الفرقة في الخطط المقرزية ٢/٢٣٦، حسن المحاضرة ٢/٣٥ - ٣٩، النجوم الزاهرة ٧/٤، خطط الشام ٢/١٠١، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عبد الفتاح عاشور ١٦٧، والمماليك للسيد الباز العريني ٤٦.

المماليك البحرية، نسبة إلى مكانهم الذي أسكنهم فيه، وهو جزيرة الروضة في بحر النيل، وكانوا دون الألف مملوك، قيل: ثمانمائة، وقيل: سبعمائة وخمسون، كلهم من الأتراك، مجلوبين من بلاد القفجاق شمالي البحر الأسود، ومن بلاد القوقاز قرب بحر قزوين^(١).

فلما مات الملك الصالح بالمنصورة سنة ٦٤٧ هـ، أحسنّ بذلك الفرنج، فساروا لحرب المسلمين، وتوغّلوا في صفوف عسكر المسلمين حتى وصلوا دار السلطان، فبرز لهم المماليك البحرية، وحملوا عليهم حملة منكرة حتى أزاحوهم، وولوا وقتلوا من أعيانهم ألف وخمسائة، فظهرت يومئذ المماليك البحرية واشتهرت.

وتولى الحكم الملك توران شاه بن الملك الصالح، فتنكر للماليك، وهدد شجرة الدر سرية أبيه الملك الصالح وطالبها بمال أبيه، فقتله المماليك البحرية سنة ٦٤٨ هـ، وأجمعوا على أن يقيموا بعده في السلطة الملكة عصمة الدين أم خليل، شجرة الدر أو شجر الدر الصالحية، فكانت أول ملوك دولة المماليك البحرية.

ولم يرض كثير من المسلمين بذلك، وأنكر العلماء تولية امرأة حكم المسلمين، ومن أولئك الشيخ عز الدين ابن عبد السلام رحمه الله، وأرسل الخليفة المستعصم يعاتب أهل مصر في ذلك، ووافق ذلك استيلاء الملك الناصر على دمشق، ورغبة المماليك البحرية محاربتة، فعزلت شجرة الدر نفسها بعد أن حكمت ثمانين يوماً، وقيل: ثلاثة أشهر. واتفقوا على أن يملّكوا الأشرف موسى بن صلاح الدين يوسف بن المسعود بن الملك الكامل، فملّكوه وله ثمان سنين، وقيل: ست سنين في ثالث جمادى الأولى سنة ٦٤٨ هـ. وجعل عز الدين أيبك التركماني مملوك الملك الصالح أتابكه^(٢) وشريكه في السلطنة.

ثم إن عز الدين هذا خلع الملك الأشرف، واستقلّ بالسلطنة سنة ٦٥٢ هـ بعد أن تزوج شجرة الدر، وبهذا يكون حكم مصر قد استقرّ للمماليك البحرية. وظلوا يحكمون مصر إلى سنة ٧٨٤ هـ، وكان أشهر سلاطينهم:

(١) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٣٦، ومصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عاشور

(٢) الأتابك: كلمة تركية معناها: مربّي أولاد الملوك أو الأمير أو السيد. المنجد الأبجدي ١٠.

١ - السلطان الملك المظفر سيف الدين قطز^(١):

تولى السلطنة سنة ٦٥٧ هـ، وكان التتار بقيادة هولوكو قد غزوا بغداد، وقضوا على الخلافة الإسلامية بقتلهم المستعصم بالله، وخرّبوا بغداد وديار بكر وحلب، ثمّ واصلوا إلى دمشق، فملكوها وعاثوا في الأرض قتلاً وتدميراً وإفساداً، ثمّ توجهوا إلى مصر، فجهّز لهم السلطان سيف الدين قطز جيشاً بقيادة الظاهر بيبرس، وباشر قطز القتال بنفسه.

ودارت رحى معركة عظيمة بين الفريقين في موقعة عين جالوت المشهورة، نصر الله فيها جنده، ودّمّر التتار في يوم الجمعة الخامس عشر من رمضان سنة ٦٥٨ هـ، وقتل من التتار وأسر الكثير. وكانت هذه الواقعة أول هزيمة عُرفت للتتار منذ قاموا، ودخل المظفر قطز إلى دمشق وضمها إلى مملكته، ثمّ عاد منها يريد مصر، فقتله الأمير ركن الدين بيبرس في نصف ذي القعدة سنة ٦٥٨ هـ.

٢ - السلطان الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري الصالحي^(٢):

كان من الأتراك، وتولى السلطنة سنة ٦٥٨ هـ، ولم يزل بها حتى مات بدمشق سنة ٦٧٨ هـ.

ولما علم بسلطنته أبو القاسم أحمد بن أمير المؤمنين الظاهر بأمر الله العباسي، عمّ الخليفة المستعصم بالله، والذي كان معتقلاً ببغداد بعد غزو هولوكو لها، قدم إلى الديار المصرية، فبايعه الظاهر بيبرس بالخلافة، ثمّ تبعه العلماء والأمراء، وخطب له على المنابر، وكُتبت بيعته إلى الآفاق، ولقب بيبرس بقسيم أمير المؤمنين.

وهكذا أعاد بيبرس الخلافة الإسلامية وإن لم يكن للخليفة العباسي في عهده من الأمر شيء، إذ إنّ الأمر كلّه بيد المماليك والأمراء.

وبهذا اجتمعت كلمة المسلمين على الجهاد في سبيل الله، فواصل بيبرس جهاد الصليبيين إلى أن توفّاه الله، فاستولى على كثير من مدنهم وقلاعهم وحصونهم، ومن أشهرها أنطاكية أهم معاقل الصليبيين. وبهذا يكون بيبرس قد أزال خطر الصليبيين على بلاد المسلمين، كما أزيل خطر المغول.

(١) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٣٨، حسن المحاضرة ٢/٣٨، خطط الشام ٢/١٠٨.

(٢) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٣٨، حسن المحاضرة ٢/٣٩، خطط الشام ٢/١٠٩.

٣ - السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون الألفي العلائي الصالحي^(١):

تولى السلطنة سنة ٦٧٨ هـ، وكان أول أعماله إبطال المكوس، إلى جانب محاربه التتار، فهزمهم بعد مقتلة عظيمة حين دخلوا حلب وحمص وعاثوا بها سنة ٦٧٨ هـ.

ونازل الفرنج وأخذ كثيراً من حصونهم وقلاعهم، ومن أشهرها مدينة طرابلس المشهورة سنة ٦٨٨ هـ. وسار لغزو الفرنج بعكا وهو مريض، فمات خارج القاهرة سنة ٦٨٩ هـ.

وهكذا توالى حكم المماليك البحرية، وكانت ولادة المؤلف رحمه الله تقريباً في زمن حكم السلطان الملك الناصر بدر الدين أبي المعالي حسن بن محمد، وكان عمر هذا السلطان إحدى عشرة سنة، وتولى الحكم من سنة ٧٤٨ هـ حتى سنة ٧٥٢ هـ، ولم يكن له من الأمر شيء، بل كان القائم بالأمر الأمير شيخو العمري.

ويلاحظ أنّ هذه الفترة فترة ضعف المماليك البحرية، إذ كان غالب ملوكهم صغاراً في السن، فلم يكن لهم من ملكهم سوى الاسم، وكان الأمراء الأتراك هم القائمون بالأمر.

وكان آخر حكام المماليك البحرية السلطان الملك الصالح زين الدين حاجي، وقد تولى السلطنة سنة ٧٨٣ هـ، وتولّى تدبير الأمور في عهده الأمير برقوق، واستمرّ في الحكم حتى خلعه برقوق في التاسع عشر من رمضان سنة ٧٨٤ هـ.

وبهذا الصبي تكون دولة المماليك البحرية قد انقضت، ومدّة حكمها مائة وست وثلاثون سنة وسبعة أشهر وتسعة أيام، وعدد ملوكها أربعة وعشرون ذكراً، ما بين رجل وصبي، وامرأة واحدة هي شجرة الدر^(٢).

ثانياً - حكم المماليك البرجية^(٣):

حكمت هذه الفرقة من سنة ٧٨٤ هـ، وحتى سنة ٩٢٣ هـ. وهذه الفرقة كانت

(١) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٣٨، خطط الشام ٢/١١٧.

(٢) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٤٠ - ٢٤١.

(٣) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٤١، السلوك ج ٣ القسم الثاني ص ٤٧٦، النجوم الزاهرة ١١/٢٢١، خطط الشام ٢/١٥٣، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ٢٤١، والمماليك للسيد الباز العريني ٦٧.

من المماليك الجراكسة، وهم عنصر قوقازي الجنس، وسُمّوا جراكسة نسبة إلى موطنهم ببلاد الجركس في بلاد قبجاق، حيث المرتفعات الجنوبية بين البحر الأسود وبحر قزوين^(١).

وقد اشتراهم الملك المنصور قلاوون ليكونوا عوناً له وسنداً، وأسكنهم أبراج القلعة، وسماهم البرجية نسبة إلى ذلك، فبلغ عددهم عنده ثلاثة آلاف وسبعمائة^(٢).
ومن أشهر سلاطينهم:

السلطان الملك الظاهر أبو سعيد برقوق بن أنص، وهو أول ملوكهم، حيث استطاع في زمن السلطان شعبان بن حسين أحد آخر ملوك المماليك البحرية الوصول إلى منصب الأتابكية، فأخذ يعمل على جلب الجراكسة في عهد السلطان شعبان وابنه السلطان حاجي، حتى صار الجراكسة أصحاب السلطة الكبرى في البلاد، إلى درجة جعلت برقوق يعزل حاجي بن شعبان، ويتولى السلطة سنة ٧٨٤ هـ.

وظلّ برقوق في السلطنة حتى ثار عليه الأميران التركيان يلغا وحنطاش، وتمكنا من القبض عليه ونفيه إلى الكرك سنة ٧٩٢ هـ. ثم عاد برقوق حاكماً لمصر سنة ٧٩٢ هـ بعد حروب طاحنة، واستمرّ كذلك إلى أن مات سنة ٨٠١ هـ.

ثم خلفه ابنه الناصر زين الدين أبو السعادات فرج، وكان عمره عشر سنين، فدبّر أمر الدولة الأمير أيتمش. ثم توالى الحروب بين أمراء المماليك بسبب التنافس على السلطة، وعمت الفتن والبلايا، وكانت أعظمها فتنة تيمورلنك^(٣) - عليه من الله ما يستحق -.

يقول المقرئزي^(٤): «ولم تزل أيام الناصر كثيرة الفتن والشور والغلاء والوباء، وطرق بلاد الشام فيها تيمورلنك، فخرّبها كلّها وحرّقها وعمها بالقتل والنهب والأسر، حتى فقد منها جميع أنواع الحيوانات، وتمزق أهلها في جميع أقطار الأرض. ثم

(١) انظر: الخطط المقرئزية ٢/٢٤١، مصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك ٢٤١، والمماليك ٦٣.

(٢) انظر: الخطط المقرئزية ٢/٢٤١، السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٧٦، النجوم الزاهرة ١١/٢٢١، خطط الشام ٢/١٥٣.

(٣) تيمورلنك، وقيل: تمرلنك، وكلاهما بمعنى واحد، والثاني أفصح، ومعناه باللغة التركية الحديد. انظر: النجوم الزاهرة ٢/٢٥٤.

(٤) الخطط المقرئزية ٢/٢٤١.

دهمها بعد رحيله عنها جراد لم يترك بها خضراء، فاشتدّ بها الغلاء على من تراجع إليها من أهلها، وشنع موتهم، واستمرت بها مع ذلك الفتن... الخ.

ونتيجة لهذا الغزو المغولي وما فعله بديار الإسلام، مما يعجز عن خطه القلم، هاجر كثير من العلماء والفضلاء مع من هاجر من الناس إلى مصر، حيث كانت أحسن حالاً من الشام، وممن هاجر الشيخ علاء الدين ابن اللحام رحمه الله. إلا أنّ الفتن عمّت ديار الإسلام بعد ذلك، وانتشر الغلاء والوباء، وشمل الخراب عامة مصر وبلاد الشام، مع شيوع الفتن والحروب بين سلاطين وأمراء المماليك.

وكانت وفاة المؤلف رحمه الله في هذا الوضع السيء للأمة.

* * *

أثر الحالة السياسية في الإمام ابن اللحام

لا شك أن الأحداث التي تمر في أي عصر من العصور تؤثر على مجرى الحياة العامة في جوانب متعددة، والاضطرابات التي تحدث في المجتمعات تؤثر تأثيراً كبيراً على النواحي المختلفة لدى الأمم، وترك آثاراً على الأفراد والمجتمعات.

ونحن عندما ننظر إلى الحالة السياسية التي كانت في عصر المماليك، وهو العصر الذي عاش فيه المؤلف، نجد أنه عصر مليء بالأحداث والاضطرابات والحروب، وحدث فيه سقوط دولة وقيام دولة أخرى.

والإمام ابن اللحام - رحمه الله - الذي عاش في الفترة ما بين سنة (٧٥٢ هـ) و (٨٠٣ هـ) لم يكن بمعزل عن هذه الأحداث حيث شهد عصري المماليك البحرية والبرجية وقد تولى بعض المناصب في الدولة، ووسد إليه بعضها فاعتذر عن قبولها.

وهذا يبين لنا أن المؤلف كانت له مكانة عالية في الدولة عند سلاطينها إذ إنه:

أولاً: تولى القضاء في دمشق رفيقاً لبرهان الدين ابن مفلح^(١).

(١) برهان الدين ابن مفلح: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج الراميني ثم الدمشقي الحنبلي، الحافظ، شيخ الحنابلة وقاضيه، ولد سنة (٧٤٩ هـ).

وحفظ كتباً عديدة، وأفتى وناظر، وصنف، واشتهر ذكره، ودرس، وناب في الحكم مع ابن اللحام، وله مصنفات عظيمة منها: «شرح المقنع في الفقه»، و «شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول»، وله: «طبقات أصحاب الإمام أحمد» و «كتاب فضل الصلاة على النبي - ﷺ -». =

ثانياً: عين للقضاء عند انتقاله إلى القاهرة ففرض ذلك وتمنع تمنعاً شديداً من قبوله.

ثالثاً: تولى التدريس بالمدرسة المنصورية بالقاهرة في حلقة الحنابلة حتى توفي ليلة عيد الفطر أو عيد الأضحى سنة (٨٠٣ هـ).

فالإمام ابن اللحام كانت له مشاركة في عصره في منصب القضاء والتدريس، وهي من أهم المناصب في الدولة عموماً.

ومن الأحداث السياسية التي أثرت على المؤلف ابن اللحام - رحمه الله -: الكارثة العظمى التي حصلت بدمشق وهي استيلاء التتار عليها، وتخريبها مما أدى إلى خروج كثير من العلماء من بلاد الشام وانتقالهم إلى مصر ومنهم المؤلف، ولا شك أن انتقال العالم من بلد إلى بلد له أثر كبير على شخصيته، ولا سيما في عصر كعصر المؤلف حيث كثرت فيه الاضطرابات السياسية.

* * *

المطلب الثاني

الحالة الاجتماعية

انصفت الحياة الاجتماعية في مصر والشام على عهد المماليك بأنها كانت حياة صاخبة ونشطة، مليئة بالأحداث والاضطرابات، بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي كان يسود عصر المماليك، وبسبب الحروب المدمرة والمجاعات، وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة، ووجود الطبقة التي تسود المجتمع، واختلاف أجناس الناس الذين يسكنون هذه البلاد، إذ يتكون المجتمع من العرب، والأكراد، وجماعات من الأتراك، والجرکس، والإغريق، والرومان، بالإضافة إلى الأقباط في مصر، والنصارى وبعض اليهود في الشام، هذا في الجملة، فإذا أردنا أن نتحدث عن حال المجتمع في عصر المماليك^(١) بشيء من التفصيل فإننا نجده ينقسم إلى عدة طبقات:

= انظر ترجمته في: إنباء الغمر (٢٤٧/٤)، والضوء اللامع (١٦٧/١)، والمنهج الأحمد (١٨٦/٥)، وشذرات الذهب (٢٢/٧).

(١) انظر: مصر والشام في عصر المماليك (ص ٢٨٨) لسعيد عاشور.

* الطبقة الأولى - وهي طبقة الحكام والسلاطين والأمراء:

وهم في الأصل من المماليك ويعودون إلى أصول مختلفة، فمنهم الأتراك، والجرکس، والرومان وغيرهم.

- وقد كانت هذه الطبقة متميزة عن غيرها، إذ هي التي تحكم البلاد، وتدبر سياسته الداخلية والخارجية، وتنظم الجيش، وتعدد ألوية الحرب، كما أنها تهتم بإقامة المساجد والمدارس، وتحافظ على أمن البلاد، وتجي الزكاة، وتفرض الضرائب.

- أما من ناحية عيشتهم: فالمعروف عن سلاطين المماليك وأمرائهم أنهم كانوا يعيشون في بحبوحة من النعيم والترف والبذخ، ويستأثرون بالجزء الأكبر من خيرات البلاد في حين كانت أحوال عامة الناس سيئة للغاية.

- كما كانت لهذه الطبقة الكلمة النافذة، وتمتع بالجاه والمنزلة العالية بحيث لا يختلطون بعامة الناس وبقيّة الطوائف؛ لأنهم - في نظرهم - أقل شأنًا منهم.

- أما مواقفهم من الشرع وعلمائهم، فقد كانت متباينة، فمنهم الذين لا يتورعون عن انتهاك حرّماته، ولا يحترمون علماءه.

ومنهم من كان يجلُّ أحكام الشرع، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويقوم بالعدل بين الناس، ويقدم العلماء على غيرهم، ولا يقطع أمراً إلا بهم، كما اشتهر ذلك عن (مظفر الدين قنّز) و (الظاهر بيبرس)^(١).

* الطبقة الثانية: المماليك:

وهم الرقيق الذين كانوا يجلبون من بلاد الترك والجرکس والمغول والروم، وقد اعتنى السلاطين بهم عناية فائقة، وانتشروا انتشاراً كبيراً، وقد كانوا يجلبون على شكل مجموعات وهم صغار السن، ويوضعون في أماكن خاصة، ويتلقون تربية خاصة، لكي يقوموا بمهام كبيرة في الدولة، فهم يمثلون خاصة السلطان، وجلسائه، ويمثلون أهم مناصب الدولة كقيادة الجيش، والحماية للأموال، والإمارة للمدن، ويتكون أفراد الجيش منهم، فلذلك كانوا يربون تربيةً دينيةً وعسكريةً ويؤتى بالعلماء لتدريسهم.

- وقد كانت هذه الطبقة تتلقى عناية السلطان والأمراء، إلا أن الشعب وعامة الناس

(١) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٢١١/٨، ٢١٢)، ومصر والشام في عصر المماليك (ص ٢٨٨) لسعيد عاشور.

ينظرون إليهم نظرة جافية؛ لأنهم كانوا يتسلطون عليهم، ويفرضون الضرائب والمغارم التي كانت تثقل كواهلهم.

وهذه الطبقة تنقسم إلى عدة فئات:

الفئة الأولى: المماليك السلطانية، وهم الذين يكونون في خدمة السلطان، وهم الأكثر حظاً، والأفضل مكانة من بين المماليك عموماً.

الفئة الثانية: ممالك الأمراء أصحاب الإقطاعات، وأرباب الدولة والوظائف ويعرفون بـ (أجناد الأمراء).

الفئة الثالثة: ممالك أبناء الأمراء، واشتهر هؤلاء باسم (ممالك أولاد الناس)^(١).

* الطبقة الثالثة: العلماء والقضاة:

وهذه الطبقة كان لها دور كبير في المجتمع، فهي حلقة الوصل بين الحاكم والعامّة، وهم محل ثقة الجميع واحترامهم، فالحاكم يعتمد عليهم في كسب تأييد العامّة، والدعوة إلى الجهاد، والترغيب في الإنفاق في سبيل الله، والعامّة تنقاد لهذه الطبقة وتستجيب لما يقولون.

— وكان العلماء يشغلون مناصب مهمة في الدولة: كالقضاء والوزارة في بعض الأحيان، وكان لهم وظيفة الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووكالة بيت المال، والنظر فيما يتعلق به من مصالح.

— واشتهر منهم من كان يجاهد في سبيل الله، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ولا يخاف في الله لومة لائم، كالقاضي عبد الوهاب ابن بنت الأعز، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن دقيق العيد، والعز ابن عبد السلام وغيرهم.

— وكان كثير منهم يتورع عن القضاء ويرفضه، ومنهم من كان يقبله على كره فيقوم به خير قيام كابن دقيق العيد، فقد تولى القضاء على كره وكان عدلاً في قضائه متشديداً في تطبيق الحق، ولو كان على الحاكم، لذا عزل نفسه عن القضاء أكثر من مرة ثم يعاد.

— وكان المؤلف ابن اللطام — رحمه الله — ممن تولى القضاء في دمشق فكان عدلاً

(١) انظر: النجوم الزاهرة (٦/ ٣٨٦ - ٣٨٧)، والمماليك (ص ٥٣ - ٥٤) للسيد الباز العريني.

قوياً في حكمه ثم تركه تورعاً، ثم عرض عليه مرة أخرى في الشام فاعتذر عنه، وكذلك لما انتقل إلى مصر عرض عليه فامتنع واعتذر عن توليه ورعاً وزهداً^(١).

* الطبقة الرابعة - التجار:

وكانوا مقربين إلى السلاطين، وقد حرص السلاطين على تقريبهم لأنهم هم الذين يستطيعون إمدادهم بالمال في أوقات الحرج والشدة، إلا أن التجار مع وجود هذه المكانة لهم عند السلاطين كانوا يتعرضون في كثير من الأحيان إلى مصادرة أموالهم، وإلى فرض الرسوم والضرائب الباهظة عليهم^(١)، مما أدى إلى وجود البغضاء والشحناء بينهم وبين السلاطين والأمراء، ولا سيما في الخفاء.

* الطبقة الخامسة - العامة:

وهذه الطبقة تشكل السواد الأعظم من السكان، وهي تتكون من خليط من الناس تختلف أجناسهم، وطبائعهم ووظائفهم، فهم خليط من العرب والفرس والترک، والنبط والجركس والأكراد والبربر^(٢).

- وأما الحرف التي كانت تمارسها هذه الطبقة فعليها يعتمد اقتصاد البلاد فقد كانوا أصحاب الحرف المهمة لقيام الاقتصاد.

فمنهم الصناع: وهم أرباب الصناعات، كصناعة الزيوت، والنسيج، وصناعة آلات الحرب وغيرها.

ومنهم العمال والمهندسون: الذين يشتغلون في البناء والعمارة.

ومنهم الفلاحون: الذين يحرثون الأرض، ويزرعونها، ومنتجاتهم أهم المحاصيل الزراعية في البلاد - وهم أكثر هذه الطبقة -.

- وكانت هذه الطبقة في المجتمع تعيش حياة صعبة جداً هي أقرب إلى البؤس والحرمان، ولم يكن لهم من الأمر شيء، بل كانوا في ضيق وعسر بالقياس إلى المماليك وغيرهم من الطبقات السابقة^(٣).

(١) انظر: طبقات الشافعية لابن السبكي (٢١٦/٨) و (٢١٢/٩)، وحسن المحاضرة (١٦٢/٢)،

وشذرات الذهب (٣١/٧)، والعصر المماليكي (ص ٣٢٣) لسعيد عاشور.

(٢) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٨٨) لسعيد عاشور، والعصر المماليكي (ص ٢٨٣) لسعيد عاشور.

(٣) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٩٠) لسعيد عاشور.

— هذا بالنسبة لطبقات الناس في مجتمع المماليك، وأما الأحوال الدينية فيمكن الحديث عنها فيما يلي:

* الحياة الدينية في مجتمع المماليك:

إن الدين يحتل المكانة الرئيسة في حياة الشعوب والأمم، والجماعات الإنسانية، منذ أقدم العصور، ولذلك فقد نشطت الحياة الدينية في عصر المماليك، وخاصة بعد أن أصبحت مصر والشام قاعدة الخلافة العباسية، ومقصد المسلمين في المشرق والمغرب، وقد كانت مصر لا يزال يوجد بها أثر واضح للتشيع في أوائل عصر المماليك على الرغم من الجهود التي بذلها صلاح الدين وخلفاؤه لتدعيم أهل السنة عقيب إسقاط الدولة الفاطمية في مصر، ولكن المماليك اتبعوا سياسة واضحة للقضاء على تلك الآثار الشيعية، فتم — بحمد الله — القضاء على تلك الآثار واختفت نهائياً من المجتمع المصري^(١).

وكما قلنا: فقد كان لإحياء الخلافة العباسية في مصر أثر بالغ في نشاط الحياة الدينية في مصر والشام، ولقد عبر عن ذلك السيوطي في كتابه حسن المحاضرة فقال: (اعلم أن مصر حين صارت دار الخلافة عظم أمرها، وكثرت شعائر الإسلام فيها وعلت فيها السنة وعفت منها البدعة، وصارت محل سكن العلماء، ومحط رحال الفضلاء)^(٢).

وقد كان للمماليك دور كبير في تغيير نظام القضاء في مصر، فبعد أن كان القضاء في زمن الأيوبيين للشافعية فقط، قام الظاهر بيبرس بتغيير ذلك سنة (٦٦٥ هـ) وعين لكل مذهب من المذاهب الأربعة قاضياً، وفوض إليه أن يجعل له نواباً في المدن والنواحي والسبب في ذلك أن الظاهر بيبرس استاء من تعنت قاضي القضاة الشافعي تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز، وتوقفه في تنفيذ كثير من الأحكام، وكثرت الشكاوى منه بسبب ذلك^(٣).

— وقد زادت حركة النشاط الديني المتميز في عصر المماليك، ومما يدل على ذلك كثرة المنشآت الدينية التي أقيمت في ذلك العصر من الجوامع والمساجد التي وصلت إلى ألف مسجد أو أكثر، وقلما يتولى سلطان من سلاطين المماليك إلا وينشئ

(١) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٩٠) لسعيد عاشور.

(٢) حسن المحاضرة للسيوطي (١٦/٢).

(٣) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٩٠) لسعيد عاشور.

مسجداً أو أكثر، وكانت هذه المساجد تضم المدارس التي يقصدها العلماء والمتعلمون.
— ومن أهم الظواهر التي انتشرت في عصر المماليك من الناحية الدينية انتشار التصوف بشكل كبير في مصر وبلاد الشام والمغرب، وقد ظهرت منهم فرق كثيرة، وكل فرقة تتبع شيخاً معيناً، وطريقة معينة، ومنهم القريب إلى أهل السنة، ومنهم من يصل إلى الكفر - والعياذ بالله - .

ولا شك أن انتشار التصوف في مصر على عهد المماليك كان له أثره الخطير في الحياتين الاجتماعية والفكرية، وعلى مستوى الأفراد والجماعات^(١).
والمجتمع في عهد المماليك كان كثير الأجناس والطبقات، ولذلك وجد فيه كثير من الأديان والعقائد، حتى كان الدين الواحد فيه كثير من النحل والمذاهب: فيوجد فيه المسلمون: وكانوا هم الكثرة الغالبة لأنهم هم أهل البلاد الأصليون.

واليهود، والنصارى: ولهم أعداد كبيرة ولا سيما في الشام.
والمغول الوثنيون: الذين جاءوا من بلاد الشرق واستقر كثير منهم في بلاد الشام والعراق ووصلوا إلى مصر.

وكانت هناك الفرق الكثيرة من الفرق الإسلامية: فأهل السنة - وكانوا هم الأكثر - في بلاد الشام ومصر، وقد سعى المماليك إلى تقويتهم ودعمهم، وتنصيب القضاة والولاة منهم وتقديمهم على غيرهم من الفرق، لأن سلاطين المماليك كانوا في معتقدهم من أهل السنة في الجملة. وكان هناك: الأشاعرة، والمعتزلة، وبعض أهل الكلام.

كما كان هناك الشيعة، والعلويون، والإسماعيلية الباطنية، والدروز، والنصيرية ولا سيما في الشام، وكانت هناك: الصوفية باختلاف طرقها وشيوخها.
وقد سعى المماليك إلى تقويض نشاط الإسماعيلية الباطنية، وكذلك الدروز، وفرضوا الضرائب الباهظة عليهم، بل أجلوهم من بعض مناطقهم وشتتوا شملهم.

والسبب في ذلك هو ما كان يكتفه هؤلاء من بغض للإسلام والمسلمين، ولأهل السنة بالأخص، حيث تحالفوا مع النصارى في الحملات الصليبية، ومع التتار للقضاء

(١) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٩١) لسعيد عاشور.

على دولة الخلافة وعلى دولة المماليك في مصر، ومن قبلها دولة الأيوبيين.

وكان لهم دور كبير في إشعال الحروب والفتن في المنطقة، ولكن الله كسر شوكتهم وأظهر عوارهم، وتصدى لهم السلاطين الصادقون، والعلماء الريانيون، فألفوا الكتب العظيمة في الرد عليهم وأصدروا فيهم الفتاوى التي تبين زيفهم وكذبهم وخطرهم على الإسلام والمسلمين كما فعل شيخ الإسلام في غالب كتبه وفتاواه، وتلميذه ابن القيم، والإمام الذهبي، وابن كثير^(١).

* الجانب الخلقي في مجتمع المماليك:

— أما من ناحية الجانب الخلقي في هذا العصر، فإن عصر المماليك كغيره من العصور يظهر فيه الخير والشر، ولا شك أن عصر المماليك، ظهر فيه موجة من الانحلال الخلقي نتيجة لكثرة الأجناس وتباين العقائد واختلاف السلاطين، وكثرتهم، مما أدى إلى كثرة المنافسة وانتشار الرشوة لأجل الوصول إلى المناصب المختلفة.

كما انتشرت الرذيلة، وكثر شرب الخمر، وتساهل كثير من المسلمين في أمور دينهم، بسبب ضعف المعتقدات والبعد عن الكتاب والسنة، وظهور البدع وانتشارها.

— إلا أنه في المقابل فهناك عدد من سلاطين المماليك — كالظاهر بيبرس — كان لهم الدور الكبير في محاربة هذه المفاسد والشور والردائل المنتشرة، إذ تذكر المصادر التاريخية: أنه أمر بإحراق الحشيشة، وتخریب بيوت الفجور، وإراقة الخمر، ومنع الحانات، وفرض العقوبات الشديدة على مرتكبي ذلك، واستتاب المجرمين والمنحرفين وقام في ذلك أشد القيام، وكتب بذلك إلى جميع الأمصار، وأمر بالتزامه^(٢).

— وأيضاً فقد قام كثير من العلماء في وجه هذا الفساد بكل قوة وحزم، سواء بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الخاصة أو العامة، أو بالدعوة ونشر العلم، ودعوة الناس إلى التمسك بالكتاب والسنة، ونبذ البدع التي أوصلتهم إلى هذه الردائل، وقد كان لهم الدور الأكبر في إصلاح المجتمع من الناحية الأخلاقية، وغيرها من النواحي.

(١) انظر: البداية والنهاية (١٣/١٧٤)، والسلوك للمقرئزي (١/٥٥٧)، ومصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٠٠).

(٢) انظر: خطط المقرئزي (٢/٤١٧)، وتاريخ المماليك البحرية (ص ٤٨١) لعلي إبراهيم حسن.

— فهذه صورة موجزة للحالة الاجتماعية في عصر المماليك التي عاش فيها المؤلف، تناولنا فيها الحالة العامة، ثم طبقات ذلك المجتمع، والحالة الدينية، والأخلاقية لهذا المجتمع.

* * *

أثر الحالة الاجتماعية - في المؤلف وموقفه منها

إن كل إنسان في هذه الحياة لا بد وأن يتأثر بأحوال مجتمعه الذي يعيش فيه، ويشارك ذلك المجتمع في أفراحه وأحزانه، ولا سيما العلماء، بل إن قيادة المجتمع وتوجيهه هي بأيدي العلماء، والمؤلف ابن اللحام - رحمه الله - هو أحد هؤلاء العلماء، فلم يكن بمعزل عن الناس، بل قد شاركهم في أحوالهم وأحداثهم، وأصابه ما أصابهم من جميع الأمور السابقة التي ذكرت في الحالة الاجتماعية، وتولى القضاء بدمشق مع البرهان ابن مفلح، فكان يقضي بين الناس في أمورهم ومخاصماتهم، وهذا الأمر يجعله عارفاً بأحوال ذلك المجتمع وأموره، بل يتعدى الأمر من معرفة ذلك إلى العمل لإصلاح الفساد، ودعم الخير بنصرة الحق، ودفع الظلم عن هذا المجتمع.

كما أن المؤلف - رحمه الله - كان يعقد مجالس للوعظ والتعليم في الجامع الأموي في دمشق مكان شيخه ابن رجب - رحمه الله - وكان يعمل مواعيد نافعة ينتفع بها الناس عموماً وطلبة العلم خصوصاً.

إذاً فقد شارك المؤلف غيره من العلماء الصالحين في إصلاح المجتمع: بدعوته الناس إلى الخير، ووعظهم وتعليمهم، والقضاء بينهم في مخاصماتهم، كما أنه درّس في المدرسة المنصورية بالقاهرة، فخرج بها كثير من العلماء الذين كان لهم دور كبير في إصلاح المجتمع.

فالمؤلف - رحمه الله - كان له دور كبير في إصلاح مجتمعه بتوليه القضاء والوعظ والتعليم، وهذه الأمور هي من أهم أساسيات إصلاح المجتمع، وبنائه بناءً قوياً في كل زمان ومكان.

* * *

المطلب الثالث

الحالة العلمية^(١)

على الرغم من سوء الحالة السياسية في أغلب فترات عصر المماليك، إلا أنّ الحركة العلمية ازدهرت في مصر ودمشق ازدهاراً واسعاً، ويرجع ذلك إلى عدّة أسباب، أهمّها:

١ - الهجوم المغولي على بلاد المسلمين:

لقد كان لهجوم هولاكو على بغداد سنة ٦٥٦ هـ^(٢)، وقتله للخليفة المستعصم بالله، ونهب ثروات الأمة، وإغراق التراث الإسلامي في نهر دجلة أثر كبير في هجرة العلماء من بغداد إلى القاهرة ودمشق، حيث دولة المماليك القويّة.

فكان لهجرة هؤلاء العلماء أثر كبير في ازدهار الحياة العلمية في القاهرة ودمشق، وكانت الفجيرة الكبرى عند هجوم تيمورلنك على بلاد المسلمين، وحرقة لدمشق وتخریبها بعد أن سفك الدماء وفعل المنكرات^(٣)، مما اضطر كثير من الناس للهجرة إلى مصر، وكان من ضمن العلماء المهاجرين ابن اللحام رحمه الله.

٢ - تشجيع سلاطين وأمراء المماليك العلم والعلماء:

وهذا أيضاً من أعظم أسباب تقدم الحركة العلمية في مصر ودمشق، إذ إنّ سلاطين المماليك قد شجّعوا العلم وأهله، ونصبوا القضاة والمفتين لأهل كلّ مذهب من المذاهب الأربعة. بل كان بعض سلاطين المماليك محباً للعلم، كالظاهر بيبرس الذي كان مولعاً بسماع التاريخ، والسلطان الغوري الذي كان حريصاً على عقد المجالس العلمية بالقلعة.

وكان الأمراء والسلاطين يحترمون العلماء ويعظمونهم، فكان الظاهر بيبرس

(١) انظر: الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول لعبد اللطيف حمزة ١٥٦ - ١٨٤، عصر سلاطين المماليك نتاجه العلمي والأدبي لمحمود رزق ١٧ - ٤٣، ومصر والشام في عصر الأيوبيين والمماليك لسعيد عبد الفتاح عاشور ٢٩٢ - ٢٩٩.

(٢) انظر: الخطط المقرزية ٢/٢٣٨، وخطط الشام ٢/١٠٤.

(٣) انظر: البداية والنهاية ٧/٦٤، الخطط المقرزية ٢/٢٤١، النجوم الزاهرة ١٢/٢٥٤، خطط الشام ٢/١٥٥.

يعظم الشيخ عز الدين ابن عبد السلام كثيراً ويهابه، حتى أنه قال بعد موت الشيخ: «ما استقرّ ملكي إلا الآن»^(١).

ودخل الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد مرّة على السلطان لاجين، فقام إليه السلطان وقبّل يده احتراماً له.

٣ - شعور العلماء بواجبهم وتفانيهم في أدائه:

لقد كان للأحداث التي فُجعت بها الأمة لتكالب الأعداء عليها - المغول من جهة، والصليبيين من جهة -، أثرٌ في شعور العلماء بواجبهم تجاه العلم وطلّابه، مما يحتم عليهم واجب نشر الدين، وتجديد ما اندرس من العلم، وتذكية الإيمان في قلوب الناس، وتأليف الكتب في شتى الفنون، فقاموا بهذا الواجب خير قيام، ونشروا العلم تدريساً وتأليفاً في شتى الفنون، كالتفسير والحديث والفقه وأصوله، واللغة والأدب والتاريخ والطب، وغير ذلك. وسنشير - إن شاء الله - إلى أشهر علماء هذا العصر في مبحث خاص.

٤ - كثرة المدارس والمساجد ودور العلم:

لقد كان هناك كثيرٌ من المدارس والمساجد التي قام بإنشائها سلاطين المماليك أو وزراؤهم أو بعض أهل العلم، والتي عُقدت فيها حلقات التدريس والتعليم، مما دفع عجلة التعليم بشكل كبير. وسنشير - إن شاء الله - إلى أشهر المدارس في عصر المؤلف في مبحث خاص.

- مشاهير علماء عصر المؤلف رحمه الله:

برز في عصر المؤلف رحمه الله علماء اشتهروا في شتى الفنون، ومن أشهرهم:

- محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، صاحب أعلام الموقعين عن ربّ العالمين، وزاد المعاد في هدي خير العباد، والطرق الحكمية في السياسة الشرعية، وغيرها من الكتب النافعة، والمتوفى سنة ٧٥١ هـ^(٢).

- الشيخ العلامة عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي المطرزي، المعروف بالعضد الشيرازي، الذي شرح مختصر ابن الحاجب في

(١) انظر: حسن المحاضرة ٩٥/٢.

(٢) انظر: الدرر الكامنة ٤٠٠/٣، وشذرات الذهب ١٦٨/٦. وستأتي ترجمته إن شاء الله.

- الأصول، المتوفى سنة ٧٥٣ هـ^(١).
- شيخ الإسلام تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ^(٢)، الذي شرح أوّل المنهاج للبيضاوي في كتاب سَمَاه الإبهاج، وأكمله ابنه الآتي ترجمته.
- جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري الحنبلي النحوي صاحب مغني اللبيب وغيره، المتوفى سنة ٧٦١ هـ^(٣).
- الإمام المحدث العلامة جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي الحنفي، صاحب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، المتوفى سنة ٧٦٢ هـ^(٤).
- الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد بن مفرّج الدمشقي الحنبلي، صاحب الفروع، والنكت والفوائد السنية على محرّر المجد ابن تيمية في الفقه، وله أيضاً كتاب أصول الفقه، المتوفى سنة ٧٦٣ هـ^(٥).
- الشيخ خليل بن إسحاق، المعروف بابن الجندي، الفقيه المالكي، صاحب المختصر المشهور في فقه المالكيّة، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ، وقيل: سنة ٧٦٧ هـ^(٦).
- القاضي جمال الدين يوسف بن محمد بن عبد الله بن محمد المرادوي المقدسي الحنبلي قاضي دمشق، المتوفى سنة ٧٦٩ هـ^(٧).
- تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري السبكي الشافعي، صاحب جمع الجوامع في أصول الفقه، وقد أكمل إبهاج والده كما سبق، والمتوفى سنة ٧٧١ هـ^(٨).
- شرف الدين أبو العباس أحمد بن الحسين بن عبد الله بن أبي عمر محمد المقدسي

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٣٢٢، النجوم الزاهرة ١٠/٢٨٨، شذرات الذهب ٦/١٧٤.

(٢) ترجمته في: النجوم الزاهرة ١٠/٣١٨، الشذرات ٦/١٨٠.

(٣) انظر: الدرر الكامنة ٢/٣٠٨، النجوم الزاهرة ١٠/٣٣٦، الشذرات ٦/١٩١، وستأتي ترجمته إن شاء الله.

(٤) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٣١٠، النجوم الزاهرة ١١/١٠.

(٥) انظر: النجوم الزاهرة ١١/١٦، الشذرات ٦/١٩٩.

(٦) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٨٦، والنجوم الزاهرة ١١/٨٣.

(٧) ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/٤٧٠، النجوم الزاهرة ١١/١٠٠، والشذرات ٦/٢١٧.

(٨) ترجمته في: النجوم الزاهرة ١١/١٠٨، والشذرات ٦/٢٢١.

- الحنبلي، المشهور بابن قاضي الجبل، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى سنة ٧٧١ هـ^(١).
- جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر القرشي الأسنوي، شيخ الشافعية بمصر، صاحب التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ونهاية السؤل، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ^(٢).
- الشيخ العلامة سراج الدين أبو حفص عمر بن نجم الدين إسحاق بن شهاب الدين أحمد الغزنوي الهندي الحنفي، صاحب كتاب كاشف معاني البديع وموضح مشكله المنيع الذي شرح به بديع النظام لابن الساعاتي، والمتوفى سنة ٧٧٣ هـ^(٣).
- الإمام الحافظ المؤرخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن شهاب الدين، عمر بن كثير القرشي الشافعي، صاحب البداية والنهاية، وتفسير القرآن العظيم، وغيرها من الكتب النافعة. المتوفى سنة ٧٧٤ هـ^(٤).
- برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد بن إبراهيم بن سعد الدين بن جماعة الكناني الشافعي، المتوفى سنة ٧٩٠ هـ^(٥).
- سعد الدين مسعود، وقيل: محمود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، عالم النحو والبيان والأصليين صاحب التلويح في شرح التوضيح في الأصول، المتوفى سنة ٧٩١ هـ^(٦).
- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي، صاحب المصنفات المشهورة كالبحر المحيط وتشتيف المسامع وسلاسل الذهب في الأصول، المتوفى سنة ٧٩٤ هـ^(٧).

- (١) ترجمته في: ذيل ابن رجب على طبقات الحنابلة ٢/٤٥٣، الدرر الكامنة ١/١٢٠، الشذرات ١/٢١٩، والدارس في تاريخ الدارس ٢/٨٥.
- (٢) انظر: النجوم الزاهرة ١١/١١٤، والشذرات ٦/٣٨٣.
- (٣) ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/١٥٤، النجوم الزاهرة ١١/١٢٠، وشذرات الذهب ٦/٢٢٨.
- (٤) ترجمته في: النجوم الزاهرة ١١/١٢٣، والشذرات ٦/٢٣١.
- (٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ١/٣٨، النجوم الزاهرة ١١/٣١٤، الشذرات ٦/٣١١.
- (٦) ترجمته في: شذرات الذهب ٦/٣١٩.
- (٧) ترجمته في: شذرات الذهب ٦/٣٣٥.

- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي صاحب القواعد في الفقه، المتوفى سنة ٧٩٥ هـ^(١).
- تقي الدين أو برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح الحنبلي، المتوفى سنة ٨٠٣ هـ^(٢).
- الحافظ سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح البلقيني الشافعي، قيل: إنه مجدد القرن التاسع الهجري، توفي سنة ٨٠٥ هـ^(٣).
- نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي الحافظ المحدث، صاحب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد في الحديث، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ^(٤).
- مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن إبراهيم بن عمر الفيروزآبادي اللغوي الشافعي، صاحب القاموس المحيط في اللغة، المتوفى سنة ٨١٧ هـ^(٥).
- حافظ دمشق شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد بن يوسف القيسي الدمشقي، الشهير بابن ناصر الدين الشافعي، وقيل: الحنبلي، المحدث المشهور، المتوفى سنة ٨٤٢ هـ^(٦).
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإمام الحافظ، المحدث الشهير، صاحب فتح الباري في شرح صحيح البخاري، المولود سنة ٧٧٣ هـ، والمتوفى سنة ٨٥٢ هـ^(٧).

— نشاط حركة التأليف:

نشطت حركة التأليف في عصر المماليك، وشهدت ازدهاراً مذهلاً، فقد ظهر في هذا العصر ما يسمى بالموسوعات العلمية الضخمة التي تضم عشرات المجلدات

(١) انظر: الشذرات ٦/٣٣٩، وستأتي ترجمته ضمن مشايخ المؤلف رحمه الله.

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع ١/١٦٧، الدارس ٢/٣٧، الشذرات ٧/٢٢.

(٣) ترجمته في: الشذرات ٧/٥١.

(٤) ترجمته في: الشذرات ٧/٧٠.

(٥) ترجمته في: الشذرات ٧/١٢٦.

(٦) ترجمته في: الشذرات ٧/٢٤٣.

(٧) ترجمته في: الشذرات ٧/٢٧٠، والبدر الطالع ١/١٥٣.

وانظر مزيداً من علماء هذا العصر في شذرات الذهب ٦/١٦٨ — ٧/٢٧١. وانظر كذلك الجزء العاشر والحادي عشر والثاني عشر من النجوم الزاهرة.

في الفن الواحد، كعلم الحديث والرجال والفقه والتاريخ والسير والتراجم.

ومن الأئمة الذين اشتهروا بذلك: ابن تيمية، وابن خلدون، والذهبي، وابن حجر، والسيوطي^(١).

إضافة إلى الكتب المتوسطة في الحجم، والكتب الصغيرة التي هي عبارة عن مختصرات أو رسائل.

– وعندما نطالع فهارس المكتبات ودور المخطوطات في العالم الإسلامي، نجد أن هذه المكتبات أو دور المخطوطات مشحونة بآلاف الكتب والمخطوطات التي ألفت في هذا العصر في جميع الفنون، وهذه بعضها فيما يلي على سبيل المثال:

أ- علم أصول الفقه: المسودة لآل تيمية، والإبهاج في شرح المنهاج للسبكي، وبيان المختصر في شرح مختصر ابن الحاجب للأصفهاني، ونهاية الوصول في علم الأصول للصفى الهندي، والمختصر في أصول الفقه لابن مفلح، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ونهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للأسنوي، وقواعد الأصول ومعاقد الفصول للبغدادي الحنبلي، وشرح مختصر الروضة للطوفي، والقواعد لابن اللطام، والبحر المحيط للزركشي، وغيرها كثير.

ب- علم الفقه: شرح فتح القدير لابن الهمام في الفقه الحنفي، ومختصر خليل مع شروحه في المذهب المالكي، والمجموع شرح المذهب، وروضة الطالبين للنووي في الفقه الشافعي، والفروع لابن مفلح، وشرح الزركشي على مختصر الخرق في الفقه الحنبلي، وغيرها.

ج- علم الحديث: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، وشرح صحيح مسلم للنووي، والعدة شرح العمدة لابن دقيق العيد، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، وجامع الأصول لابن الأثير، والجامع الصغير للسيوطي.

د- التفسير وعلوم القرآن: تفسير البحر المحيط لأبي حيان، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي.

هـ- علم الرجال: تذكرة الحفاظ، وميزان الاعتدال للذهبي، والجرح والتعديل للرازي وتهذيب التهذيب لابن حجر، وغيرها.

(١) انظر: مصر والشام في عهد الأيوبيين والمماليك (ص ٢٩٢ – ٢٩٧) لسعيد عاشور.

و- التراجم: تاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء للذهبي، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي، ووفيات الأعيان لابن خلكان، وطبقات الشافعية للأسنوي، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب، والمقصد الأرشد في تراجم أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح.

ز- اللغة: الارتشاف، وشرح التسهيل لأبي حيان، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومغني اللبيب، وشدور الذهب كلها لابن هشام، وغيرها.

* وقد تميزت حركة التأليف في هذا العصر في غالب أحوالها بالاعتماد على ما وصلها من تراث السابقين، حيث كانت أغلب المؤلفات في هذا العصر معتنية بما خلفه العلماء السابقين، إذ كانت أكثر المؤلفات إما شروحاً لها، أو جمعاً منها، أو اختصاراً لها، ولعل السبب في ذلك هو الأخذ بقول من قال: بسد باب الاجتهاد بعد الأئمة الأربعة، أو بسبب حاجة الناس إلى ذلك.

- ومع ذلك فقد برز كثير من العلماء الذين ظهر فيهم طابع الاستقلال والتجديد، بل والاجتهاد والترجيح، ولو كان ذلك مخالفاً لمذهبه، أو للمذاهب الأربعة، وكان على رأس أولئك العلماء: شيخ الإسلام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، وأبو إسحاق الشاطبي، وابن حجر، وغيرهم.

- أشهر المدارس في عصر المؤلف رحمه الله:

لقد كثرت المدارس في عصر ابن اللطام رحمه الله مما دفع عجلة التعليم في ذلك العصر، ومن أشهر هذه المدارس:

- المدرسة المنصورية^(١):

أنشأها بالقاهرة الملك المنصور قلاوون الألفي الصالحي، ورتب فيها دروساً أربعة لأتباع المذاهب الأربعة، ودرساً في الطب، ودرساً في الحديث النبوي، ودرساً في التفسير.

وكان التدريس في هذه المدرسة لا يليه إلا أجلّ الفقهاء المعتمدين، وكان المؤلف رحمه الله ممن تولى التدريس في هذه المدرسة في آخر حياته، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) انظر: الخطط المقرينية ٣٧٩/٢، حسن المحاضرة ٢٦٤/٢.

- المدرسة الناصرية^(١):

وضع أساسها بالقاهرة الملك العادل زين الدين كبتغا المنصوري، وبعد خلعه سنة ٦٧٨ هـ، أكمل بنيانها الملك الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٠٣ هـ. وهي من أجمل مباني القاهرة، وقد تولى التدريس فيها جلة من العلماء على المذاهب الأربعة، وكان يفرق فيها على طلبة العلم الساكنين بها السكر واللحم، وغيرها مما يحتاجونه.

- المدرسة الحجازية^(٢):

تقع برحبة باب العيد بالقاهرة، أنشأتها الست الجليلة خوندتر الحجازية ابنة السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون، زوجة الأمير بكتمر الحجازي، وجعلت بها درساً للشافعية وللمالكية، وأنشأت بها خزانة للكتب، ومكتباً للسبيل فيه عدة من أيتام المسلمين، ولهم مؤدب يعلمهم القرآن.

- المدرسة الظاهرية^(٣):

بناها الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦١ هـ، ورتب بها المدرسين على المذاهب الأربعة، وجعل بها درساً في الحديث، ودرساً في القراءات، وألحق بها خزانة كتب عظيمة تشتمل على أمهات الكتب في سائر العلوم.

هذا إلى جانب كثير من المدارس في القاهرة ودمشق في ذلك العصر^(٤).

- أشهر المكتبات في عصر المؤلف:

- لقد كان من أهم مظاهر النهضة العلمية في عصر المماليك إنشاء دور الكتب وخزائنها إذ كثر التأليف في هذا العصر، وتقدمت صناعة الورق، فكثرت المكتبات وخزائن الكتب، فقلما توجد مدرسة أو مسجد إلا وفيه خزانة كتب تعين المدرسين والطلاب على الاستفادة منها.

(١) انظر: الخطط المقرزية ٣٦٣/٢، حسن المحاضرة ٢/٢٦٥.

(٢) انظر: الخطط المقرزية ٣٨٢/٢.

(٣) انظر: الخطط المقرزية ٣٧٨/٢، حسن المحاضرة ٢/٢٦٤.

(٤) انظر مزيداً من هذه المدارس في دمشق في الدارس في تاريخ المدارس ١/٩٦ - ٤٤٩ و ٣/٢ - ٩٩، وخطط الشام ٦/٦٩ - ٩٨.

وفي القاهرة في: الخطط المقرزية ٢/٣٦٢ - ٤٠٥، وحسن المحاضرة ٢/٢٥٧ - ٢٦٥.

ومن تلك الخزائن:

- ١ - خزانة الكتب بجامع الحاكم بأمر الله.
- ٢ - خزانة الكتب بجامع الخطيري ببولاق.
- ٣ - خزانة الكتب بجامع المؤيد.
- ٤ - خزانة الكتب بالقبة المنصورية.
- ٥ - خزانة الكتب بالمدرسة الظاهرية.
- ٦ - خزانة الكتب بالمدرسة الناصرية.
- ٧ - خزانة الكتب بالمدرسة المحمودية.
- ٨ - خزانة الكتب بالمدرسة الفاضلية^(١).

ولا شك أن هذه المكتبات وخزائن الكتب كان لها دور كبير في نشر الثقافة الإسلامية في بلاد الشام ومصر، وليس ذلك فحسب بل في مشارق الأرض ومغاربها، حيث استفاد المسلمون منها في نشر هذا الدين وتعاليمه، كما استفاد الكفار - ولا سيما أوروبا - من هذه المؤلفات والمكتبات التي استولوا عليها إبان حملاتهم الصليبية، واستعمارهم للعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العثمانية.

- فهذه الأمور السابقة تعد أبرز مظاهر النهضة العلمية في عصر المماليك، وهناك مظاهر تحتل مكانة ليست باليسيرة في حركة النهضة العلمية كالمناظرات العلمية، التي أسهمت في إثراء العلم وتلمس دقائقه، والتأليف فيه على نسق عرض الأدلة ونقضها وإيراد الاعتراضات عليها وإبطال حجج الخصوم، مما أظهر قوة العلماء في هذا العصر، وأدى إلى إثراء علوم أصول الدين، والفقه، وأصول الفقه، وعلوم الحديث، واللغة وغيرها.

والناظر في كتابات أهل هذا العصر يلحظ أن الاختصار، والشرح، والتعليق والحواشي كانت سمة غالبية على مؤلفات هذا العصر، مع وجود شيء من الابتكار والتجديد.

ولعل السبب في ذلك أن حاجة الناس في هذا العصر كانت أشد إلى اختصار ما سبق أو شرح ما انغلق؛ أو جمع ما تفرق.

ولعله أيضاً - كما سبق أن أشرنا في أول الكلام - بسبب الأخذ بقول من قال:

(١) انظر: خطط المقرئبي ٣٦٦/٢.

بسد باب الاجتهاد بعد الأئمة الأربعة، حيث سد هذا القول الباب أمام كثير من العلماء أن يتكروا أو يجددوا فبقوا على هذا الحال في تأليفهم من الاختصار والشرح والتعليق، وإن كان هناك من لم يرض بهذا الوضع كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن حجر والشاطبي - رحم الله الجميع - .

* * *

أثر الحياة العلمية في المؤلف

لقد عاش المؤلف - رحمه الله - في هذا الجو النشط بالعلم والحماس في طلبه، وفي هذا العصر الذي تميز بكثرة العلماء الأجلاء، والمدارس العظيمة، والمؤلفات الكثيرة.

ولقد بدأ تأثر الإمام ابن اللحام بهذه الحركة العلمية عندما نشأ يتيماً في بلده (بعلبك) فعلمه خاله الكتابة ثم حبب إليه الطلب وأخذ عن علماء بلده في (بعلبك) ثم انتقل إلى دمشق وأخذ عن علمائها في فنون شتى، وما زال كذلك حتى تبوأ مكانة عظيمة في العلم، وألف الكتب النافعة، وناب في القضاء، ودرس في دمشق في حلقة شيخه ابن رجب، ثم انتقل إلى مصر ودرس في المدرسة المنصورية حتى توفي - رحمه الله - .

ومؤلفات (ابن اللحام) - رحمه الله - لم تخرج عن السمة الغالبة لهذا العصر من تأليف المتن المختصر، أو الشرح لمختصرات من سبق، وإن كان في كتابه (القواعد) قد جمع بين الابتكار والتجديد، وبين ما كان عليه أهل عصره من الاختصار. كما سيأتي بيان ذلك بالتفصيل عند الكلام على مؤلفاته رحمه الله.

وخلاصة الكلام أن المؤلف - رحمه الله - تأثر بالنهضة العلمية في عصره وبمظاهرها حتى أصبح من روادها وقادتها في عصره في المذهب الحنبلي، حيث درس، وأفتى، وناظر، وناب في الحكم، وألف الكتب العظيمة، وتخرج على يديه العشرات من طلاب العلم الذين أصبحوا فيما بعد علماء أجلاء تبوأوا مكانة عالية في مجتمعاتهم.

* * *

المبحث الثاني

حياة المؤلف (١)

المطلب الأول
حياته الشخصية

ويشمل:

أولاً - اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

هو علاء الدين أبو الحسن علي بن أبي عبد الله محمد بن علي بن عباس بن فتيان^(٢)، البعلبي الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن اللحام، وهي حرفة أبيه^(٣).

(١) انظر لترجمة المؤلف رحمه الله: الرد الوافر ١١١، السلوك لمعرفة دول الملوك ج ٣/ق ١٠٧٢/٣، تاريخ ابن قاضي شهبة ٢١٧، إنباء الغمر ١٧٤/٢، المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، الضوء اللامع ٣٢٠/٥، الجوهر المنضد ٨١، ذيل ابن عبد الهادي على الطبقات ٥٥، الدر المنضد للعلمي ٥٩٦/٢، طبقات المفسرين للدودي ٤٣٢/١، الدارس ٩٧/٢، شذرات الذهب ٣١/٧، كشف الظنون ١١١/١، معجم المؤلفين ٢٠٦/٧، السحب الوابلة ٧٦٥/٢، رفع النقاب لابن ضويان ق ٦٤ من مخطوطة جامعة الإمام برقم (٦٦١ ف)، المدخل لابن بدران ٢٣٦، ٢٣٨، مفاتيح الفقه الحنبلي ١٧٠/٢، ذيل الدر المنضد في أسماء كتب مذهب أحمد ٩١.

(٢) هكذا في إنباء الغمر والضوء اللامع والدر المنضد للعلمي وطبقات المفسرين، والسحب الوابلة وذيل الدر المنضد في أسماء كتب مذهب أحمد.
وقال ابن العماد في شذرات الذهب: «ابن شيبان»، وتبعه عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين.

وقد آثرنا ذكر (ابن فتيان)؛ لكثرة من أورده.

(٣) انظر: إنباء الغمر ١٧٤/٢، الضوء اللامع ٣٢٠/٥، الجوهر المنضد ٨٣، ذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ٥٥، السحب الوابلة ٧٦٥/٢، رفع النقاب ق ٦٤.

ثانياً - ولادته :

اتفق من ترجم للمؤلف على أنه ولد ببعلبك^(١).

ولم يحددوا تاريخ ولادته تحديداً دقيقاً، بل ذكروا أنه ولد بعد الخمسين وسبعمائة^(٢).

لكن ابن قاضي شبهة رحمه الله قال: «رأيت شيخنا - يعني المؤلف رحمه الله - قال: إنه بلغه أن مولده سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة»^(٣).

وكذلك السخاوي في الضوء اللامع، وابن حميد في السحب الوابلة حددا الشهر والسنة التي ولد فيها، وذلك في الموضع الأول من ترجمته على أنه: (علي بن أمين) فقالا: (علي بن أمين الدين بن محمد بن علي بن عباس بن فتيان البعلي الشهير (بابن اللحام) ولد في صفر سنة: (٧٥٢ هـ))^(٤).

وعليه فيكون ابن اللحام مولوداً في شهر صفر سنة: (٧٥٢ هـ)، ويرجح ذلك أن جميع من ترجم له ذكر أنه توفي سنة: (٨٠٣ هـ) بعد أن جاوز الخمسين، وهذا يقتضي أنه ولد سنة: إحدى وخمسين، أو اثنتين وخمسين بعد السبعمائة، فأزال ابن قاضي شبهة والسخاوي وابن حميد هذا الاحتمال حيث حددوا ذلك بأنه: كان في صفر سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة.

ثالثاً - نشأته :

لقد تقدم القول بأن المؤلف رحمه الله ولد بعد الخمسين وسبعمائة، وتحديداً سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة للهجرة ببعلبك، ونشأ بها وترعرع في كفالة خاله

(١) انظر مراجع ترجمة المؤلف رحمه الله السابق ذكرها.

وبعلبك - بالفتح ثم السكون وفتح اللام والباء الموحدة والكاف المشددة - : مدينة قديمة، فيها أبنية عجيبة وآثار عظيمة، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام، وقيل: اثنا عشر فرسخاً من جهة الساحل، وهي الآن من أشهر مدن الدولة السورية. انظر: معجم البلدان ١/٤٥٣.

(٢) انظر: إنباء الغمر ٢/١٧٤، الجوهر المنضد ٨٢، ذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ٥٦، الضوء اللامع ٢/٣٢٠، السحب الوابلة ٢/٧٦٦.

(٣) تاريخ ابن قاضي شبهة ٢١٧، وعنه ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد ٨٢، والذيل ٥٦.

(٤) انظر: الضوء اللامع ٥/٣٢٠، والسحب الوابلة ٢/٧٢٩.

شمس الدين ابن النيحاني^(١) — بالياء المثناة من تحت بعد النون —؛ لكون والده الذي كان لحاماً مات وهو رضيع. فعلمه خاله هذا صنعة الكتابة^(٢)، وعمل بها فترة، وكان خطه حسناً جداً، يقول يوسف بن عبد الهادي: «وكان حسن الكتابة، وجدت أكثر كتب ابن رجب بخطه، كشرح البخاري والقواعد، وسائر كتبه الصغار»^(٣).

ثم حُبب إلى ابن اللحام رحمه الله طلب العلم، فطلبه بنفسه في بعلبك، وتفقه على علماء بلده الكبار. ثم أراد الاستزادة من العلم، فانقل إلى دمشق، حيث مدارس العلم وحلق العلماء، ووجد بغيته هنالك لما كان لدمشق من منزلة علمية في ذلك الزمان.

وعاش المؤلف رحمه الله بدمشق أكثر حياته، وفيها ظهر أمره وانتشر خبره، وانتفع الناس به، وقصده الطلاب من كل مكان.

وظل ابن اللحام في دمشق معلماً ومفتياً ومصنفاً، حتى زحف تيمورلنك وجيشه الظالم على ديار الإسلام، واقتحموا حلب، وفعلوا بأهلها المنكرات، فهاجر كثير من أهل دمشق إلى القاهرة التي كانت أحسن حالاً من ناحية الأمن من بلاد الشام عموماً.

وكان المؤلف رحمه الله في ركب أولئك المهاجرين؛ خوفاً على النفس والدين والعرض من بطش ذلك الظالم. ولم يزل هناك في القاهرة ينشر العلم ويعلمه بالمدرسة المنصورية^(٤)، حتى توفاه الله عز وجل.

رابعاً — صفاته:

اتصف الإمام ابن اللحام — رحمه الله — بصفات علمية، وخلقية عظيمة، فقد كان شديد التواضع، حسن المجالسة، ورعاً زاهداً، يعظ الناس، ويعلمهم، بذل حياته في تعلم العلم وتعليمه، دقيق الفهم والاستنباط، واسع الاطلاع، عارفاً بالمذهب بل بالمذاهب الأخرى، فقد كان يعمل مواعيد نافعة، ينقل فيها مذاهب العلماء محررة من كتبهم.

(١) لم يذكر كثير ممن ترجم للمؤلف اسم خاله هنا، وتفرد بذكره — فيما اطلعنا عليه — ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد ٨٣.

(٢) في السحب الوابلة ٧٦٥/٢: (فعلمه صنعة الكبابي)، ولعله تصحيف.

(٣) الذيل على طبقات ابن رجب ٥٥، والجوهر المنضد ٨٣.

(٤) انظر المرجعين السابقين، وقد سبق الكلام عن هذه المدرسة.

وهذه بعض أقوال العلماء الذين ترجموا له في بيان هذه الصفات :

يقول ابن حجر في إنباء الغمر^(١) : (وكان حسن المجالسة، كثير التواضع وترك الحكم بآخره وانجمع على الاشتغال).

ويقول السخاوي: (وبرع في مذهبه ودرس وأفتى وشارك في الفنون..... ووعظ في الجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده)^(٢).

ويقول ابن حجر: (وكان يعمل مواعيد نافعة. ويذكر مذاهب المخالفين وينقلها من كتبهم محررة)^(٣).

ويقول ابن مفلح في المقصد الأرشد: (ودرس وناظر، واجتمع عليه الطلبة وانتفعوا به)^(٤).

ويقول ابن حجر: (وعرض عليه القضاء في دمشق استقلالاً فامتنع)^(٥).

ويقول أيضاً: (وعين للقضاء بعد موفق الدين بن نصر فامتنع)^(٦).

فكل هذه الأقوال تبين لنا ما كان يتصف به الإمام ابن اللطام من التواضع، وحسن المجالسة والزهد في الدنيا ومناصبها، وتبين صفاته العلمية التي يتميز بها من القوة العلمية، وسعة الاطلاع، والاستنباط الدقيق، والناظر في مؤلفاته — رحمه الله — يرى ذلك جلياً واضحاً.

خامساً — وفاته :

قال ابن عبد الهادي^(٧) : «قال لي شهاب الدين هلال الأزدي: توفي — أي ابن اللطام — بعد الشيخ زين الدين ابن رجب سنة خمس وتسعين».

والذي عليه أكثر المترجمين — وهو الحق إن شاء الله — أن ابن اللطام توفي سنة

(١) إنباء الغمر ٣٠١/٤، وانظر: الضوء اللامع ٣٢٠/٥، والسحب الوايلة ٧٦٦/٢.

(٢) الضوء اللامع ٣٢٠/٥، وانظر: السحب الوايلة ٧٦٦/٢.

(٣) إنباء الغمر ٣٠١/٤.

(٤) المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، وانظر: شذرات الذهب ٣١/٧.

(٥) إنباء الغمر ٣٠١/٤.

(٦) إنباء الغمر ٣٠١/٤.

(٧) ذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ٥٧.

ثلاث وثمانمائة للهجرة النبوية؛ لأنهم ذكروا أن ابن اللطام مات وقد جاوز الخمسين من عمره^(١)، وقد ولد سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة كما تقدم، فهذا يظهر خطأ القول إنه توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

وربما كان الأزدي يقصد سنة وفاة ابن رجب رحمه الله، إذ إنه توفي سنة خمس وتسعين وسبعمائة^(٢).

وعلى كل حال ففيه إيهام، لذا أثرنا ذكره ومناقشته.

وقد اختلف المترجمون للمؤلف أيضاً في شهر وفاته رحمه الله من هذه السنة، أي سنة ثلاث وثمانمائة على قولين:

أحدهما: أنه توفي يوم عيد الفطر^(٣).

والثاني: أنه توفي في يوم عيد الأضحى^(٤).

وقد اتفق الجميع على أنه توفي في القاهرة رحمه الله رحمة واسعة.

* * *

(١) انظر: إنباء الغمر ١٧٥/٢، الضوء اللامع ٣٢١/٥، شذرات الذهب ٣١/٧، السحب الوابلة ٧٦٦/٢، معجم المؤلفين ٢٠٦/٧، رفع النقاب ق ٦٤.

(٢) انظر ترجمة ابن رجب فيما سيأتي ضمن مشايخ المؤلف رحمه الله.

(٣) انظر: السلوك لمعرفة دين الملوك ج ٣/٣ ق ٣/٣ ص ١٠٧٢، المقصد الأرشد ٤٣٧/٢، الضوء اللامع ٣٢١/٥، الجوهر المنضد ٨٣، ذيل ابن عبد الهادي على الطبقات ٥٦، الدر المنضد للعلمي ٥٩٦/٢، طبقات المفسرين للداودي ٤٣٣/١، الدارس ٩٧/٢، معجم المؤلفين ٢٠٦/٧.

(٤) انظر: إنباء الغمر ١٧٥، الضوء اللامع ٣٢١/٥، ذيل ابن عبد الهادي ٥٦، السحب الوابلة ٧٦٦/٢.

المطلب الثاني

حياة ابن اللحام العلميّة

ويشمل:

أولاً - طلبه للعلم:

لقد تقدم القول إنّ المؤلف عاش يتيماً منذ صغره، وكفله خاله وعلمه الكتابة فأتقنها، ثمّ حُبب إليه طلب العلم، فأقبل عليه بنجابة، وفرّغ نفسه لذلك، وتفقه على علماء بلده (بعلبك) وكان من أبرزهم: شمس الدين ابن اليونانية^(١).

ونقل ابن عبد الهادي أنّه سمع صحيح مسلم من المحدث ابن عبد الدائم^(٢)، وأراد المؤلف رحمه الله الاستزادة من العلم. ولما كانت دمشق معقلاً من معاقل العلم، توجّه ابن اللحام إليها، وفرّغ وقته لطلب العلم، فالتحق بحلق كثير من علمائها، ومن أبرزهم شيخه النجيب ابن رجب الحنبلي رحمه الله، وقد استفاد منه كثيراً، وكتب أكثر كتبه، كشرح البخاري والقواعد، وغيرها من كتبه النافعة^(٣). وأخذ يسترشد بأرائه، ويستنير بأقواله، حتى أنّه لما ألّف كتابه (تجريد العناية)، عرضه على شيخه ابن رجب، فرمى به وقال: «لقد قرطمت العلم»^(٤).

وهكذا ظلّ ابن اللحام يأخذ العلم عن ابن رجب حتى أتقن عليه المذهب الحنبلي، وقيل: إنّ ابن رجب أذن له في الإفتاء^(٥).

وقد أتقن المؤلف أصول الفقه على شيخه شهاب الدين الزهري^(٦)، وأخذ أيضاً

(١) انظر: إنباء الغمر ١٧٤/٢، الضوء اللامع ٣٢١/٥، الجوهر المنضد ٨٢. وستأتي ترجمة ابن اليونانية - إن شاء الله -.

(٢) انظر: الجوهر المنضد ٨٣.

(٣) انظر: الجوهر المنضد ٨٢.

(٤) انظر: الجوهر المنضد ٨١، وذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب ٥٧.

وقرطم الشيء يعني: قطّعه. تاج العروس ٢٤/٩.

(٥) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، الدارس ٩٧/٢، شذرات الذهب ٣١/٧.

(٦) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، وذيل ابن عبد الهادي ٥٦، والجوهر المنضد ٨٢، ورفع

النقاب ق ١٦٤.

عن زين الدين القرشي^(١).

وشارك رحمه الله في فنون شتى، كالفقه وأصوله وغيرها، بل إنّه أخذ فقه وأصول الشافعية أيضاً^(٢)، فاكسب علماً غزيراً.

ولم يزل رحمه الله يطلب العلم من أهله، حتى نبغ على أقرانه، واشتهر أمره في زمانه، وقصده طلاب العلم من كل مكان، وأصبح شيخ الحنابلة في الشام مع تقي الدين ابن مفلح رحمهما الله تعالى.

ثانياً — شيوخه :

تلمذ المؤلف رحمه الله على جمع من علماء عصره في بعلبك وفي دمشق، وقد ذكر المترجمون له خمسة من هؤلاء الأعلام، وفيما يلي سأترجم لكل واحد منهم بشيء من الاختصار :

١ — ابن عبد الدائم :

هكذا ذكره ابن عبد الهادي^(٣)، ولعلّه يقصد شمس الدين أبا عبد الله محمد بن محمّد بن أبي بكر أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي الصالحي، المحدث المشهور، والمولود سنة ٧١٣ هـ.

سمع من أبيه وجده أبي بكر ابن عبد الدائم وآخرين، وطلب بنفسه، وعني بالمسائل، وتفقه وحّدث.

وكان مسنداً كثيراً، قال أبو زرعة: «وحدّث هو وأبوه وجدّه وجدّ أبيه».

توفي بدمشق في شهر شعبان سنة ٧٧٤ هـ^(٤).

٢ — ابن اليونانية^(٥) :

هو شمس الدين محمد بن علي بن أحمد بن محمد اليونيني البعلبي الحنبلي، المعروف بابن اليونانية، ولد ببعلبك سنة ٧٠٧ هـ.

(١) انظر: الجوهر المنضد ٨٢، أو: ذيل ابن عبد الهادي ٥٦.

(٢) انظر: الجوهر المنضد ٨٢.

(٣) الجوهر المنضد ٨٣.

(٤) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢٤٤/٤، الجوهر المنضد ١١٩، السحب الوابلة ٣/١٠٣٩.

(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ٥٦/٤، الشذرات ٦/٣٣١.

سمع الكثير، وتفقه وبرع حتى صار شيخ الحنابلة على الإطلاق في وقته. ولي قضاء بعلبك سنة ٧٨٩ هـ، وكان عالماً فاضلاً، تتلمذ على يديه خلق كثير، منهم المؤلف رحمه الله، فقد أخذ عنه الفقه. من مؤلفاته: تلخيص تفسير ابن كثير في أربع مجلدات.

توفي في شوال سنة ٧٨٣ هـ^(١)، وقيل: سنة ٧٩٣ هـ^(٢).

٣ - زين الدين القرشي:

هكذا ذكره ابن عبد الهادي^(٣).

والذي يظهر أنه يقصد عمر بن مسلم - بتشديد اللام - بن سعيد بن عمر بن بدر بن مسلم الدمشقي، أبا حفص، المعروف بزین الدين القرشي.

ولد في شعبان سنة ٧٢٤ هـ، ودخل دمشق بعد الأربعين.

وتفقه على جمع من العلماء، كسرف الدين قاسم خطيب جامع جراح، وعلاء الدين حجي. وسمع الحديث، وكان بارعاً في التفسير، مشاركاً في العربية، مشهوراً بقوة الحفظ وعدم النسيان، يحفظ المتون، ويعرف أسماء الرجال.

كانت له سمعة وصيت بسبب قيامه بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بكل شجاعة وإقدام، والصدع بالحق على الصغير والكبير، مع عدم المداراة والمحابة.

تصدى للتدريس والإفادة في المدرسة الناصرية، ثم الأتابكية، ثم نزعته منه. ومن تلاميذه المؤلف رحمه الله. توفي سنة ٧٩٢ هـ^(٤).

٤ - شهاب الدين الزهري^(٥):

هو شهاب الدين أحمد بن صالح بن أحمد بن خطاب بن رقم البقاعي الأصل، الدمشقي الفقيه الشافعي، المعروف بشهاب الدين الزهري.

(١) الدرر الكامنة ٥٦/٤.

(٢) الشذرات ٣٣١/٦.

(٣) الجوهر المنضد ٨١، أو: الذيل على طبقات ابن رجب ٥٧.

(٤) ترجمته في: الدرر الكامنة ١٩٤/٣، معجم المؤلفين ٣٢٠/٧.

(٥) ترجمته في: الدرر الكامنة ١٤٠/١، قضاة دمشق ١١٩، الدارس ٩٧/٢، شذرات الذهب

٣٣٨/٦، كشف الظنون ١١٧٠/٢، معجم المؤلفين ٢٥٠/١.

ولد سنة إحدى، وقيل: اثنتين، وقيل: ثلاث، وقيل: أربع وعشرين وسبعمئة. ثم قدم دمشق صغيراً، وطلب العلم على كبار علمائها.

مهر في الفقه والأصول والعربية، وشارك في الحديث، ودرّس كثيراً وأفتى. وانتهت إليه رئاسة الشافعية بدمشق، كان مشهوراً بحلّ مختصر ابن الحاجب في الأصول.

ناب في الحكم عن البلقيني، ودرّس بالشامية والعادية وغيرها، وولي الإفتاء بدار العدل، وكان من تلاميذه ابن اللحام رحمه الله.

كان على عبادة، وحفظ لسان من الوقعة في الناس، مع الهيبة والاقتصاد في المعيشة، وكثرة التلاوة لكتاب الله.

من مصنفاته: العمدة، أخذه من التنبيه وزاده التصحيح. ومن كتبه: شرح التنبيه في مجلدات. توفي سنة ٧٩٥ هـ.

٥ - زين الدين ابن رجب^(١):

هو زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات الحنبلي البغدادي، ثم الدمشقي.

الحافظ الإمام العلامة المحدّث، الفقيه الزاهد الواعظ، القدوة الثقة الحجّة. ولد ببغداد سنة ٧٠٦ هـ، وقدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير، فجدّ في طلب العلم واجتهد.

ومن أشهر مشايخه: ابن النقيب والنووي وابن قيم الجوزية. وسمع بمكة على الفخر عثمان بن يوسف، وسمع من خلق من رواة الآثار.

وكانت له مجالس وعظ، فيها تذكير للقلوب، وتنوير للبصائر. اجتمعت الفرق والمذاهب عليه، ومالت القلوب إليه.

أتقن الفقه الحنبلي، وبرع في الحديث، وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق.

(١) ترجمته في: الدرر الكامنة ٢/٤٢٨، المقصد الأرشد ٢/٨١، طبقات الحفاظ ٥٣٦، شذرات الذهب ٦/٣٣٩، البدر الطالع ١/٣٢٨، السحب الوابرة ٢/٤٧٤.

لازمه ابن اللحام رحمه الله، وتأثر به تأثراً شديداً.

من أشهر مصنفاته: شرح جامع الترمذي، وشرح الأربعين النووية، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري، وصل فيه إلى الجنائز ولم يكمله، وله أيضاً: القواعد الفقهية، وله الذيل على طبقات ابن أبي يعلى، وأهوال القبور، ونزهة الأسماع في مسألة السماع، واختيار الأولى شرح حديث اختصاص الملائكة الأعلى، وغيرها من الكتب النافعة.

توفي رحمه الله سنة ٧٩٥ هـ.

ثالثاً - رحلاته:

كان للمؤلف - رحمه الله - رحلات في طلب العلم ونشره، ولا شك أن الرحلة في طلب العلم لها أثر كبير في صقل شخصية المتعلم، وإكسابه سعة في الأفق والنظر، وتزيده رسوخاً في العلم، وتعرفه بأهل العلم الذين يتفاوتون في العلم، والزهد، والتقوى، مما ينعكس بدوره على المتعلم، إذ ينهل منهم جميعاً، ويتأثر بهم في جميع جوانب العلم، والسلوك والأخلاق.

ولقد بدأ المؤلف طلبه للعلم في بلده الأول بعلبك وأخذ عن علمائها وكان أشهر من أخذ عنهم شمس الدين ابن اليونانية، ثم رأى أنه لا بد من الرحلة لمواصلة طلب العلم فرحل إلى دمشق وكانت هذه الرحلة هي رحلته الأولى، فاستقر فيها حتى هجم التتار بقيادة تيمورلنك على بلاد الشام، فخرج مع من خرج من العلماء إلى مصر، وكانت هذه الرحلة هي الرحلة الثانية وستناولهما فيما يلي:

١ - رحلته إلى دمشق:

كانت رحلة الإمام ابن اللحام - رحمه الله - الأولى إلى مدينة دمشق، إذ كانت دمشق حاضرة العالم الإسلامي، ففيها العلماء الأجلاء المتقدمون في كل علم وفن، وفيها المدارس التي اشتهرت على مدار التاريخ والتي تدرس فيها جميع الفنون على أيدي جهابذة العلماء، وهي في ذلك الوقت - أي القرن الثامن الهجري - كمدينة بغداد في القرن الثاني والثالث في المكانة والشرف.

فلما وصلها ابن اللحام وجد فيها بغيته التي كان يبحث عنها ويحتاج إليها في العلم والزهد والتقوى، إذ التقى بالعلماء الأجلاء في المذاهب المختلفة، والفنون

المختلفة، فاستقر فيها وأخذ العلم على أيدي شيوخها.

فتتلمذ على الحافظ ابن رجب^(١) وتأثر به، وأكثر من الأخذ على يديه في شتى الفنون وإن الناظر عندما يقارن بين شخصية ابن اللحام وشخصية الحافظ ابن رجب ليجد بينهما تشابهاً كبيراً، ولا غرو في ذلك، فإن التلميذ صورة لشيخه، حتى إن ابن اللحام تولى التدريس بعد شيخه في حلقة ووعظ الناس كشيخه، وأذن له شيخه في الإفتاء^(٢)، وتأثر به في منهجه في التأليف كما سنين ذلك عندما نتناول دراسة كتاب القواعد.

وأخذ الإمام ابن اللحام عن غيره في دمشق، فقد أخذ الأصول عن رجل كان من أفضل الذين اشتهروا في زمانهم بمعرفة ذلك العلم وهو: شهاب الدين الزهري الشافعي^(٣) الذي كان مشهوراً بين أهل عصره بحل ألفاظ المختصر لابن الحاجب، كما ذكر ذلك ابن حجي^(٤).

وقد استقر ابن اللحام في مدينة دمشق وبلغ رتبة عالية في العلم حتى أصبح شيخ الحنابلة فيها، فدرس وأفتى وناظر، وولي القضاء رقيقاً للبرهان ابن مفلح، ثم ترك النيابة زهداً في المناصب، ثم عرض عليه قضاء دمشق استقلالاً فاعتذر عن ذلك، ووعظ بالجامع الأموي وكانت مواعيده نافعة، حتى هجم التتار على بلاد الشام سنة: (٨٠٣ هـ) فقتلوا من قتلوا من العلماء وعامة الناس، وخرج من خرج من المسلمين، ولجأوا إلى مصر وكان منهم المؤلف.

٢ - رحلته إلى مصر:

كانت رحلة الإمام ابن اللحام إلى مصر هي الرحلة الثانية، ولم تكن لطلب العلم، بل كانت لنشره وتدرسه، إذ إنها جاءت بعد أن أصبح ابن اللحام شيخ الحنابلة في الشام ومرجعهم في الفتوى والقضاء، وبعد أن أصبح مقصداً لطلاب العلم من كل مكان، فلما وصل إلى مصر عُيِّن مباشرة لتدريس الفقه والأصول على مذهب

(١) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والمنهج الأحمد ١٩١/٥، والدر المنضد ٥٩٦/٢، وشذرات الذهب ٣١/٧، والسحب الوابرة ٧٦٦/٢.

(٢) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥.

(٣) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥، وشذرات الذهب ٣١/٧.

(٤) انظر: شذرات الذهب ٣٧٨/٦.

الإمام أحمد في المدرسة المنصورية، وهي من أشهر المدارس في القاهرة في ذلك الوقت، ثم عرض عليه قضاء مصر فامتنع عن ذلك زهداً وورعاً^(١)، واستقر في مصر يدرس ويعظ حتى كان قبل موته يبسير فترك التدريس، وانجمع على العبادة والذكر حتى توفاه الله في هذه السنة: (٨٠٣ هـ) بعد حياة مليئة بطلب العلم، وتعليمه، والتصنيف فيه.

رابعاً - تلاميذه:

إن مما لا شك فيه أن الإمام ابن اللحام الذي بلغ هذه الرتبة العالية في العلم والفضل والزهد، لا بد وأن يكون له تلاميذ كثيرون يأخذون عنه العلم ويعتنون بكتبه ومؤلفاته، لا سيما وقد تولى التدريس - بعد وفاة شيخه ابن رجب - في الجامع الأموي، وأصبح شيخ الحنابلة في الشام في عصره، واستمر على هذا الحال حتى رحل إلى مصر فتولى التدريس في المدرسة المنصورية بالقاهرة.

وقد قال غير واحد^(٢) ممن ترجم للمؤلف رحمه الله: «إن الطلبة قد اجتمعوا عليه، وانتفعوا به». ولكننا لم نعثر في ترجمة ابن اللحام على أحد من طلابه، وبعد مراجعة تراجم العلماء الذين أدركوا المؤلف رحمه الله، والفترة التي عاش فيها وجدنا كثيراً ممن استفاد منه رحمه الله.

وفيما يلي نسطر نبذة مختصرة عن أشهر من تتلمذ على ابن اللحام رحمه الله، ومن هؤلاء:

١ - شمس الدين ابن عبادة^(٣):

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبادة بن عبد الغني بن منصور السعدي الأنصاري الحرّاني الدمشقي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن عبادة.

قاضي قضاة دمشق، أخذ عن ابن رجب وابن اللحام رحمهما الله. وكان فرداً في زمنه في معرفة الوقائع والحوادث.

(١) انظر: إنباء الغمر ٤/٣٠١، والمقصد الأرشد ٢/٢٣٧، والضوء اللامع ٥/٣٢٠، والسحب الوابلة ٢/٧٦٦.

(٢) انظر: المقصد الأرشد ٢/٢٣٧، الدارس في تاريخ المدارس ٢/٩٧، الشذرات ٧/٣١.

(٣) ترجمته في: الضوء اللامع ٩/٨٨، قضاة دمشق ٢٩٠، ٢٩٢، الدارس ٢/٣٨، وشذرات الذهب ٧/١٤٨.

توفي في رجب سنة ٨٢٠ هـ، وله خمسون سنة.

٢ - صدر الدين ابن مفلح^(١):

هو صدر الدين أبو بكر بن تقي الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح المقدسي الأصل، ثم الدمشقي الصالحي، المعروف بابن مفلح، الإمام العالم الواعظ. أخذ عن ابن رجب وابن اللحام رحمهما الله. ولي نيابة الحكم عن قاضي القضاة شمس الدين ابن عبادة المتقدمة ترجمته، ثم عزل عنها، واستمرّ معزولاً إلى أن مات.

وكان له درس بالجامع الأموي بعد صلاة الجمعة بمحراب الحنابلة، يجتمع فيه خلق كثير. وكان يستحضر كثيراً من التفسير والحديث والحكايات، مع قصور شديد في الفقه. توفي سنة ٨٢٥ هـ.

٣ - ابن الرّسام^(٢):

هو شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن علي بن إسماعيل، أبو العباس الحموي الأصل، الحلبي القادري الحنبلي، المعروف بابن الرّسام. ولد تقريباً سنة ٧٧٣ هـ، وقيل: سنة ٧٦٣ هـ بحماة، ونشأ بها على طلب العلم، ثم رحل إلى دمشق.

من شيوخه: ابن اليونانية، والعراقي، وابن رجب، وابن اللحام. وعظ وحدث ودرّس، وولي القضاء ببلده مراراً، تخللها قضاء طرابلس ثم حلب. واستمرّ قاضياً ببلده إلى أن مات. وكان صاحب دهاء وذكاء.

من مصنفاته: عقد الدرر واللآلئ في فضائل الشهور والأيام والليالي في أربع مجلدات، وكتاب في المتباينات. توفي رحمه الله في المحرم سنة ٨٤٢ هـ.

٤ - أبو شعر المقدسي^(٣):

هو عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم بن سليمان، زين الدين أبو الفرج

(١) ترجمته في: المقصد الأرشد ٣/١٥٤، الضوء اللامع ١١/١٢، قضاة دمشق ٢٩٢، الدارس

٣٩/٢، ٤١، شذرات الذهب ٧/١٧٠، السحب الوابرة ١/٢٩٣.

(٢) ترجمته في: المقصد الأرشد ١/٨٠، الشذرات ٧/٢٥٢، السحب الوابرة ١/١٠٦.

(٣) ترجمته في: المقصد الأرشد ٢/٩٠، الضوء اللامع ٤/٨٢، الشذرات ٧/٢٥٣، السحب

الوابرة ٢/٤٨٩.

الدمشقي الصالحي، المعروف بأبي شُعر.

ولد في شعبان سنة ٧٨٠ هـ، وقيل: سنة ٧٨٨ هـ.

وتفقه على جمع من العلماء، منهم ابن رجب وابن اللحام. كان علامة زمانه، متقدماً في استحضار الفقه، واسع الاطلاع في مذاهب السلف، عارفاً بالحديث، إماماً في الجرح والتعديل، بارعاً في التفسير، معظماً للسنة وأهلها، مشاركاً في النحو والأصول.

وكان عفيفاً زاهداً ورعاً، حسن التذكير، مع المهابة وكثرة الخشوع، وحسن النادرة والفكاهة وعدم التكلف، قائماً بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

انتفع الناس بمواعظه، وأحبه الخاص والعام وكثر أتباعه، ومع ذلك عودي وأوذي، فصبر وثبت، ولم تُسمع منه كلمة سوء في جد ولا هزل.

توفي في شوال سنة ٨٤٤ هـ بسفح قاسيون.

٥ - قاضي الأقاليم العز المقدسي^(١):

هو عز الدين أبو البركات عبد العزيز بن علي بن أبي العز بن عبد العزيز بن عبد المحمود العز البكري التيمي القرشي البغدادي، ثم المقدسي القاضي، المعروف بالعز المقدسي. ويقال له: قاضي الأقاليم؛ لأنه ولي قضاء بغداد والشام والقدس ومصر.

ولد قبيل سنة ٧٧٠ هـ ببغداد، ونشأ بها، فحفظ القرآن بقرائه، ثم قدم دمشق سنة ٧٩٥ هـ، فأخذ الفقه عن ابن اللحام، وعرض عليه مختصر الخرقى، واعتنى بالوعظ والحديث، ودرّس وأفتى.

كان فقيهاً متقشفاً، طارحاً للتكلف. من مؤلفاته: مختصر المغني في أربع مجلدات، وضم إليه مسائل من المنتقى، وسمّاه (الخلاصة).

وله أيضاً: شرح الخرقى في مجلدين، وشرح مختصر الطوفي في الأصول، وعمدة الناسك في معرفة المناسك، ومسلك البررة في معرفة القراءات العشرة، وبيدع المعاني في علم البيان والمعاني، وجنة السائر الأبرار وجنة المتوكلين

(١) ترجمته في: المقصد الأرشد ١٧٣/٢، الضوء اللامع ٢٢٢/٣، قضاة دمشق ٢٩٤، الدارس

٥٣/٢، الشذرات ٢٦٧/٧، السحب الوابلة ٥٤٥/٢.

الأخيار، والقمر المنير في أحاديث البشير النذير، وشرح الجرجانية. توفي في ذي الحجة سنة ٨٤٦ هـ.

٦ - ابن يوسف المرادوي^(١):

هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف المرادوي الحنبلي. الإمام العلامة الحافظ المتقن، أحد مشايخ المذهب، ويُعرف بابن يوسف. أخذ الفقه عن ابن اللحام.

وباشر القضاء بمردا مدة طويلة، وكان يُقصد بالفتاوى من كل إقليم. كان متبحراً في الفقه، إماماً في النحو، قوياً في الحفظ، فكان يحفظ محرر الحنابلة، ومحرر الشافعية، وإذا سئل مسألة، أجاب عنها على مذهبه ومذاهب غيره. وكان فيه ميل إلى اختيارات تقي الدين ابن تيمية رحمه الله. توفي بمردا في شهر صفر سنة ٨٥٠، وقد جاوز السبعين.

٧ - ابن قاضي شهبة^(٢):

أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي، تقي الدين، المشهور بابن قاضي شهبة؛ لكون جده نجم الدين عمر الأسدي أقام قاضياً بشهبة (قرية من قرى حوران) أربعين سنة. كان فقيه الشام ومؤرخها وعالمها. تتلمذ على جمع من العلماء، منهم ابن اللحام رحمه الله^(٣).

من مؤلفاته: منتقى تاريخ الإسلام للذهبي، وما أضيف إليه من تاريخي ابن كثير والكتبي وغيرهما، وتاريخ ابن قاضي شهبة، وشرح المنهاج، ولباب التهذيب، والذيل على تاريخ ابن كثير، والمنتقى من تاريخ ابن عساکر، وغيرها.

٨ - ابن سعيد المقدسي^(٤):

هو شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد، العزّ المقدسي الأصل، النابلسي ثم الدمشقي، الحلبي المكي، القاضي الحنبلي.

(١) ترجمته في الضوء اللامع ٢/٢٥٢، الشذرات ٧/٢٦٧، السحب الوابلة ١/٢٧٩.

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع ١١/٢١، شذرات الذهب ٧/٢٦٩، الأعلام للزركلي ٢/٦١.

(٣) انظر: تاريخ ابن قاضي شهبة ٢١٧، الجواهر المنضد، والذيل لابن عبد الهادي ٥٦.

(٤) ترجمته في: الجواهر المنضد ١٤٥، الضوء اللامع ٦/٣٠٩، الشذرات ٧/٢٨٦، السحب الوابلة ٢/٨٤٧.

ولد بكفر لَبَدَ - بالفتح - من جبل نابلس سنة ٧٧١ هـ، ونشأ بها فحفظ القرآن. ثم انتقل إلى دمشق، فتفقه على تقيّ الدين ابن مفلح، والعلاء ابن اللحام وغيرهما، ثم سافر لحلب، فحفظ بها عمدة الأحكام ومختصر الخرقى، وناب بها في القضاء والخطابة بجامعها الكبير. ثم انتقل إلى بيت المقدس، ثم لدمشق، ثم لمكة، وولي بها قضاء الحنابلة.

وكان إماماً عالمياً، كثير الاستحضر لفروع مذهبه، مديماً للمطالعة مع كبر سنه، متواضعاً، حسن الخلق، محمود السيرة.

من مصنفاته: الشافي والكافي، وكشف الغمة بتيسير الخلع لهذه الأمة، وسفينة الأبرار الجامعة للآثار والأخبار، والمسائل المهمة فيما يحتاج إليه العاقد في الخطوب المهمة مات بمكة في صفر سنة ٨٥٥ هـ، وعمره ٨٤ سنة.

٩ - ابن الدواليبي^(١):

هو علاء الدين أبو الحسن علي بن عبد المحسن بن عبد الدائم، وقيل: ابن عبد الله ابن عبد المحسن البغدادي، ثم الصالحي الحنبلي، المشهور بابن الدواليبي.

ولد في المحرم سنة ٧٧٩ هـ، وأقام بالقاهرة مدة ثم سكن دمشق، وأخذ عن والده وابن رسلان الذهبي، وتفقه على الشيخ علاء الدين ابن اللحام وغيره. اشتغل وبرع وأفتى ودرّس ووعظ، وولي مشيخة شيخ الإسلام، وكان معظماً عند السلطان الأشرف.

كان أديباً واعظاً، ذا لسان فصيح وحنجرة هائلة. أؤذي بسبب قوله بأن الطلاق الثلاث يقع واحدة وضرب وسُجن.

ذُكر عنه في آخر حياته أشياء يعوزها التثبُّت والأمانة والدقة. توفي رحمه الله في رجب سنة ٨٦٢ هـ بدمشق.

١٠ - ابن زهرة الحمصي^(٢):

هو جمال الدين عبد الله بن أبي بكر بن خالد بن موسى بن زهرة - بالفتح - الحمصي الحنبلي، الإمام العلامة، كان من أكابر الفضلاء ومن أفاضل العلماء.

(١) ترجمته في: الجوهر المنضد ١٠١، الضوء اللامع ٢٥٥/٥، السحب الوابلة ٧٤٨/٢.

(٢) ترجمته في: الضوء اللامع ١٥/٥، شذرات الذهب ٣٠٧/٧، السحب الوابلة ٦١٤/٢.

ولد قبيل سنة ٧٨٠ هـ، وقيل: سنة ٧٨٤ هـ بحمص، ونشأ بها على طلب العلم. ثم انتقل إلى دمشق، فقرأ الفروع لابن مفلح على مؤلفها، وقرأ تجريد العناية، والمختصر في أصول الفقه على مؤلفهما ابن اللحام رحمه الله. وله حاشية على فروع ابن مفلح. توفي سنة ٨٦٨ هـ.

خامساً - مؤلفاته:

لقد ترك الإمام ابن اللحام مؤلفات جليلة، وآثاراً علمية عظيمة تدل على رسوخه في العلم، وإحاطته بمذاهب العلماء وأقوالهم ولا سيما في علمي: الفقه وأصوله.

والناظر في تأليفه يجد ذلك جلياً واضحاً، حيث كتب في الفقه فأجاد، وفي الأصول فحقق وأبدع عموماً.

ولقد تميزت مؤلفاته - يرحمه الله - بالعبارة السهلة البعيدة عن التكلف، مع سلوك نهج الإيجاز والاختصار، كما هي سمة العصر، وجودة التحقيق، والأمانة العلمية في النقل، وغزارة النقول عن العلماء والكتب.

ولقد اقتصر المؤلف - رحمه الله - على الفقه والأصول: فصنف في الفقه:

- ١ - تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية.
- ٢ - والأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية.
- وفي الأصول:
- ٣ - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.
- ٤ - القواعد.

وسنوجز الكلام عنها لبيان قيمتها العلمية، ومنهجه وطريقته في كل واحد منها فيما يلي:

أولاً - تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية:

يعد كتاب «تجريد العناية» من أهم كتب الحنابلة المختصرة الجامعة في الفقه التي تذكر الروايات، والأوجه، والاحتمالات، عن أصحاب الإمام أحمد.

ومع صغر حجمه، وإيجازه، فقد احتوى على مهمات المسائل مع ذكر الخلاف فيها أو الإشارة إليها، كما أنه شامل لجميع أبواب الفقه، من أول كتاب: الطهارة،

إلى آخر كتاب الإقرار. كما اشتمل على كثير من المصطلحات الفقهية في المذهب الحنبلي.

ويمتاز كتاب (تجريد العناية): بأنه مبني على كتب أصيلة ومعتمدة في المذهب، مثل الهداية لأبي الخطاب، والمقنع لابن قدامة، والمحزر للمجد ابن تيمية، والنهاية لابن رزين^(١) الذي هو أصله وألف من أجله.

ويمتاز كتاب (تجريد العناية) أيضاً بسهولة العبارة في الجملة، مع اختصارها وإيجازها.

— أما أصل الكتاب فهو: كتاب (النهاية) لابن رزين، حيث اختصر ابن رزين كتاب (الهداية) لأبي الخطاب، ولكن الأجل وافاه قبل أن يعيد النظر فيه فحصل فيه بعض الخلل.

فأراد المؤلف تحرير هذا الكتاب وبيان هذا الخلل الذي وقع فيه ابن رزين، بعد أن طلب منه ذلك بعض أهل العلم، فألف كتابه (تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية) لأجل ذلك.

— وأما منهج المؤلف في هذا الكتاب: فقد أبانه في مقدمة الكتاب حيث قال: (وقد سألتني بعض من تتعين إجابة سؤاله، ومن نرجو إجابة أماله: أن أزيد ما أطلقه — أي ابن رزين في النهاية — وأوضح ما أبهمه، حيث ما حققه).

فأجبتة إلى سؤاله وحررت ما فيه من المسائل، خالياً من التعليل والدلائل، وزدته مسائل وروايات وأوجهاً جمّة، وقيوداً وقواعد وفوائد مهمة، حيث لا يستغني عنها كتاب الخ^(٢).

فقد بنى المؤلف كتابه على (النهاية) لابن رزين، ونهج نهجه في المسائل

(١) هو: عبد الرحمن بن رزين بن عبد الله بن نصر بن عبيد بن علي الغساني الحارثي، ثم الدمشقي، سيف الدين، أبو الفرج، أحد فقهاء الحنابلة ببغداد، من مؤلفاته: «التهديب في اختصار المغني»، و«تعليقه في الخلاف»، و«النهاية في فروع الفقه الحنبلي»، قتل في فتنه التتار ببغداد سنة ٦٥٦ هـ.

انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٦٤، وكشف الظنون ٢/١٩٨٩، ومعجم المؤلفين ١٣٨/٥.

(٢) تجريد العناية ص ١، ٢ بتحقيق: عبد الله بن موسى العمار — مطبوع على الآلة الكاتبة —.

والترتيب ولم يقتصر على ذلك، بل زاد عليه بذكر مسائل لم تذكر، وروايات وأوجهاً لم تنقل، وذكر فيه قواعد وفوائد زين بها الكتاب، فقيدها بالملفوظ، وأوضح بها المبهم.

وقد جرد كتابه من الأدلة والتعليقات، وجعله لذكر المسائل والخلاف فيها، ثم بيّن منهجه في عرض الخلاف والمصطلحات التي جعلها للاختصار، ورتب موضوعاته على الترتيب المعروف عند الحنابلة في كتب الفقه، ابتداءً بكتاب الطهارة، وانتهاءً بكتاب الإقرار.

وقد أشار إلى نص أحمد في كثير من المسائل، وقدم عند ذكر الخلاف الراجح من الأقوال حسب ما يراه، واهتم باختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية في المسائل التي يذكرها.

— وهذا المنهج قد سار عليه في كتاب (القواعد) في أغلب النقاط كما سنين ذلك في مبحث منهج المؤلف في كتاب (القواعد).

— وقد حقق كتاب (تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية) في جامعة الإمام لنيل درجة (الماجستير)، وقام بتحقيقه د. عبد الله بن موسى العمار عام: (١٤٠٣ هـ).

— والكتاب بعد التحقيق يقع في مجلد متوسط، وبلغ عدد صفحاته: (٤٠٠) صفحة من القطع الكبير.

ثانياً — الأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية:

هذا الكتاب جمع فيه ابن اللطام اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، ورتبها على أبواب الفقه فبدأ بكتاب الطهارة، ثم كتاب الصلاة، وهكذا حتى كتاب الإقرار.

— وطريقته في عرض المسائل أن يذكر المسألة مجردة عن الدليل والتعليل في الغالب، وقد يذكر مع رأي الشيخ الدليل أو التعليل، ويذكر نقل الشيخ للروايات عن أحمد أو الأئمة في مسائل كثيرة بصورة مختصرة.

ولم يكن له تعليق أو تدخل في هذه المسائل.

— وكان أسلوبه رائقاً، وعبارته سهلة وواضحة، وترتيبه للأبواب، والمسائل في الباب الواحد جيداً.

— وكان يستخدم عبارات الشيخ وألفاظه في المسائل، حتى إن القارىء في هذا الكتاب يظن لأول وهلة أن الذي كتبه هو الشيخ تقي الدين، وهو لابن اللحام، لاستخدام عبارات الشيخ وأسلوبه في هذه المسائل.

وهذا الكتاب يضم معظم اختيارات الشيخ تقي الدين إلا أن هناك مسائل كثيرة من اختياراته لم يشملها الكتاب.

— يقول المرادوي في الإنصاف في معرض عرضه للمراجع التي رجع إليها في كتابه الإنصاف:

(.....) واختيارات الشيخ تقي الدين، جمع القاضي علاء الدين ابن اللحام البعلي، ولم يستوعبها^(١).

وبالجملة فقد جمع في هذا الكتاب أغلب اختيارات ابن تيمية — رحمه الله — وهذا يدل على تمكنه — رحمه الله — من معرفة أقوال ابن تيمية واختياراته وتبعه لها من كتبه وفتاواه.

فالكتاب فيه جهد كبير، وعمل عظيم، ولا سيما مع تفرق كتب شيخ الإسلام وعدم إكمال بعضها، وتفرق رسائله وفتاويه، وعدم وجود كتاب كامل يجمع تلك الآراء والأقوال والاختيارات في المسائل في ذلك العصر.

قال ابن حميد في السحب الوابلة: (وهو الذي جمع اختيارات الشيخ تقي الدين ابن تيمية ورتبها وحررها)^(٢). وقد طبع هذا الكتاب طبعتين:

الأولى: في سنة (١٣٢٩ هـ) ضمن الجزء الرابع من الفتاوى الكبرى في مطبعة كردستان العلمية، بعناية طابعه: فرج الكردي.

والثانية: في سنة (١٣٩٦ هـ) في مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة، بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي — رحمه الله — وتقع في (٣٧٢) صفحة).

والكتاب يحتاج إلى خدمة بتوثيق نصوصه، وتخريج أحاديثه، وفهرسة تفصيلية دقيقة لمسائله، وقد حقق القسم الأول منه في المعهد العالي للقضاء، لنيل درجة الماجستير الباحث: ناصر بن زيد بن ناصر الداود سنة (١٤٠٥ هـ).

(١) الإنصاف ١/١٤.

(٢) السحب الوابلة ٧٦٦/٢.

ثالثاً - المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل:

هذا الكتاب لابن اللحام في علم أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد - رحمه الله - وهو: عبارة عن متن مختصر، اجتهد الإمام ابن اللحام في اختصاره وتحريره بطريقة موجزة، وقد اشتمل على كافة أبواب أصول الفقه ومسائله.

- ويعتبر كتاب مختصر ابن اللحام من أهم كتب أصول الفقه في المذهب الحنبلي خاصة، وعلم أصول الفقه عامة، وذلك لأنه اعتنى بنقول الإمام أحمد وأصحابه، ونقول غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى، مع جودة الأسلوب وسهولة العبارة ووضوحها.

وقد اعتنى به الإمام العلامة: أبو بكر بن زيد الجراعي، المتوفى سنة: (٨٨٣ هـ)^(١) فشرحه في كتاب سماه: (شرح أصول ابن اللحام)، وهذا الكتاب ما زال مخطوطاً يوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم: (٣٨٨) - أصول -.

وقد حقق القسم الأول منه: عبد العزيز محمد عيسى لائح القائدي في رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٧ هـ، من أول الكتاب إلى بداية مسائل الخبر. ولم يكمل تحقيق الكتاب إلى الآن حسب علمنا.

ويمتاز كتاب المختصر لابن اللحام: بالإيجاز في العبارة والدقة في النقل، والاستقصاء لكافة أبواب أصول الفقه، كما يمتاز بحسن الترتيب والتبويب، وقد تابع في ذلك الإمام شمس الدين ابن مفلح في مختصره.

يقول تقي الدين الجراعي في شرحه: (ل: ٣ - ب): (تابع المصنف - رحمه الله تعالى - في ترتيبه الشيخ شمس الدين ابن مفلح - رحمه الله - غالباً).

ويتميز هذا الكتاب أيضاً: بذكر الروايات التي في المذهب، وبذكر أقوال العلماء وخلافهم في المسائل الأصولية في أغلب المسائل بطريقة مختصرة وموجزة.

(١) هو: تقي الدين أبو بكر بن زيد بن عمر الجراعي الحنبلي، الإمام العلامة الفقيه القاضي. تتلمذ على الشيخ تقي الدين ابن قندس، وباشر نيابة القضاء بدمشق. من مصنفاته: غاية المطلب في معرفة المذهب، وتصحيح الخلاف المطلق، وحلية الطراز في مسائل الألغاز، وشرح أصول ابن اللحام. توفي بدمشق سنة ٨٨٣ هـ. (الضوء اللامع ٢٣/١١، الشذرات ٣٣٧/٧، السحب الوابلة ٣٠٤/١).

— وأما منهج المؤلف فيه :

فإن المؤلف سار فيه على طريق الإيجاز والاختصار، فيذكر القاعدة الأصولية بعنوان: (مسألة) ثم يذكرها وينقل الروايات وأقوال العلماء فيها باختصار شديد.

ولا يذكر الأدلة ولا التعليقات لهذه المسائل.

فمثلاً يقول: (مسألة: العام المستقل على سبب خاص لسؤال ولغير سؤال، العبرة فيه بعموم اللفظ لا بخصوص السبب عند أحمد وأصحابه والحنفية.

وروي عن أحمد، وقاله بعض أصحابنا: العبرة بخصوص السبب. وللمالكية والشافعية: قولان^(١).

وقد أبان المؤلف هذا المنهج في بداية الكتاب حيث قال: (فهذا مختصر في أصول الفقه اجتهدت في اختصاره وتحريره، وتبيين رموزه وتحبيره، محذوف التعليق والدلائل، مشيراً إلى الخلاف والوفاق في غالب المسائل، مرتباً ترتيب أبناء زماننا)^(٢).

— ويظهر أن المؤلف كتب هذا المختصر بعد كتاب القواعد، ويدل على ذلك: أن ابن اللحام لما ذكر مسألة: الأمر المجرد عن القرائن ماذا يقتضي؟ في كتاب المختصر قال: (وقد ذكرت في المسألة خمسة عشر مذهباً في القواعد)^(٣). وهذا يدل على أنه كتب المختصر بعد كتاب القواعد.

— وقد طبع الكتاب في مجلد صغير، طبعه مركز البحث العلمي، وإحياء التراث الإسلامي، التابع لجامعة أم القرى، بتحقيق الدكتور: محمد مظهر بقا. ويقع في: (٢١٩) صفحة، وقد بذل المحقق في تحقيقه جهداً مشكوراً، إلا أنه لم يوثق مسائل الكتاب والأقوال والنقول وهي كثيرة جداً.

رابعاً — كتاب القواعد:

وستكلم عنه بالتفصيل في الفصل الثاني.

(١) المختصر لابن اللحام ص ١١٠.

(٢) المختصر لابن اللحام ص ٣٠.

(٣) المرجع السابق ص ٩٩.

سادساً — مكانته العلمية وثناء العلماء عليه^(١):

لقد نال ابن اللحام رحمه الله منزلة علمية كبيرة، وشاع اسمه واشتهر ذكره، وقصده طلاب العلم من كل مكان، فأفتى وناظر ودرّس وصنّف المصنفات، وبرع في مذهب الحنابلة، وشارك في فنون كثيرة، كالفقه والأصول والحديث والتفسير والعربية والوعظ وغيرها.

وكان شيخ الحنابلة بالشام مع القاضي تقي الدين ابن مفلح يرحمهما الله، وكان له درس عامرٌ في الجامع الأموي في حلقة شيخه ابن رجب رحمه الله، وكانت مواعيده حافلة، ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم.

وناب في القضاء عن ابن المنجّي الحنبلي رحمه الله.

ويقال: بأنّه عرض عليه قضاء دمشق استقلالاً فامتنع.

ولما انتقل إلى القاهرة درّس في المدرسة المنصورية، وحسبك بمن درّس في هذه المدرسة.

وقد أثنى عليه جمع من العلماء، فقال عنه ابن قاضي شهبه^(٢): «الشيخ الإمام العالم العلامة، الفقيه المحدث المفتي، الصالح الخيّر».

وقال ابن مفلح^(٣): «الشيخ الإمام العلامة الأصولي... شيخ الحنابلة في وقته».

وقال ابن ناصر الدين^(٤): «الشيخ الإمام العالم، أفضى القضاة، مفتي المسلمين».

وقال ابن عبد الهادي^(٥): «الشيخ الإمام العالم العلامة، القاضي علاء الدين، بركة المسلمين، الفقيه الزاهد الواعظ، الأصولي القدوة».

(١) انظر: مراجع ترجمة المؤلف رحمه الله فيما سبق.

(٢) تاريخ ابن قاضي شهبه ٢١٧. وانظر: الجوهر المنضد ٨١.

(٣) المقصد الأرشد ٤٣٧/٢.

(٤) الرد الوافر ١١١.

(٥) الذيل على طبقات ابن رجب ٥٥.

وقال الداودي^(١): «برع في الفقه والتفسير والعربية، وغير ذلك...» وكان حسن الوعظ، دَيِّناً خَيْرًا».

وقال العليمي^(٢): «الشيخ الإمام العالم العلامة الأصولي، شيخ الحنابلة في وقته».

وقال النعيمي^(٣): «الشيخ الإمام العلامة الأصولي».

سابعاً - أعماله:

إن هذه المكانة العالية لابن اللطام أهلته لكثير من الأعمال الكبيرة التي تناسبها، وقد وسد إليه كثير من الأعمال بسبب ذلك، فقبل البعض، واعتذر عن قبول البعض زهداً وورعاً وهي كالاتي:

- الأعمال التي تولاهها:

أولاً: ناب في الحكم والقضاء عن قاضي القضاة علاء الدين ابن المنجى^(٤) رفيقاً للبرهان ابن مفلح، فحمدت سيرته، ولكنه ترك النيابة بعد ذلك زهداً وورعاً^(٥).

ثانياً: تولى التدريس في الجامع الأموي في حلقة شيخه ابن رجب بعد وفاته كانت مواعيده حافلة ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم^(٦).

(١) طبقات المفسرين ٤٣٢/١.

(٢) الدر المنضد للعلمي ٥٩٦/٢.

(٣) الدارس في تاريخ المدارس ٩٧/٢.

(٤) هو: علي بن محمد بن محمد بن المنجى بن عثمان بن أسعد بن المنجى، الشيخ الإمام العالم قاضي القضاة علاء الدين التنوخي ولد سنة ٧٥٠ هـ، وقرأ القرآن واشتغل ودرس بالمسمارية وغيرها، واستنابه قاضي القضاة ابن قاضي الجبل، ثم استقل بالقضاء، ونشأ في صيانة، وديانة وأمانة، وتقدم في العلم إلى أن صار أمثل فقهاء الحنابلة في عصره، كثير التواضع والحياء، كثير الإحسان والإكرام، قليل المداخلة لأمر الدنيا. توفي في رجب سنة ٨٠٠ هـ في منزله بالصالحية بالطاعون - رحمه الله -.

انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٤٠٧/٣، والمنهج الأحمد ١٨١/٥، والسحب الوابلة ٧٧١/٢.

(٥) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والمنهج الأحمد ١٩١/٥، وشذرات الذهب ٧٦٦/٢.

(٦) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والسحب الوابلة ٧٦٦/٢.

ثالثاً: كان له مجلس وعظ يعظ فيه الناس في الجامع الأموي في حلقة شيخه ابن رجب بعد وفاته^(١).

رابعاً: تولى التدريس بالمدرسة المنصورية سنة: (٨٠٣ هـ) لما انتقل من الشام إلى مصر بعد الكارثة العظمى التي حصلت من التتار على بلاد الشام وكانت هذه المدرسة من أعظم المدارس في القاهرة في ذلك الحين، ويدرس فيها الفقه على المذاهب الأربعة، إضافة إلى علم الحديث والعلوم الأخرى، فتولى تدريس المذهب الحنبلي فيها حتى مات - رحمه الله - في هذه السنة^(٢).

- وأما الأعمال التي وسدت إليه فاعتذر عن قبولها فهي:

أولاً: قضاء دمشق، فقد عرض عليه قضاء دمشق استقلالاً فاعتذر وامتنع عن قبول ذلك، زهداً وورعاً^(٣) وذلك بعد وفاة ابن المنجى.

ثانياً: قضاء مصر، فإنه لما انتقل إلى مصر عرض عليه قضاء الحنابلة، فاعتذر وامتنع عنه^(٤)، إذ إنه بعد وفاة قاضي الحنابلة بمصر أحمد بن نصر الله^(٥) سنة: (٨٠٣ هـ) طلب أهل الدولة من يصلح للقضاء بعده، وكان الإمام ابن اللحام، ومجد الدين سالم بن سالم بن أبي المنجى المقدسي^(٦) في القاهرة آنذاك، وصار كل واحد

(١) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والسحب الوابلة ٧٦٦/٢.

(٢) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥.

(٣) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والسحب الوابلة ٧٦٦/٢.

(٤) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥، والضوء اللامع ٣٢٠/٥.

(٥) هو: أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن أبي الفتح، الموفق بن ناصر الدين الكتاني قاضي القضاة، وقاضي الحنابلة بالديار المصرية، تفقه على والده وعلى الشيخ مجد الدين بن سالم، وقرأ العربية، وسمع الحديث، وأجاز له ابن أصيلة المراغي وغيره، وكان حسن الذات جميل الصفات كثير الحياء، حسن السيرة، حكيماً، ذا تواضع وسكون، محبباً إلى الناس من بيت علم ودين وعفاف. توفي في سابع عشر رمضان سنة ٨٠٣ هـ.

انظر ترجمته في: المقصد الأرشد ٢٠١/١، والمنهج الأحمد ١٨٩/٥، والسحب الوابلة ٢٧٢/١.

(٦) هو: سالم بن سالم بن أحمد بن عبد الملك بن عبد الباقي مجد الدين، أبو البركات بن أبي المنجى المقدسي، ولد سنة ٧٤٨ هـ، أو: ٧٤٩ هـ في بيت المقدس، فحفظ القرآن =

منهما يعترف بعجزه عن القيام بالقضاء، ويعترف بصلاحية الآخر، إلى أن اختير المجد، وامتنع ابن اللحام - رحمهم الله جميعاً^(١) - .

- وفي هذا الامتناع من المؤلف مرتين عن القضاء استقلالاً، وترك النيابة قبل ذلك في دمشق، دليل قوي على ما كان في قلبه من ورع وخوف من منصب القضاء والحكم، ولا ريب في ذلك فقد كان المؤلف من أصحاب ابن رجب وممن تأثر به في حياته العلمية والعملية، وقد اشتهر عن ابن رجب إعراضه عن الدنيا ومناصبها حتى أنه لم يكن يعرف من أحوال الناس شيئاً، وقد تأثر ابن اللحام بشيخه في هذا المجال - رحم الله الجميع - .

ثامناً - عقيدته :

كان الإمام ابن اللحام من حيث المعتقد متبعاً لسلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين والأئمة المشهورين، ويأخذ بما ورد عن الإمام أحمد في مسائل أصول الدين، ويدل على ذلك أمور :

أولاً: أنه كان ينصر مذهب السلف في أصول الدين عند تعرضه لها في كتابيه (القواعد، والمختصر) ويقابل ذلك بمذاهب المخالفين من المعتزلة أو الأشاعرة فمثلاً يقول في المختصر: في مسألة المشتق: (فأما أسماء الله تعالى وصفاته فقديمه وهي حقيقة عند إمامنا وأصحابه وجمهور أهل السنة)^(٢) .

وقال في القواعد: في القاعدة الثامنة والأربعين: (الأمر بالشيء نهى عن أضداده والنهي عنه أمر بأحد أضداده من طريق المعنى، دون اللفظ في قول أصحابنا... وقال الأشعرية: من طريق اللفظ. قال أبو البركات: بناء على أصلهم أن الأمر والنهي لا صيغة لهما... .

= و (المحرر) في الفقه وغيره، واشتغل ببلده، وبرع وشارك في الفنون، وناب في الحكم بها ثم قدم القاهرة سنة ٧٦٤ هـ وتفقه بها أيضاً، فلما مات الموفق بن ناصر اختير قاضياً للحنابلة مكانه، بعد امتناع ابن اللحام. وكان يعد من فقهاء الحنابلة وخيارهم، باشر القضاء نيابة واستقلالاً أكثر من ثلاثين سنة بتواضع وعفة. توفي في ذي القعدة سنة ٨٢٦ هـ. انظر ترجمته في: إنباء الغمر ٣/٣١٥، والمنهج الأحمد ٥/٢٠٥، والضوء اللامع ٣/٢٤١، والسحب الوابلة ٢/٤٠١.

(١) انظر: السحب الوابلة ٢/٤٠٢.

(٢) مختصر ابن اللحام ص ٤٨.

وقال طوائف من المعتزلة وبعض الشافعية: لا يكون نهياً عن أضداده لا لفظاً ولا معنى، بناء على أصل المعتزلة في اعتبار إرادة الناهي والامر^(١).

وقال في المختصر: (الكتاب: كلام الله المنزل للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته وهو القرآن)

والكلام عند الأشعرية: مشترك بين الحروف المسموعة والمعنى النفسي. وهو نسبة بين مفردين قائمة بالمتكلم.

وعندنا: لا اشتراك.

قال إمامنا: لم يزل الله متكلماً إذا شاء.

وقال: القرآن معجز بنفسه^(٢).

وقال أيضاً في المختصر: (للعوم صيغة عند الأئمة الأربعة خلافاً للأشعرية)^(٣).

فهذه بعض النصوص التي تدل على أنه متبع لعقيدة السلف ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر لتدل على المراد.

ثانياً: دراسته على الإمام ابن رجب، وتأثره به حتى أصبح مقدماً عنده وأذن له في الإفتاء وأصبح يدرس بعده في حلقاته في الجامع الأموي.

ثالثاً: تأثره بشيخ الإسلام ابن تيمية، واستشهاده بأقواله وترجيحاته في كتبه، بل تجاوز ذلك حتى جمع اختياراته في كتاب مستقل وهو كتاب (الاختيارات الفقهية)، وفي ذلك نصر لأتباع السلف الصالح بنشر علمهم وعقائدهم وفقههم، وهذا دليل على إتباعه لهم - رحم الله الجميع -.

بل كان رحمه الله محباً لشيخ الإسلام ابن تيمية، سائراً على طريقه، مدافعاً عنه. يقول ابن ناصر الدين^(٤): «كان للشيخ تقي الدين من المعظمين، ولشيخ الإسلام من المترحمين . . . وقد وجدت بخطه: وقال الشيخ الإمام العلامة، الأوحـد

(١) القواعد ص ١٨٣، ١٨٤ طبعة الفقي. وانظر أيضاً: المختصر ص ١٠١.

(٢) مختصر ابن اللحام ص ٧٠، ٧١.

(٣) مختصر ابن اللحام ص ١٦٠. وانظر: القواعد ص ١٩٤ طبعة الفقي.

(٤) الرد الوافر ١١١، ١١٢.

الحافظ، المجتهد الزاهد العابد القدوة، إمام الأئمة، قدوة الأمة، علامة العلماء، وارث الأنبياء، آخر المجتهدين، أوجد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام، برهان المتكلمين، قانع المبتدعين، ذو العلوم الرفيعة، والفنون البديعة، محيي السنة، ومن عظمت به لله علينا المنة، وقامت به على أعدائه الحجة، واستبان ببركته وهديه المحجة، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم . . . الخ .

فتأمل قوله: (قانع المبتدعين)، وقوله: (محيي السنة)، وقوله: (واستبان ببركته وهديه المحجة)، تجد أن ابن اللحام رحمه الله يثني على ابن تيمية باتباعه للسنة وقمعه للبدعة، وحسن اعتقاده، وصفاء منهجه . بل إن لكتب ابن تيمية وتلاميذه فضل بعد الله سبحانه في اعتقاده الاعتقاد الحق، كما في قوله: (ومن عظمت به لله علينا المنة)، والله أعلم .

تاسعاً - مذهبه الفقهي :

لا شك أن ابن اللحام كان حنبلي المذهب في الفروع ويدل على ذلك أمور :
أولاً: أن جميع من ترجم له ذكر أنه أحد علماء الحنابلة، بل صار شيخ الحنابلة في زمانه في بلاد الشام^(١) .

ثانياً: أنه تولى قضاء الحنابلة عندما كان بالشام، وناب في الحكم عن علاء الدين ابن المنجى قاضي الحنابلة في دمشق، وعرض عليه قضاء الحنابلة في مصر بعد وفاة أحمد بن نصر الله قاضي الحنابلة في مصر^(٢) .

ثالثاً: تولى تدريس الفقه الحنبلي أصولاً وفروعاً في بلاد الشام، ودرس في المدرسة المنصورية مذهب الإمام أحمد، وقرأ عليه بعض طلابه - كما سبق - كتب المذهب المشهورة، (كالعمدة) لابن قدامة، و (مختصر الخرقى) في الفقه^(٣) .

رابعاً: ما كتبه من المؤلفات في الفقه والأصول حيث كتبها على مذهب الإمام ورجح فيها أقواله ورواياته .

(١) انظر: إنباء الغمر ٣٠١/٤، والمقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والضوء اللامع ٣٢٠/٥، والمنهج الأحمد ١٩٠/٥، والدر المنضد ٥٩٦/٢، وشذرات الذهب ٣١/٧، والدارس في تاريخ المدارس ١٢٤/٢، والسحب الوابلة ٧٦٥/٢ .

(٢) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥ .

(٣) انظر: المقصد الأرشد ٢٣٧/٢، والمنهج الأحمد ١٩١/٥، والسحب الوابلة ٧٦٦/٢ .

خامساً: أنه معدود في طبقات الحنابلة في جميع الكتب المتأخرة، كالمقصد الأرشد^(١)، والمنهج الأحمد^(٢)، والدر المنضد^(٣)، وشذرات الذهب^(٤)، والسحب الوابلة^(٥).

فكل هذه الأمور لا تدع مجالاً للشك أنه حنبلي المذهب في الفروع.

* * *

(١) المقصد الأرشد ٢/٢٣٧.

(٢) المنهج الأحمد ٥/١٩٠ - ١٩١.

(٣) الدر المنضد ٢/٥٩٦.

(٤) شذرات الذهب ٧/٣١.

(٥) السحب الوابلة ٢/٧٦٥ - ٧٦٦.

الفصل الثاني

الكتاب (كتاب القواعد)

وفيه مباحث :

المبحث الأول : وصف مخطوطات الكتاب ، وبيان أماكنها .

المبحث الثاني : تحقيق اسم الكتاب .

المبحث الثالث : تحقيق نسبته إلى المؤلف .

المبحث الرابع : منهج المؤلف في الكتاب .

المبحث الخامس : المقارنة بين كتاب القواعد وكتاب المختصر .

المبحث السادس : مصادر المؤلف في هذا الكتاب .

المبحث السابع : بعض الكتب التي استفاد مؤلفوها من كتاب القواعد .

المبحث الثامن : تقويم الكتاب .

المبحث التاسع : بيان بعض مصطلحات الحنابلة التي استخدمها المؤلف .

— ملحق بنماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام .

المبحث الأول

وصف مخطوطات الكتاب، وبيان أماكنها

بعد البحث في فهارس المكتبات والمخطوطات التي تمكّننا من الاطلاع عليها وجدنا لكتاب (القواعد) خمس نسخ خطية وهي كما يلي:

الأولى: نسخة دار الكتب المصرية، وقد رمزنا لها بـ (ك).

الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية، وقد رمزنا لها بـ (ظ).

الثالثة: نسخة المكتبة السعودية بدار الإفتاء بالرياض، وقد رمزنا لها بـ (س).

الرابعة: نسخة مكتبة [سيشتربيتي] بإيرلندا، وقد رمزنا لها بـ (د).

الخامسة: نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، وقد رمزنا لها بـ (ع).

وقد اخترنا أربع نسخ لتحقيق الكتاب واستغنيا عن النسخة الخامسة وهي نسخة - مكتبة جامعة الملك سعود - لأمرين:

الأول: أن هذه النسخة منقولة بنصها عن نسخة دار الكتب المصرية، فمع وجود أصلها فلا حاجة إليها.

الثاني: أننا عندما قارناها بالأصل الذي نقلت عنه وجدناها كثيرة الأخطاء والسقط والتحريفات.

فلهذين الأمرين تركنا الاعتماد عليها في التحقيق واقتصرنا على النسخ الأربع الأولى، وأوصافها كما يلي:

أ - الأولى: نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بـ (ك):

١ - مكانها ورقمها:

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم: (١٩٦١) نمرة: (١٠)

فقه حنبلي.

٢ - العنوان الذي تحمله :

كتب عنوان الكتاب على الصفحة الأولى : (هذا كتاب فروع فقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، يسمى كتاب كشف المسائل من كتاب القواعد التي هي للشيخ أفضى القضاة علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي، تغمده الله برحمته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم - آمين -).

٣ - كتب على صفحة العنوان في أعلاها :

«من نعم الله على عبده الفقير إليه (عزائنا)^(١) محمد بن محمد بن قاسم الحنبلي نزيل مكة المكرمة، غفر الله له ولوالديه والمسلمين - آمين - (بجاه سيد المرسلين وإمام المتقين)^(٢)».

ثم وضع بجوار العنوان ختم دار الكتب المصرية، وكتب تحته : «مشتري من السيد أمين المدني في رمضان - نوفمبر - سنة : (٨٧)».

٤ - عدد أوراقها وأسطرها :

عدد أوراق هذه النسخة : (٩١) ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، وعدد الأسطر في كل صفحة : (٢٩) وهذا في الغالب، وفي بعضها : (٣٠) سطراً، وعدد الكلمات في كل سطر يتراوح ما بين : (١٤ - ١٨) كلمة في السطر الواحد.

٥ - حال النسخة :

هذه النسخة كاملة القواعد والفوائد والتنبيهات والمسائل، إلا إنها كثيرة السقط ويتراوح السقط فيها ما بين حرف واحد إلى سطرين، وقد يتكرر السقط في بعض الصفحات إلى أن يصل إلى أربعة مواضع.

- كما يوجد في النسخة تحريف وطمس لبعض الألفاظ وآثار بلل ورطوبة ولكنها لم تكن بليغة فلم تؤثر على وضوح النص.

- وأما ترتيب القواعد فيها فهو مطرد ولم يحصل فيه تقديم أو تأخير، مع الاحتفاظ بتمام الموضوعات وكذلك الفوائد والتنبيهات والمسائل.

(١) كذا بالأصل.

(٢) السؤال بجاه النبي - ﷺ - مخالف لما كان عليه سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين ولم يفعله أحد منهم، وإنما هو من محدثات المبتدعة.

٦ - خط النسخة:

- خط هذه النسخة نسخ جيد، وبعض حروفه رسمت بالفارسي، وهو معجم في غالبه ويوجد فيه أحياناً تكميل بالهامش.

- والخط مطرد ومتناسق من أول ورقة إلى آخر النسخة، ورسمه واحد مما يدل على أن ناسخه واحد.

- وجرت عادة الناسخ أن يبرز كلمة [قاعدة] بخط أكبر من خط النسخة المعتاد، ويذكر بعد قوله [قاعدة] رقمها بين القواعد هكذا: [قاعدة ٣٨]، [قاعدة ٣٩] واستمر على هذا المنهج حتى آخر قاعدة في الكتاب. وهذا بالنسبة إلى القواعد، أما الفوائد، والتبسيهات، والمسائل المفرعة على القواعد فهي كذلك بارزة بخط أكبر من خط النسخة المعتاد.

٧ - اسم الناسخ وتاريخ النسخة:

كتب هذه النسخة: عبد المنعم بن علي بن مفلح الحنبلي^(١) وذلك في التاسع والعشرين من شهر رجب سنة: (٨٦٨ هـ).

وجاء بيان ذلك في آخر النسخة: وعليه فقد كتبت هذه النسخة بعد وفاة المؤلف بـ (٦٥) سنة؛ لأنه - رحمه الله - توفي سنة: (٨٠٣ هـ).

٨ - جاء في نهاية النسخة قوله:

(والله سبحانه أعلم بالصواب، وإليه المرجع والإياب، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم أجمعين تسليماً أبداً، ووافق الفراغ من نسخ هذا الكتاب: يوم السبت التاسع والعشرين من شهر رجب الفرد، سنة ثمان وستين وثمانمائة، على يد الفقير الواثق بالله اللطيف العلي: عبد المنعم بن علي بن مفلح الحنبلي، لطف الله تعالى به، وعفا عنه بمته وكرمه).

(١) هو عبد المنعم بن علي بن أبي بكر بن إبراهيم بن محمد، الصدر ابن العلاء ابن مفلح الدمشقي، الشيخ العلامة، أخذ العلم عن والده، وعن السخاوي، وترجمه في الضوء، وأخذ عن البقاعي، وكان خيراً فاضلاً متواضعاً قال عنه السخاوي: «نعم الرجل فضلاً، وعقلاً، وتفناً، وهو في ازدياد من الفضائل»، توفي سنة ٨٩٨ هـ.

انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٨٩/٥، والمنهج الأحمد ٣٠٧/٥، وشذرات الذهب ٣٥٩/٧، والسحب الوابرة ٦٧١/٢.

ب - الثانية: نسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها ب (ظ):

١ - مكانها ورقمها:

توجد هذه النسخة في المكتبة الظاهرية بسوريا ضمن مجموع أوله: الفوائد الأصولية والفرعية. ورقمه في المكتبة الظاهرية: (٢٨٣٥).

٢ - العنوان الذي تحمله:

قواعد ابن اللّحام.

٣ - وكتب بعد ذلك على صفحة العنوان:

(وقف أحمد بن يحيى النجدي - المحل: مدرسة أبي عمر في الصالحية) ثم كتب تحت ذلك: [عمرية] ولعل المقصود بذلك أنها تابعة للمدرسة السابقة.

ويوجد عليها بعض الختم: الأول: وكتب عليه: [المكتبة العمومية بدمشق]، وكتب على الثاني: [المكتبة الظاهرية]، وأما الثالث: فغير واضح.

- ويوجد الختم الأول وهو ختم: المكتبة العمومية بدمشق على الورقة: (٩٩) كما يوجد على الورقة الأخيرة.

٤ - عدد أوراقها وأسطرها:

- عدد أوراق هذه النسخة: (١٧٣) ورقة، وكل ورقة تحتوي على صفحتين ما عدا الورقة الأخيرة وهي رقم: (١٧٣) فلا تحتوي إلا على صفحة واحدة انتهى بها المخطوط.

- وعدد الأسطر في كل صفحة: (٢١)، وعدد الكلمات في كل سطر ما بين: (١٠ - ١٤) في السطر الواحد.

٥ - حال النسخة:

هذه النسخة كاملة القواعد والفوائد والتنبهات والمسائل، وفيها مواضع سقط ليست باليسيرة، ولكنها أقل سقطاً من نسخة: (ك)، وهو يتراوح ما بين الكلمة الواحدة إلى السطرين في بعض المواضع.

- كما يوجد فيها بعض التحريفات، وإهمال بعض الحروف من الإعجام مما قد يؤدي إلى بعض اللبس. وبالجمله فالنسخة جيدة وخطها مقروء واضح.

٦ - خط النسخة:

خط هذه النسخة: نسخ عادي، وهو معجم إلا في بعض الحروف، ويوجد فيه إكمال لبعض الكلمات في الهامش بنفس خط الناسخ.

— والخط فيها مطرد ومتناسق من أول النسخة إلى آخرها، مرتب لم يحصل فيه تقديم ولا تأخير، إلا في القاعدة الثالثة والستين في المسائل المخرجة على الفرع السادس، حيث قدم الفرع: (ج) على الفرع: (ب) بخلاف النسخ الأخرى، وذلك في الورقة: (١٥٦) ولم يحصل غيرها.

— ورسم الخط واحد مما يدل على أن الناسخ واحد.

— وأما القواعد: فإن الناسخ يكتب لفظ [قاعدة] بخط أكبر ييسر من خط النسخة المعتاد، ويكتب في الهامش بجوار السطر الذي فيه لفظ [قاعدة] رقمها كتابة فيقول: [الأولى، الثانية] وهكذا مقابل كل سطر تبدأ فيه القاعدة، واستمر على هذا المنهج حتى آخر قاعدة في الكتاب.

— وقد سار على هذا المنهج: عند ذكر التنبيهات والفوائد والمسائل المفرعة على القواعد، حيث كان يكتبها بخط كبير واضح يميزها عن بقية النص.

٧ - الناسخ وتاريخ النسخ:

لا يوجد على هذه النسخة اسم الناسخ الذي كتبها، ولا تاريخ نسخها، وبحثنا فلم نجد ما يدل على ذلك، إلا أن نوع الخط فيها يدل على أنه مكتوب في القرن الثامن أو التاسع تقريباً، وذلك لأن خطها مشوب ببعض الحروف المرسومة بالخط الفارسي الذي كان منتشرًا في ذلك الوقت، ولكننا لا نستطيع الجزم بذلك.

— وقد أشار إلى وجود هذه النسخة في المكتبة العمومية بدمشق: ابن بدران في المدخل، حيث قال: (ومن هذا النوع: القواعد لعلاء الدين علي بن عباس) وهي قواعد مختصرة مفيدة جداً، وفي أوله نحو تسع ورقات تشتمل على كشف مسائل هذا الكتاب مرتبة على أبواب الفقه، رؤيت في خزانة الكتب العمومية في دمشق^(١).

— فإذا كانت هذه النسخة هي المقصودة — وهو الغالب — فهذا يؤيد ما ذكرناه

(١) المدخل لابن بدران ص ٢٣٦، ٢٣٧.

أنها كُتِبَتْ في القرن الثامن أو التاسع، لأن واضح هذا الفهرس هو المرداوي صاحب الإنصاف وهو متوفى سنة: (٨٨٥ هـ)، ومعنى ذلك أنه اطلع عليها في القرن التاسع، مما يجعلنا نغلب أنها كتبت قبل عام: (٨٨٥ هـ)، ومع ذلك فالأمر ما زال فيه احتمال يمنعنا من الجزم بهذا الرأي.

٨ - وقد جاء في آخر هذه النسخة قول الناسخ:

(تمت القواعد بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، ورضي الله عن الصحابة أجمعين).

ج - الثالثة: نسخة المكتبة السعودية المرموز لها بـ (س):

١ - مكانها ورقمها:

توجد هذه النسخة بالمكتبة السعودية التابعة لدار الإفتاء بالرياض ورقمها في المكتبة (٨٦/٥٤١).

٢ - العنوان الذي تحمله:

كتب عنوان الكتاب على الصفحة الأولى: (هذا كتاب القواعد في الفقه والأصول للشيخ العلامة الفقيه الأصولي علاء الدين أبي الحسن علي بن عباس البعلي المعروف بابن اللحام).

٣ - وقد كتب على صفحة العنوان في أعلى الصفحة:

(في ملك محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن)، وكتب بجوار العنوان بعض عبارات العلماء فيمن صنف وألف وهي:

(قال عمرو بن العلاء: الإنسان في فسحة وعافية، وفي سلامة من أفواه الناس ما لم يصنف كتاباً، أو يؤلف شعراً).

- وقال العتابي: من صنع كتاباً فقد استشرف للمدح أو الذم، فإن أحسن فقد استهدف للحسد والغيبة، وإن أساء فقد تعرض للشتم، واستقدح بكل لسان.

- وقال غيره: من صنف فقد جعل عقله على طبق يعرضه للناس، وإنما الشعر عقل المرء يعرضه على البريد إن كَيْساً، وإن حُمَقاً).

- ثم كتب في أسفل الصفحة بعض أبيات شعر وهي:

لعمري إن في ذنبي لشغلاً لنفسي عن ذنوب بني أميّه
على ربي حسابهم إليّه تناهى علم ذلك لا إليّه
فليس بضائري ما قد أتوه إذا ما الله أصلح ما لديّه

ويوجد على صفحة العنوان ختم المكتبة السعودية، ورقم المخطوط فيها، وتاريخ وجود هذه النسخة في المكتبة وهو: (٧/ ١١/ ١٣٩٢ هـ).

٤ - عدد أوراقها وأسطرها:

عدد أوراق هذه النسخة: (١٠٧) ورقات شاملة لصفحة العنوان، وعدد صفحاتها: (٢١٤) صفحة، وفي آخرها صفحة زائدة وهي صفحة: (٢١٥) ليس لها تعلق بالكتاب، وليست منه، وإنما كتب عليها الناسخ مسألة: [استعمال آنية الذهب والفضة] وذكر أقوال علماء المذهب في ذلك.

- وعليه فتكون أوراق النص الأصلية: (١٠٦)، بدون صفحة العنوان وصفحة (٢١٥).

- وعدد الأسطر في كل صفحة يتراوح ما بين: (٢١ - ٢٣) سطراً في كل صفحة.

- وعدد الكلمات في كل صفحة يتراوح ما بين: (١١ - ١٥) كلمة في السطر الواحد.

٥ - حال النسخة:

هذه النسخة نسخة كاملة القواعد والفوائد والمسائل، وسقط منها الورقة: (٨٨) وليست معدودة في أوراق المخطوط، بل رقت الأوراق على أنها موجودة ولكننا عندما وصلنا إلى هذا الموضوع في التحقيق، وجدنا في النسخة سقطاً، وهو بمقدار ورقة واحدة.

- ويوجد في هذه النسخة بعض السقط والأخطاء والتحريفات، ولكنها ليست كثيرة.

- وتعتبر هذه النسخة أفضل النسخ من حيث الجودة، وقلة الأخطاء، والسقط والتحريفات، ووضوح الخط، إلا أنها متأخرة عن زمن المؤلف بكثير كما سيأتي.

٦ - خط النسخة:

— خط هذه النسخة: نسخ جيد في غالبه، ورسمت بعض حروفه بالرقعة، وهو واضح مقروء، وحروفه معجمة، ويوجد فيه تكميل بالهامش، وتصحيح لبعض الألفاظ، ويشير إليه الناسخ بقوله: [صوابه كذا] أو [لعله كذا].

— وهو مطرد ومتناسق من أول النسخة إلى آخرها ورسمه واحد مما يدل على أن الناسخ واحد.

— ومن عادة الناسخ: أن يضع عند نهاية كل ورقة الكلمة الأولى من الورقة الآتية تحت السطر الأخير ليربط الكلام بما بعده.

— والقواعد فيها مطردة ومتناسقة، ولم يحصل فيها تقديم ولا تأخير، ولم يرقم الناسخ القواعد، ولكنه كان يبرزها بخط كبير باللون الأحمر ليميزها عن بقية النص، وكذلك فعل بالفوائد والتنبيهات والمسائل.

٧ - اسم الناسخ وتاريخ النسخ:

كتب هذه النسخة: أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، وذلك في يوم السبت/ حادي عشر من شهر الله المحرم سنة: (١٢٧٨ هـ). وجاء بيان ذلك في آخر النسخة.

٨ - وقد جاء في نهاية النسخة قول الناسخ:

(وقد فرغت من رقمه - بحمد الله تعالى ومنه - في يوم السبت المبارك/ حادي عشر شهر الله المحرم من سنة: (١٢٧٨ هـ) (ثمان وسبعين ومائتين وألف)، وأنا الفقير إلى كرم الله تعالى وعفوه: أحمد بن إبراهيم بن حمد بن محمد بن حمد بن عبد الله بن عيسى، عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائد بره الحفي، بلغ مقابلة وتصحيحاً - بحمد الله تعالى - في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول سنة: (١٢٧٨ هـ) على النسخة المكتوبة منها، وهي نسخة صحيحة، ذكر كاتبها أنه كتبها تاسع شهر ربيع الآخر الذي هو من شهور سنة ست وأربعين وثمانمائة: (٨٤٦ هـ) بمدرسة الفخرية، بمدينة نابلس، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين).

— ثم ذكر الناسخ بعض الأبيات في إثبات القياس، وترجمة لكعب الأحبار، ثم وُضِعَ ختم المكتبة السعودية ورقم النسخة في المكتبة.

د - الرابعة: نسخة سيثربيتي بإيرلندا، المرموز لها بـ (د):

١ - مكانها ورقمها:

توجد هذه النسخة في مكتبة (سيثربيتي) بإيرلندا، ورقمها في المكتبة: (٥١٢٥). ومنها صورة بقسم المخطوطات بجامعة الإمام بالرياض برقم: (٥١٢٥ ف).

٢ - العنوان الذي تحمله:

جاء عنوان الكتاب بصيغتين على هذه النسخة:

الأولى: كتاب القواعد الأصولية، والقواعد الفروعية على مذهب إمام الأئمة ومجلبي دجي المشكلات المدلهمة: أبي عبد الله أحمد بن حنبل - رضي الله عنه - أمين.

الثانية: كتاب القواعد في أصول الفقه، للشيخ الإمام، الحبر الهمام، العالم العلامة مفتي الحنابلة بدمشق الشام، علاء الدين: علي البعلي، الشهير بابن اللحام - رحمه الله رحمة واسعة - وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته - أمين -.

٣ - وقد كتب على صفحة العنوان:

بعض الحروف والأرقام باللغة الإنجليزية. ويوجد عليها بعض العبارات بالعربية غير واضحة.

٤ - عدد أوراقها وأسطرها:

- عدد أوراق هذه النسخة: (١٠٠) ورقة، في كل ورقة صفحتان ما عدا الورقة الأخيرة فلا تشتمل إلا على صفحة واحدة.

- وعدد الأسطر في كل صفحة: (١٩) وعدد الكلمات يتراوح ما بين: (١٠) - (١٤) كلمة في السطر الواحد.

٥ - حال النسخة:

- هذه النسخة ناقصة الآخر من بداية القاعدة الثامنة والأربعين، إلى نهاية المخطوط وهو نقص كبير يزيد على ربع المخطوط تقريباً، إلى جانب فقد اللوحة رقم (٤٤) واللوحة رقم (٥٢). وفيها سوء في ترتيب كثير من صفحاتها، أشرنا إلى مواضع ذلك عند وروده.

ويوجد في آخر ورقتين منها طمس بسبب وجود بقع حبر وقعت على بعض الكلمات.

٦ - خط النسخة:

- خط هذه النسخة: نسخ عادي معجم الحروف، ويوجد فيه تكميل في الهامش بكثرة وتصحيح لبعض الكلمات، ويظهر أن هذه النسخة مقابلة على نسخة أخرى، لأن ناسخها كان يكتب بعد عدة لوحات قوله: [بلغ مقابلة] ولا يوجد في مقدمة النسخة أو هوامشها ما يعرف بالأصل الذي قوبلت عليه، ولعله في الجزء المخروم.

- والخط في النسخة مطرد من أولها حتى وصل إلى الورقة: (٩٧) حيث كتبت الصفحة: (ب) وورقة: (٩٨) بخط مغاير للخط السابق، وهو خط حسن، مما يدل على أن الناسخ له غير الناسخ الأول، ثم أتم الورقة: (٩٩) والورقة: (١٠٠) الناسخ الأول، وهي آخر ورقة في المخطوط.

- وقد أبرز الناسخ القواعد والفوائد بخط كبير يميزها عن بقية النص، وقد رقم القواعد حيث كان يضع رقم كل قاعدة كتابة في الهامش مقابل السطر الذي تبدأ فيه القاعدة فيقول مثلاً: [الثامنة والثلاثون] [التاسعة والثلاثون] وهكذا، واستمر على هذا المنهج حتى آخر قاعدة موجودة في المخطوط وهي القاعدة: [الثامنة والأربعون].

٧ - اسم الناسخ وتاريخ النسخ:

لا يعرف اسم الناسخ لهذه النسخة ولا تاريخ نسخها، ولعله يوجد في القسم المخروم.

* * *

المبحث الثاني

تحقيق اسم الكتاب

اختلف في عنوان كتاب ابن اللحام هذا، وسنورد ما قيل في ذلك ثم نبين ما ترجح لدينا بأدلته - بعون الله تعالى - .

أولاً - ما ورد على النسخ الخطية للكتاب:

اتفقت أكثر النسخ الخطية للكتاب على عنوان واحد للكتاب وهو: [كتاب القواعد].

أ - فقد كتب على صفحة العنوان من نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بحرف: (ك) (وهذا كتاب فروع فقه على مذهب الإمام أحمد، ويسمى كتاب كشف المسائل^(١) من (كتاب القواعد) التي هي للشيخ العلامة أفضى القضاة علاء الدين علي بن عباس البعلبي الحنبلي...).

ب - وكتب على صفحة العنوان من نسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها بحرف (ظ) (قواعد ابن اللحام).

ج - وجاء عنوان الكتاب على نسخة مكتبة جامعة الملك سعود المرموز لها بحرف (ع) نفس العنوان السابق حيث كتب على صفحة العنوان: (هذا كتاب فروع فقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ويسمى كتاب كشف المسائل من (كتاب

(١) كتاب كشف المسائل: هو عبارة عن فهرس صغير بمقدار كراسة، وضعه - على ما يبدو - الإمام المرداوي صاحب كتاب الإنصاف، لكتاب القواعد لابن اللحام كما سيأتي بيانه، قام فيه بترتيب المسائل الفقهية على حسب الأبواب الفقهية، كما قام بترتيب القواعد الأصولية وما فيها من فوائد وتنبيهات.

انظر: الضوء اللامع ٥/٢٢٦، والسحب الوايلة ٢/٧٤٢.

القواعد) التي هي للشيخ العلامة أفضى القضاة علاء الدين علي بن عباس البعلي الحنبلي).

د - أما على صفحة العنوان من نسخة سيثريتي المرموز لها بحرف (ذ) فقد جاء عنوان الكتاب مختلفاً يسيراً حيث كتب عليه العنوان بصيغتين:

الأولى: في أعلى الصفحة: (كتاب القواعد الأصولية والفوائد الفروعية على مذهب إمام الأئمة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل - رضي الله عنه -).

الثانية: كتب تحته في وسط الصفحة: (كتاب القواعد في أصول الفقه للشيخ الإمام الحبر الهمام العالم علاء الدين علي البعلي الشهير بابن اللحام).

هـ - وجاء عنوان الكتاب على نسخة المكتبة السعودية المرموز لها بحرف (س) باختلاف يسير أيضاً حيث كتب على الصفحة الأولى منه: (هذا كتاب القواعد في الفقه والأصول للشيخ الإمام العلامة الفقيه الأصولي علاء الدين أبي الحسن علي ابن عباس البعلي المعروف بابن اللحام).

ثانياً - ما جاء في الكتب التي استفادت منه وأحالت إليه:

جاء عنوان الكتاب في الكتب التي أحالت إليه أو استفادت منه بصيغتين:
الأولى: (القواعد): وقد ورد ذلك في كتاب المختصر في أصول الفقه للمؤلف نفسه، وسماه بهذا الاسم فقال في مسألة [الأمر المجرد عن قرينه ماذا يقتضي؟] قال: (وقد ذكرت في المسألة خمسة عشر مذهباً في القواعد)^(١).

وورد أيضاً بهذه التسمية في الإنصاف: ٤٠/٣، ٤١، وفي كشف القناع: ٢٧١/٥.

الثانية: (القواعد الأصولية): وقد جاء بهذه التسمية في كتاب الإنصاف، وتصحيح الفروع للمرداوي^(٢) وشرح منتهى الإرادات، وكشاف القناع

(١) مختصر ابن اللحام ص ٩٩، وقد ذكر ذلك في كتاب القواعد في القاعدة ٤٣، ص ١٥٩، من طبعة الفقي.

(٢) المرادوي: هو علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرادوي الفقيه الأصولي، مصحح المذهب ومنقحه، صاحب المصنفات العظيمة: «كالإنصاف»، و«التنقيح المشبع»، و«تصحيح الفروع» في الفقه، و«التحرير» في أصول الفقه. ولد سنة ٨٢٠ هـ، وتوفي سنة ٨٨٥ هـ.

للبهوتي^(١)، وفي منح الشفاء الشافيات وحاشية المقنع وهي كما يلي:

- أما الإنصاف فقد ورد في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال:
(ج ١/١٥، ٢٤٥، ٣١١، ٣٢٢، ٣٥٣، ٣٩١، ٣٩٥، ٤٢٣؛ ج ٢/٢٦٧،
٢٨٨، ٤٧٠، ٥١٥؛ ج ٣/٦، ٣٣١، ٣٨٩؛ ج ٤/١١٦، ١٦٠، ٤٢٦؛
ج ٥/١٩٤، ٣٦٧؛ ج ٦/١٦٩، ١٧٤، ٤٢٦، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢؛
ج ٧/١٨٦، ٢٣١، ٢٦٩، ٢٨٥، ٤٢٦، ٤٤٦؛ ج ٨/١٧، ٧٣، ١٣٢، ٢٥٦؛
ج ٩/١١، ١٤، ٢٢، ٢٣، ٣٥، ٩٦، ١٠٩، ٢٥٦، ٣٦٢، ٤٦٧؛
ج ١٠/٥١، ٢٠٤، ٣٢٩؛ ج ١١/٤٣، ٤٥، ٣٠٩؛ ج ١٢/٦، ٦٩، ١٢٩،
١٤٣، ١٧٥، ٢٢٩).
- وأما تصحيح الفروع فقد ورد ذلك في مواضع: ج ١/٢٣٥، ٢٦٣، ٣١٩؛
ج ٢/١٩٦؛ ج ٤/٧؛ ج ٥/٢٤٩، ٣٢٥، ٤١١؛ ج ٦/١٢، وغيرها.
- وأما كتاب كشف القناع فقد ورد في: ج ١/٩١، ١١٠؛ ج ٤/٢٣٩، ٢٥٩؛
ج ٥/٢٧١.
- وفي شرح منتهى الإرادات: ١٠٣/٣.
- وفي منح الشفاء الشافيات: ١٧١/٢.
- وفي حاشية المقنع: ٣/٣٣١، ٦٩٧.

ثالثاً - ما جاء في الكتب التي ترجمت للمؤلف أو ذكرته من مؤلفاته:

- جاء عنوان الكتاب في معظم الكتب التي ترجمت للمؤلف بأنه [القواعد
الأصولية]^(٢).

= انظر ترجمته في: الضوء اللامع ٥/٢٦٦، والسحب الوابلة ٢/٧٣٩.
(١) البهوتي: هو منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن، أبو السعادات البهوتي، شيخ
الحنابلة بمصر، الذائع الصيت، البالغ الشهرة، نقح المذهب وصححه وألف فيه الكتب
العظيمة التي ما زالت عمدة في المذهب حتى اليوم منها: «الروض المربع في شرح زاد
المستفيع»، و«كشف القناع عن متن الإقناع»، و«شرح منتهى الإرادات» وغيرها. ولد رحمه
الله سنة ١٠٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٠٥١ هـ.

انظر ترجمته في: السحب الوابلة ٣/١١٣١، والأعلام ٧/٣٠٧.
(٢) انظر: الدر المنضد ٢/٥٩٦، وشذرات الذهب ٧/٣١، والسحب الوابلة ٢/٧٦٦، معجم
المؤلفين ٧/٢٠٦.

— كما أن ابن بدران عندما ذكر كتب القواعد في المذهب في كتابه المدخل، سماه باسم: (القواعد)^(١).

— وذكره المرادوي في مقدمة الفهرس باسم: (القواعد) حيث قال: [فإنه لما كان كشف المسائل من كتاب (القواعد) التي هي للشيخ العلامة علاء الدين علي بن عباس البعلبي الحنبلي...]^(٢).

رابعاً — ما جاء على طبعات الكتاب:

— طبع الكتاب بعنوان: [القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية]. وقد طبعه بهذا العنوان الشيخ محمد حامد الفقي، استناداً إلى ما ذكره المؤلف في مقدمة الكتاب حيث قال: [واستخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية، وأردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفروعية]^(٣).

— وقد تابع الشيخ محمد حامد الفقي على هذا العنوان: محمد شاهين الذي قام بطبع الكتاب سنة: (١٤١٦ هـ) والحقيقة أنه قام بنقل طبعة الشيخ محمد حامد الفقي بنصها من العنوان إلى نهاية الكتاب، ولم يغير شيئاً سوى الصف الحرفي للكتاب، وصنع فهرس في آخره.

— وقد طبع الكتاب بعنوان: [القواعد] في الطبعة التي أخرجها: أيمن صالح شعبان اعتماداً على ما وجدته في المخطوطة التي طبع عليها الكتاب^(٤).

الترجيح:

— هذا ما ورد في عنوان الكتاب من اختلاف، والذي ترجح لنا بعد إعادة النظر فيما سبق أن العنوان الصحيح للكتاب هو: [القواعد]، وذلك للأمور التالية:

أولاً: أن المؤلف سماه بهذا العنوان ونص عليه في كتابه المختصر في أصول الفقه ص ٩٩ كما سبق. وهذا نصٌّ في محل النزاع كما يُقال.

ثانياً: أنه موجود بهذا العنوان على أغلب النسخ فقد جاء بهذا الاسم على غلاف نسخة: (ك، ظ، ع) كما سبق ذكره.

(١) المدخل لابن بدران ص ٢٣٦.

(٢) انظر: القواعد لابن اللحام طبعة الفقي ص ١.

(٣) انظر: القواعد لابن اللحام طبعة الفقي ص ٣.

(٤) انظر: كتاب القواعد بتحقيق أيمن صالح شعبان ص ٥.

ثالثاً: أن المرادوي ذكره بهذا العنوان في فهرسته للكتاب، ونصه على هذا الاسم في هذه الفهرسة مرجح لما سبق لكونها تتعلق به.

رابعاً: أن ابن بدران نسبه إلى مؤلفه بهذا الاسم عندما ذكر كتب القواعد في المذهب الحنبلي.

خامساً: أن المرادوي في الإنصاف ذكره بهذا الاسم في المواضع التي سبق إيرادها، وكذلك البهوتي في كشف القناع ٢٧١/٥.

سادساً: يمكن القول بأن التسميات الأخرى التي وردت للكتاب ليس فيها خلاف لما سبق تقريره من أن اسم الكتاب هو: [القواعد] وذلك لأن ما كتب على غلاف (د)، وهو قوله: [كتاب القواعد في أصول الفقه]، أو: [القواعد الأصولية والفوائد الفرعية]، وعلى (س) وهو قوله: [كتاب القواعد في الفقه والأصول]، يمثل نفس العنوان المختار عند التحقيق، وأما هذه الزيادات فهي من تصرف النسخ؛ نظراً لاحتواء الكتاب على مسائل أصولية وفقهية فهي لبيان الحال فقط وليس من وضع المؤلف، واختلافها من نسخة إلى أخرى دليل على ذلك.

سابعاً: أن العنوان الذي جعله الشيخ محمد حامد الفقي، وتابعه محمد شاهين، إنما هو مستنبط من كلام المؤلف في مقدمة الكتاب وهو لم يسمه بهذا الاسم، وإنما أراد أن يبين المنهج العام لكتابه حيث قال بعد أن بين شرف علم أصول الفقه: (استخرت الله في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية وأردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفرعية).

ثامناً: أما تسميته بـ: [القواعد الأصولية] في بعض المصادر التي استفادت منه، أو المراجع التي ذكرته في ترجمة المؤلف، فالذي يظهر أن ذلك كان للتفريق بينه وبين كتاب القواعد لشيخه ابن رجب، فكانوا يطلقون على قواعد ابن رجب: [القواعد الفقهية]، وقواعد ابن اللحام: [القواعد الأصولية]؛ لأن قواعد ابن رجب كانت في علم القواعد الفقهية، وقواعد ابن اللحام كانت في علم أصول الفقه، فكان التفريق بينهما بإضافة كل واحد منهما إلى فنه الذي ألف فيه ولا سيما أن الكتابين متقاربان في المنهج والطريقة، مع الاتفاق في العنوان وهو: [القواعد]. وأيضاً: لأن ابن اللحام تعرض لمسائل الأصول وبينها، مما يجعل كتابه هذا من كتب الأصول المعبرة.

المبحث الثالث

تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

نسب عدد من العلماء كتاب القواعد إلى المؤلف وذكروه من مؤلفات الإمام ابن اللحام، وهم:

- أ - المرادوي في الإنصاف عند ذكر مراجع الكتاب التي رجع إليها فيه: (١٥/١).
- ب - العليمي في المنهج الأحمد في ترجمة ابن الحام: (١٩١/٥).
- ج - والعليمي أيضاً في الدر المنضد الذي اختصر فيه المنهج الأحمد: (٥٩٦/٢).
- د - وابن العماد في شذرات الذهب: (٣١/٧).
- هـ - وابن حميد في السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: (٧٦٦/٢).
- و - وابن بدران في المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: (ص ٢٣).

ولقد تضافرت الأدلة على صحة هذه النسبة وهي كما يلي:

أولاً: اتفاق جميع النسخ المخطوطة على نسبة الكتاب إليه، ونجد هذا بصورة صريحة في مقدماتها على صفحات العنوان حيث نسبته إلى المؤلف: علاء الدين علي بن عباس البعلبي.

ثانياً: أن المؤلف نسب الكتاب لنفسه، وأحال إليه في مختصره في أصول الفقه في مسألة: [الأمر المطلق ماذا يقتضي؟] حيث قال: (وقد ذكرت في المسألة خمسة عشر مذهباً في القواعد)^(١).

وبالمطابقة بين ما في القواعد في مسألة: الأمر المطلق ماذا يقتضي؟ وما في

(١) المختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ٩٩.

المختصر وجدناه ذكر في المسألة خمسة عشر مذهباً كما ذكره في المختصر وأحال إليه^(١).

ثالثاً: أن بعض الكتب نقلت منه بالنص وأحالت إليه، وعند المطابقة بين النصوص المنقولة وما في كتاب القواعد، وجدنا هذا النقل متطابقاً. انظر مثلاً:

الإنصاف: (١/١٦٧) وقابله بما في القواعد: (ص ١٥٥) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (١/٣٩١) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٠٣) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٢/٢٦٧) وقابله بما في القواعد: (ص ١٩) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٢/٤٧٠) وقابله بما في القواعد: (ص ٢١) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٤/٢٣٨) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٠٦) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٦/١٦٩) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠٧) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٦/٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠١، ٣٠٢) من طبعة الفقي.

الإنصاف: (٨/١٧) وقابله بما في القواعد: (ص ٤٥) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٩/٢٢، ٢٣) وقابله بما في القواعد: (ص ١٧٦، ١٧٧) من طبعة الفقي.

الإنصاف: (٩/٣٥) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٥٢) من طبعة الفقي.
 الإنصاف: (٩/١٠٧ - ١٠٩) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٦٧ - ٢٧١) من طبعة الفقي.

وانظر كذلك:

شرح الكوكب المنير: (٣/٤٢) وقابله بما في القواعد: (ص ١٦١) من طبعة الفقي.

شرح الكوكب المنير: (٣/٤٧) وقابله بما في القواعد: (ص ١٧٢) من طبعة الفقي.

شرح الكوكب المنير: (٣/٦١) وقابله بما في القواعد: (ص ١٦٩ - ١٧٠) من طبعة الفقي.

شرح الكوكب المنير: (٣/١١٥) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٣٦) من طبعة الفقي.

(١) القواعد ص ١٥٩ طبعة الفقي، وذلك في القاعدة: (٤٣).

شرح الكوكب المنير: (١٣٩/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٠٤) من طبعة
الفاقي.

شرح الكوكب المنير: (٣٥٨/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٨٤) من طبعة
الفاقي.

شرح الكوكب المنير: (٣/٤٠٥ - ٤٠٨ - ٤١٠) وقابله بما في القواعد:
(ص ٢٨٤ - ٢٨٦) من طبعة الفاقي.

وانظر:

كشاف القناع: (٢٣٩/٤) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠١) من طبعة الفاقي.

كشاف القناع: (٢٥٩/٤) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٦١) من طبعة الفاقي.

* * *

تنبيه مهم:

يتبادر إلى الذهن سؤال مهم مفاده: من واضع الفهرس الذي في أول
المخطوطات (ك) و (ظ) و (ع)؟ هل هو المؤلف؟ وإن لم يكن واضعه المؤلف، فمن
وضعه؟

والجواب: إن هذا الفهرس ليس من وضع المؤلف رحمه الله؛ لأمرين:

١ - أن هذا الفهرس لا يوجد في جميع المخطوطات، بل هو في (ك) و (ظ) و (ع)
فقط. أمّا (س) و (د)، فليس فيها هذا الفهرس.

٢ - أن عبارة مقدمة الفهرس تدلّ بوضوح على أنه ليس من صنع ابن اللحام
رحمه الله؛ إذ في مقدمته ما نصّه: «... أما بعد: فإنه لما كان كشف المسائل
من كتاب القواعد التي هي للشيخ العلامة أفضى القضاة علاء الدين علي بن
عباس البعلي الحنبلي، تغمده الله برحمته عسراً مطولاً، اجتهدت في جمع
مسائله حسب الإمكان، ورتبتها على أبواب الفقه، لا على ترتيب الكتاب،
وفهرسته حد الطاقة، لا على فهرست القواعد التي هي للعلامة زين الدين ابن
رجب، تغمده الله برحمته»^(١).

فمن هذا يتضح أن هذا الفهرس ليس من صنع المؤلف رحمه الله.

(١) كتاب قواعد ابن اللحام بتحقيق محمد حامد الفاقي ١، والمخطوطتين (ك) و (ظ): ق ١١.

وإذا كان كذلك، فمن صنعه يا ترى؟.

في الحقيقة لا يمكن العزم باسم واضح هذا الفهرس، لكن يغلب على الظن أنّ واضعه هو الإمام المرادوي رحمه الله، فقد جاء في ترجمته أنّه وضع فهرست القواعد الأصولية في كراسة^(١)، فيُحتمل أن يكون هذا الفهرس هو الذي بين يدي كتاب ابن اللحام هذا.

وقد اجتهد بعض السُّنَّاح فوضعه في مقدمة القواعد، دون أن يشير إلى واضعه، والله أعلم.

ولذلك فلن نثبت هذا الفهرس في مقدمة كتاب ابن اللحام هذا لأمرين:
أولهما: أنّه ليس من صنع المؤلف رحمه الله كما سبق.

وثانيهما: أننا قمنا بعمل فهرس في آخر الكتاب شاملة لموضوعات الكتاب ومسائله الفقهية وغيرها.

(١) انظر: الضوء اللامع ٥/٢٢٦، السحب الوابرة ٢/٧٤٢.

المبحث الرابع

منهج المؤلف في الكتاب

لم يبين المؤلف - رحمه الله - منهجه في تأليف الكتاب على سبيل التفصيل - كما هي عادة بعض العلماء - ولكنه قد جعل لكتابه منهجاً عاماً في تأليفه، وموضوعاته ومسائله، أشار إليه باختصار حينما قال:

(استخرت الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية، وأردف كل قاعدة بمسائل تتعلق بها من الأحكام الفروعية)^(١).

- فهذه العبارة أوضحت الخط العريض لمنهج المؤلف العام في تأليف الكتاب.

- ولعلنا بعد قضاء وقت ليس باليسير بين دفتي هذا الكتاب يمكن أن نصل إلى تصوير منهج المؤلف الذي سار عليه في تأليف هذا الكتاب، وذلك حسب النقاط التالية:

أولاً: قسم المؤلف كتابه إلى قسمين في الجملة:

القسم الأول: وهو الأكبر جعله للقواعد الأصولية وما يتعلق بها من فوائد وتنبهات وفروع.

القسم الثاني: جعله لفوائد فقهية، وهي عبارة عن ثلاث مسائل فقهية كبيرة اختلف فيها علماء المذهب، وترتب على اختلافهم فيها خلاف في مسائل كثيرة.

- وهذا المنهج استفاده المؤلف - رحمه الله - من شيخه الحافظ ابن رجب في

كتاب: (القواعد الفقهية) حيث قسم ابن رجب كتابه إلى قسمين:

(١) القواعد ص ٣ طبعة الفقي.

القسم الأول: جعله لبحث القواعد الفقهية وما يتعلق بها من فوائد وتنبهات وفروع فقهية، وهذا القسم هو القسم الأكبر.

القسم الثاني: جعله لفوائد تلحق بالقواعد، وهي مسائل مشتهرة في المذهب، وترتب على الاختلاف فيها خلاف في مسائل كثيرة في المذهب وعددها: (٢١) مسألة.

— ولا عجب أن يستفيد الطالب من شيخه، ولا سيما أن ابن رجب — رحمه الله — قد تميز في كتابه القواعد: بمنهج قوي ورصين ومبتكر، مع غزارة المادة وقوة التقعيد.

ثانياً: ضم القسم الأول من الكتاب (٦٦) قاعدة أصولية، وتحت كل قاعدة فروع فقهية تنبني على هذه القاعدة، وقد جعل المؤلف كتابه عموماً لبيان قواعد وفوائد أصولية، ثم أردف ذلك بالمسائل الفقهية المخرجة عليها.

وهذا المنهج قد استفاده ابن اللحام من الإمام الأسنوي في كتابه: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، حيث جعل كتابه عبارة عن قواعد ومسائل أصولية ثم يذكر بعدها بعض الفروع التي تتخرج على هذه القاعدة، ويبيّن ذلك في مقدمة الكتاب فقال: (ثم إني استخرت الله في تأليف كتاب يشتمل على غالب مسائله — أي علم أصول الفقه — . . . فأذكر أولاً المسألة الأصولية بجميع أطرافها، منقحة، مهذبة ملخصة، ثم أتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها)^(١).

ثالثاً: ضم القسم الثاني من الكتاب ثلاث فوائد ملحقة، تعتبر من الضوابط الفقهية:

أولها: تتعلق بالقائف هل هو كحاكم أو شاهد؟ ثم ذكر ثلاثة فروع انبني الخلاف فيها على الخلاف في المسألة السابقة.

ثانيها: حكم من غصب جارية ووطئها عالماً بالتحريم. ذكر فيها فروع هذه المسألة وأحوالها، ثم ذكر فيها ثلاثة تنبيهات، وضابطاً في باب الضمان.

ثالثها: فائدة في مسألة الظفر، بيّن خلاف العلماء فيها، وما الذي يترتب على

(١) التمهيد للأسنوي ص ٤٦.

ذلك من القول: بالجواز، أو التحريم، وعلى القول بالجواز هل ذلك عام أم خاص ببعض الأموال والأحوال؟ فبيّن ذلك كله.

— وقد سار في بحث هذه الفوائد والضوابط على طريقة شيخه ابن رجب في كتاب القواعد في الفوائد الملحقة بآخر الكتاب^(١).

رابعاً: رتب المؤلف قواعد الكتاب وموضوعاته الأصولية على الترتيب الأصولي المعروف على طريقة المتكلمين: فبدأ ببعض مقدمات أصول الفقه، وهي تعريف الفقه.

— ثم انتقل إلى بحث مسائل: التكليف وبين شروطه، وما يترتب على تلك الشروط من خلاف في تكليف الناسي، والمغمى عليه، والسكران، والكافر، والمكروه، وغير ذلك.

— ثم انتقل إلى الحكم الشرعي: فتناول بعض أنواعه كالواجب والفرض، وأقسام الواجب، ومقدمة الواجب، والبطلان، والفساد، والعزيمة، والرخصة وغيرها.

— ثم انتقل إلى المباحث اللغوية: فتناول مسألة ثبوت اللغة قياساً، ثم بحث أنواع المجاز وما يتعلق به من مسائل، ثم انتقل إلى حكم تعارض المجاز مع الاحتمال، ثم ذكر قاعدة المشتق.

— وبعد ذلك عقد فصلاً: في تفسير حروف تشتد الحاجة إلى معرفتها، تناول فيها بعض حروف العطف، والحصر، والغاية.

— ثم انتقل بعد ذلك إلى دليل الكتاب: فبحث مسألة الكلام، والقراءة الشاذة، وحكم لزوم النسخ قبل العلم به.

— ثم عقد فصلاً: في الأوامر والنواهي، تناول فيه ثلاثاً وثلاثين قاعدة وفائدة ومسألة بل أكثر من ذلك في بابي: الأمر والنهي.

— وبعد الانتهاء من هذا الفصل الكبير عقد فصلاً آخر مثله: في العموم والخصوص بحث فيه صيغ العموم، كالمفرد المحلى بالألف واللام، والنكرة في سياق النفي، وغيرها، ثم بحث بقية مسائل العموم، مثل: المتكلم هل يدخل في عموم الخطاب؟ والعبيد هل يدخلون في مطلق الخطاب؟ ودلالة العام على أفرادها، وغيرها.

(١) انظر: القواعد لابن رجب ص ٣٦٨.

— ثم بدأ في مخصصات العموم فبحث: الاستثناء، والشرط، والغاية، والصفة، وغيرها.

— ثم انتقل إلى المطلق والمقيد: فعرّفهما، ثم ذكر صورهما، وبعض مسائلهما.

— ثم جعل قاعدة كبيرة للمفهوم: عرفه فيها، وبيّن قسميه: وهما مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، ثم بيّن أنواع مفهوم المخالفة، وذكر بعد ذلك شروط العمل بمفهوم المخالفة، وتخصيص العموم بالمفهوم.

— وختم القواعد بقاعدة تضم: إجماع الخلفاء الراشدين، وحكمه، وقول الصحابي وحجّيته، وأقسامه، ثم قول التابعي وأقسامه وحجّيته، ثم تناول تفسير الصحابي وتفسير التابعي، والحكم فيما: إذا اختلف التابعون في مسألة، هل يجوز لغيرهم الدخول معهم في الاجتهاد أم لا؟

— فهذه صورة موجزة لمنهج المؤلف في ترتيب موضوعات الكتاب على المنهج المعروف في ترتيب موضوعات أصول الفقه على طريقة المتكلمين.

خامساً: لم يكن من منهج المؤلف استيفاء جميع الموضوعات الأصولية في كتابه القواعد، وإنما ذكر كثيراً منها مما يتخرج عليه مسائل فقهية، وفي قوله في مقدمة الكتاب: (أذكر فيه قواعد وفوائد)^(١) ما يُشعر بذلك حيث نكرها في سياق الإثبات، وكان مقصوده بيان طريقة التخرّيج، لا التخرّيج على كل قاعدة، فإن هذا أمر يطول جداً، ومن الموضوعات التي لم يذكرها على سبيل المثال: خبر الواحد بأنواعه، والإجماع، والقياس عموماً، وبعض الأدلة المختلف فيها كالاستحسان، والمصلحة المرسلة، والعرف، وشرع من قبلنا.

سادساً: ضَمَّنَ المؤلف كثيراً من قواعد الكتاب طائفة من الفوائد أو الضوابط والتنبيهات وهذه الأمور في الحقيقة يمكن أن نعتبرها كضوابط وقيود وشروط للقاعدة الأم.

وهذا بيان وحصر لتلك الأمور فيما يلي:

القاعدة (٢) وتتضمن ثلاثة تنبيهات.

القاعدة (٥) وتتضمن تنبيهاً واحداً.

القاعدة (٦) وتتضمن تنبيهاً واحداً وخاتمةً.

(١) انظر: القواعد ص ٣ طبعة الفقي.

- القاعدة (٢١) وتتضمن سؤالاً .
 القاعدة (٢٢) وتتضمن تنبيهاً واحداً .
 القاعدة (٣٥) وتتضمن تنبيهين .
 القاعدة (٣٩) وتتضمن فائدة واحدة .
 القاعدة (٤٢) وتتضمن تنبيهاً واحداً وفائدة واحدة .
 القاعدة (٤٣) وتتضمن سبع فوائد .
 القاعدة (٤٦) وتتضمن فائدة واحدة .
 القاعدة (٥٠) وتتضمن فائدة واحدة .
 القاعدة (٥١) وتتضمن أربع فوائد .
 القاعدة (٥٩) وتتضمن ثلاث تنبيهات ، وثمان فوائد أصولية .
 القاعدة (٦٢) وتتضمن ثلاثة تنبيهات .
 القاعدة (٦٤) وتتضمن : تنبيهاً واحداً وثلاث فوائد .
 القاعدة (٦٥) وتتضمن ثلاث فوائد .
 القاعدة (٦٦) وتتضمن ثلاث فوائد .

فهذه هي أهم الخطوط العريضة لمنهج المؤلف في الكتاب . وأما من ناحية منهجه في مسائل الكتاب فيمكن تلخيصه في النقاط التالية :

- ١ - ذكر المؤلف رحمه الله منهجه إجمالاً بقوله : «استخرتُ الله تعالى في تأليف كتاب أذكر فيه قواعد وفوائد أصولية، وأردف كلّ قاعدة مسائل تتعلق بها من الأحكام الفروعية» . فهو يذكر المسائل الأصولية التي يوردها على شكل قواعد، فيقول القاعدة الأولى كذا، ثمّ يبين الخلاف فيها إن وجد . عدا القاعدة السادسة عشرة والسابعة عشرة، فقد أورد كلاً منهما باسم مسألة .
- ثمّ يفرع على تلك القاعدة الفروع الفقهية المترتبة عليها مصدراً ذلك بقوله : «إذا علمت ذلك، فيتفرع على المسألة فروع»، أو : «إذا تقرر هذا فمن فروع القاعدة»، ويذكر الفروع على هذه القاعدة .
- ٢ - لم يستوعب المؤلف رحمه الله في كتابه هذا كلّ مسائل الأصول، بل ذكر قدراً كبيراً منها، مما يتفرع عليه فروع فقهية .
- ٣ - تعرض المؤلف لتحرير محل النزاع أحياناً، كما في القواعد (٧ - ١٨ - ٢٣ - ٢٥) .

- ٤ - ذكر المؤلف أقوال العلماء في المسألة الأصولية أو الفقهية دون الاستدلال أو التعليل إلا نادراً كما فعل في القاعدة الحادية والثلاثين.
- ٥ - بين آراء الأئمة في المسألة الأصولية بشيء من الاستقصاء والتفصيل، ولم يقتصر على ذكر أقوال الحنابلة في المسألة الأصولية، بل يورد آراء المذاهب الأخرى، كالحنفية والشافعية والمالكية، وكذا يورد أقوال الفرق الأخرى، كالمعتزلة والأشاعرة أو بعضهم.
- ٦ - يذكر روايات الإمام أحمد في المسألة الأصولية بتقديم ما نصّ عليه أحمد ومن وافقه من أصحابه، ومن ثمّ من اتفق معه من أئمة الأصول في المذاهب الأخرى، وهكذا يفعل في الرواية الثانية عن أحمد أو الثالثة.
- ٧ - عند إيراده للمسألة الأصولية، يوضح اختياره جلياً، ويناقش الأقوال الأخرى، كما في القواعد (٢ - ٤ - ١٦ - ٣٢) وغيرها. وأحياناً يجزم في أول المسألة بالقول، ويذكر من اختاره، كما في القواعد (٣ - ٦ - ٧ - ١٠ - ١٤).
- وأحياناً يكون مجرد ناقل للأقوال، كما في القواعد (٥ - ٩ - ١٥ - ١٧ - ١٨ - ٢١ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٩).
- ٨ - ينسب الأقوال إلى أصحابها تارة بذكر اسم القائل، وتارة بذكر كتابه، وتارة بذكر اسم الكتاب منسوباً إلى مؤلفه.
- ٩ - ينقل أحياناً مباشرة وأحياناً بواسطة، كأن ينقل نسبة بعض الأقوال عن واضح ابن عقيل، أو تمهيد أبي الخطاب، أو مسودة آل تيمية، أو غيرها من الكتب.
- ١٠ - ينقل العبارات تارة بالنص، وتارةً بنقل المعنى، كنقله مثلاً من المعني في المسألة الثانية من القاعدة الأولى. ونقله من الغنية للجيلاني في المسألة العاشرة من القاعدة نفسها.
- ١١ - أحياناً يبين نوع الخلاف في المسألة ويفصّل الآراء في ذلك، كما في القاعدة (٧ - ١١ - ٢٠).
- ١٢ - كما أنّه يبين أحياناً سبب الخلاف في المسألة، كما في القاعدة الثامنة والقاعدة العشرين.
- ١٣ - يشير أحياناً إلى تناقض بعض الأقوال عن عالم معيّن كابن قدامة، كما في المسألة الثالثة من القاعدة الرابعة. ويذكر اختلاف النقل عن آخر، كاختلاف النقل عن ابن قدامة في تكليف السكران، كما في القاعدة الخامسة.
- ١٤ - يفرّع على المذهب الحنبلي، ونادراً ما يأتي بالمذاهب الأخرى، كما في

المسألة (٦٢) من القاعدة الأولى، والمسألة (٩) من القاعدة السابعة، والمسألة (٣) من القاعدة التاسعة، والمسألة (٣) من القاعدة الثالثة والعشرين، وآخر المسألة الفقهية في القاعدة السابعة والعشرين، وكما في المسألة (٢) من القاعدة الخامسة والثلاثين.

١٥ - ينبه أحياناً إلى أن هذه المسألة متفق عليها في المذهب، أو لا يعلم فيها خلافاً، فإن كان فيها خلاف، أورد روايات أحمد مبيّناً صحيحها أو ظاهرها أو مشهورها أو منصوصها، ونحو ذلك. ويذكر من اختار كل واحد منها من الأصحاب.

١٦ - يحرص غالباً على ذكر اختيارات علماء المذهب المحققين، كابن قدامة، والمجد ابن تيمية، وحفيده، وابن القيم، وابن رجب، وغيرهم.

١٧ - إن لم يجد المسألة الفقهية المفرّعة على القاعدة الأصولية عند الحنابلة في كتبهم، أوردتها من كتب أخرى لغير المذهب، وذكر ما يشابهها من المسائل في المذهب، كما في المسألة الأولى في القاعدة الحادية عشرة، والمسألة الحادية عشرة في القاعدة الخامسة والثلاثين.

١٨ - للمؤلف طرق متعددة في ذكر الأحاديث والآثار، فتراه أحياناً يذكر الحديث ومن رواه ومن خرّجه من الأئمة في كتب السنة، وأحياناً يذكر الحديث بدون ذكر من خرّجه، وأحياناً تراه يحكم عليه بالصحة أو الضعف، أو ينقل ذلك عن أحد علماء الحديث، وأحياناً لا يتعرض لذلك، وأحياناً يذكر السند والكلام في بعض رواة الحديث من ناحية التوثيق والتضعيف، وتراه أحياناً يذكر الحديث بنصه، وأحياناً بمعناه، وأحياناً يشير إليه إشارة دون ذكره أصلاً.

١٩ - يذيل المؤلف أحياناً المسائل الأصولية أو الفقهية ببعض الفوائد والتنبيهات والأسئلة والاعتراضات ويجب عنها.

٢٠ - حرص المؤلف رحمه الله على عدم التكرار، فتراه إذا تناول مسألة في موضع، فإنه يحيل إليها في موضعها كلما ورد ذكر لها.

٢١ - يعرف المؤلف أحياناً ببعض المصطلحات، كالصحيح، والفساد، والعزيمة، والرخصة، والواجب المضيّق والموسع، والأمر، ونحوها من المصطلحات.

٢٣ - يستشكل أحياناً بعض المسائل بقوله: وهذه المسألة مشكّلة، أو بقوله: وفي هذا بحث ونظر ظاهر.

فأحياناً يبين وجه الإشكال، كما في المسألة (٢) من القاعدة الرابعة،

والمسألة (١) و (١٠) من القاعدة السادسة، والمسألة (١٠) من القاعدة الخامسة عشرة.

وأحياناً لا يبيّن وجه الإشكال، كما في المسألة (٥) من القاعدة السادسة، وكما في آخر القاعدة العشرين.

٢٣ - إذا أطلق المؤلف كلمة (القاضي)، فيقصد أبا يعلى رحمه الله، ما لم تأت قرينة بخلافه، كأن ينقل عن شافعي أو مالكي هذه اللفظة.

وإذا قال: «بعض المتأخرين»، فالذي يغلب على الظن أنه يقصد ابن مفلح رحمه الله صاحب الفروع، وإذا قال: «شيخنا»، فالمقصود: ابن رجب رحمه الله.

وقد أطلق عبارة: «بعض متأخري الشافعية» ص ٢١١، ويغلب على الظن أن مقصوده الإمام الأسنوي رحمه الله.

* * *

المبحث الخامس

المقارنة بين كتاب المختصر، وكتاب القواعد

اختلف منهج المؤلف في كتابيه (المختصر، والقواعد):

— فقد جعل المختصر: في علم أصول الفقه خاصة، وشمل في هذا المختصر جميع أبواب أصول الفقه ومسائله، وسلك فيه سبيل الاختصار والإيجاز، وترك الاستدلال والتعليل، ولم يفض في نقل الأقوال والمذاهب، أو نسبتها إلى أصحابها إلا في القليل النادر، ولم يذكر الثمرة الفقهية في هذا الكتاب.

— أما كتاب القواعد: فقد جعله مؤلفه جامعاً بين الفقه وأصوله، فقعد القواعد، وأفاض في ذكر أقوال العلماء فيها، وذكر تحريراتهم ومناقشاتهم، واختار ورجح فيما بينها، وذكر بعض أدلة القواعد والتعليقات، والترجيحات في كثير من المسائل، وعزا الأقوال والمذاهب إلى أصحابها، وقيد القواعد بجملة من الفوائد والتنبيهات والضوابط، ثم ذكر ما يتخرج من الفروع والمسائل الفقهية، إلا أنه لم يستوعب في كتاب القواعد جميع موضوعات أصول الفقه، التي تناولها في المختصر، كالسنة ومباحثها، والإجماع ومباحثه والقياس ومباحثه، وبعض الأدلة المختلف فيها.

وعليه فيمكن القول بأن: كتاب المختصر كتاب أصولي بحت، وكتاب القواعد مع كونه أحد كتب أصول الفقه، إلا أنه يمثل إحدى اللبئات في علم تخريج الفروع على الأصول. وكل من الكتائين له قيمته العلمية ومكانته في الفن الذي كتب فيه.

* * *

المبحث السادس

مصادر المؤلف في هذا الكتاب

سبق القول بأن كتاب القواعد لابن اللحام أحد الكتب التي ألفت في تخريج الفروع على الأصول، ولذلك فقد اعتنى به المؤلف وأخذ مادته من مصادر كثيرة ومتنوعة، وقد جاءت كما أراد ذلك حيث إنها كانت من حيث النوعية في فنون مختلفة: كالتفسير، والحديث، وأصول الفقه، والجدل، واللغة.

كما أنه جمع فيها ما بين كتب المتقدمين والمتأخرين، وكانت هذه الكتب شاملة لجميع المذاهب والفرق التي حرص العلماء على نقل أقوالها، ومذاهبها في المسائل الأصولية أو الفقهية، كما كانت هذه المصادر والمراجع متميزة بالأصالة والجودة.

وقد حرص المؤلف من خلال ذلك على توثيق كتابه بإسناد هذه الأقوال، أو الروايات، أو الآراء إلى أصحابها، وهذا الأمر يعلي من شأن الكتاب، وأمانة مؤلفه، وأهميته بين كتب أصول الفقه، والفقه، والتخريج.

وهذا الأمر مما اشتهر به الإمام ابن اللحام حتى قال عنه ابن حجر في إنباء الغمر^(١)، والسخاوي في الضوء اللامع^(٢)، وابن حميد في السحب الوابلة^(٣): (وكانت مواعيده حافلة ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم).

وقد حصرنا المصادر التي رجع إليها في كتابه القواعد — الذي قمنا بتحقيقه —

(١) إنباء الغمر ٤/٣٠٧.

(٢) الضوء اللامع ٥/٣٢٠.

(٣) السحب الوابلة ٢/٧٦٦.

فوصلت إلى (١٤١) مصدراً في شتى الفنون والمذاهب وهذا ما صرح به، وأما ما نقل منه ولم يذكر اسمه وإنما صرح باسم مؤلفه فكثير، وقد أشرنا إلى ذلك أثناء التحقيق، وسنذكر هذه المصادر على حسب الفنون التي ألفت فيها، مع العلم أن بعضها قد تكرر في عشرات المواضع، وبعضها نقل عنه في موضع واحد وهي كما يلي:

أولاً - علم التفسير:

- ١ - تفسير أبي بكر عبد العزيز.
- ٢ - أحكام القرآن للقاضي أبي يعلى.

ثانياً - علم الحديث:

- ١ - أعلام السنن للخطابي.
- ٢ - اختلاف الحديث للشافعي.
- ٣ - تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي.
- ٤ - الخلاصة للنووي.
- ٥ - سنن أبي داود.
- ٦ - سنن ابن ماجه.
- ٧ - سنن البيهقي.
- ٨ - سنن الترمذي.
- ٩ - سنن الدارقطني.
- ١٠ - سنن النسائي.
- ١١ - شرح العمدة لابن دقيق العيد.
- ١٢ - شرح صحيح مسلم للنووي.
- ١٣ - صحيح البخاري.
- ١٤ - صحيح مسلم.
- ١٥ - كشف المشكل لابن الجوزي.
- ١٦ - مسند الإمام أحمد.

ثالثاً - علم الفقه:

- ١ - الإرشاد لابن أبي موسى.
- ٢ - الإقناع لابن الزاغوني.

- ٣ - الأم للشافعي .
- ٤ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للقاضي أبي يعلى .
- ٥ - الانتصار لأبي الخطاب .
- ٦ - البحر للرويانى .
- ٧ - البلغة للفخر ابن تيمية .
- ٨ - التبصرة للحلوانى .
- ٩ - ترتيب الأقسام للمرعشى .
- ١٠ - الترغيب لابن الصقال الطيبي .
- ١١ - الترغيب للفخر ابن تيمية .
- ١٢ - تعليق ابن رجب على المحرر .
- ١٣ - التعليق للقاضي يعقوب بن إبراهيم .
- ١٤ - التعليق الصغير للقاضي أبي يعلى .
- ١٥ - التعليق الكبير، ويسمى (الخلاف الكبير) للقاضي أبي يعلى .
- ١٦ - التعليق في الخلاف لابن المنى .
- ١٧ - التلخيص للفخر ابن تيمية .
- ١٨ - التنبيه لأبي بكر عبد العزيز .
- ١٩ - التهذيب في الفرائض لأبي الخطاب .
- ٢٠ - الجامع الصغير .
- ٢١ - الجامع الكبير للقاضي أبي يعلى .
- ٢٢ - الحاوي للماوردي .
- ٢٣ - حواشي القاضي على الجامع للخلال .
- ٢٤ - الخلاف لابن المنى .
- ٢٥ - الخلاف مع الشافعي لأبي بكر عبد العزيز .
- ٢٦ - الرعاية الكبرى لابن حمدان .
- ٢٧ - الروضة في الفقه لعبد الغنى المقدسى .
- ٢٨ - رؤوس المسائل لأبي الخطاب .
- ٢٩ - زاد المعاد في هدى خير العباد لابن قيم الجوزية .
- ٣٠ - شرح الخرقى لابن أبي موسى .
- ٣١ - عدة المسافر وكفاية الحاضر للمحاملى .

- ٣٢ - العقود لابن البنا .
 ٣٣ - العلم للخلال .
 ٣٤ - عمد الأدلة لابن عقيل .
 ٣٥ - عيون المسائل للقاضي أبي يعلى .
 ٣٦ - الغنية لطالبي طريق الحق لعبد القادر الجيلاني .
 ٣٧ - الفتاوى الرحبات لأبي الخطاب وابن عقيل وابن الزاغوني .
 ٣٨ - فروع ابن الحاجب المالكي .
 ٣٩ - الفصول لابن عقيل .
 ٤٠ - الكافي لابن قدامة .
 ٤١ - الكافي للزبيرى الشافعي .
 ٤٢ - الكامل لابن الصباغ الشافعي .
 ٤٣ - كتاب الروايتين والوجهين للقاضي .
 ٤٤ - المبهج لأبي الفرج عبد الواحد الشيرازي .
 ٤٥ - المجرد للقاضي أبي يعلى .
 ٤٦ - المحرر لأبي البركات .
 ٤٧ - المحيط لولد إمام الحرمين .
 ٤٨ - مختصر البويطي .
 ٤٩ - مختصر ابن تميم .
 ٥٠ - المذهب في المذهب لابن الجوزي .
 ٥١ - مسائل أحمد برواية ابنه صالح .
 ٥٢ - مسائل أحمد برواية ابنه عبد الله .
 ٥٣ - مسائل أحمد برواية إسحاق بن هانىء .
 ٥٤ - مسائل أحمد برواية أبي داود .
 ٥٥ - المسائل المنثورة للنووي .
 ٥٦ - المستوعب للسامري .
 ٥٧ - المستوعب للقيرواني .
 ٥٨ - المطلع على أبواب المقنع لمحمد بن أبي الفتح البعلبي .
 ٥٩ - المغني لابن قدامة .
 ٦٠ - المفردات لأبي يعلى الصغير .

- ٦١ - المفردات لابن عقيل .
- ٦٢ - المقنع لأبي بكر عبد العزيز .
- ٦٣ - المقنع لأبي البركات .
- ٦٤ - المقنع لابن قدامة .
- ٦٥ - المنتخب في الفقه لعبد الوهاب الشيرازي .
- ٦٦ - منتهى الغاية لأبي البركات .
- ٦٧ - المنشور للمزني الشافعي .
- ٦٨ - الناهض لأبي البقاء العكبري .
- ٦٩ - نهاية المطلب في علم المذهب للأزجي .
- ٧٠ - النهاية في شرح الهداية لأبي المعالي ابن المنجى .
- ٧١ - نوادر المذهب لابن الصيرفي .
- ٧٢ - الهداية لأبي الخطاب .
- ٧٣ - الواضح لابن الزاغوني .

رابعاً - علم أصول الفقه :

- ١ - الإحكام للآمدي .
- ٢ - البرهان لإمام الحرمين .
- ٣ - التبصرة للشيرازي .
- ٤ - التحصيل للأرموي .
- ٥ - التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب .
- ٦ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي .
- ٧ - تنقيح محصول الخطيب في أصول الفقه للتبريزي .
- ٨ - جزء مصنف في المفهوم للقاضي أبي يعلى .
- ٩ - الحاصل للأرموي .
- ١٠ - الرسالة للشافعي .
- ١١ - شرح أبي البركات على الهداية .
- ١٢ - شرح البرهان للأبياري .
- ١٣ - شرح اللمع للشيرازي .
- ١٤ - شرح المحصول للأصفهاني .

- ١٥ - شرح المعالم لابن التلمساني .
- ١٦ - شرح تنقيح الفصول للقرافي .
- ١٧ - شرح مختصر ابن الحاجب للقطب الشيرازي .
- ١٨ - شرح مختصر الروضة للطوفي .
- ١٩ - الروضة لابن قدامة .
- ٢٠ - العدة للقاضي أبي يعلى .
- ٢١ - غرر البيان في أصول الفقه لابن الزاغوني .
- ٢٢ - الكفاية للقاضي أبي يعلى .
- ٢٣ - المحصول للرازي .
- ٢٤ - مختصر المنتهى لابن الحاجب .
- ٢٥ - المستصفي للغزالي .
- ٢٦ - المسودة لآل تيمية .
- ٢٧ - المعالم للرازي .
- ٢٨ - المعتمد لأبي الحسين البصري .
- ٢٩ - الملخص للقاضي عبد الوهاب .
- ٣٠ - المنتخب للرازي .
- ٣١ - المنتهى لابن الحاجب .
- ٣٢ - منتهى السؤل للآمدي .
- ٣٣ - المنخول للغزالي .
- ٣٤ - منهاج الوصول إلى علم الأصول لابن الجوزي .
- ٣٥ - نفائس الأصول للقرافي .
- ٣٦ - الواضح لابن عقيل .
- ٣٧ - الوجيز لابن برهان .

خامساً - علم القواعد الفقهية:

- ١ - قواعد الأحكام لابن عبد السلام .

سادساً - علم الجدل:

- ١ - طريقة الفخر إسماعيل [جنة الناظر، وجنة المناظر].

سابعاً - علم اللغة :

- ١ - الارتشاف لأبي حيان الأندلسي .
- ٢ - التذكرة للفارسي .
- ٣ - التسهيل لابن مالك .
- ٤ - حلية العربية لابن الأنباري .
- ٥ - شرح الإيضاح للجرجاني .
- ٦ - شرح كتاب الجرمي للربيعي .
- ٧ - المنتخب لابن الكراع .
- ٨ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام .

ثامناً - التراجم :

- ١ - طبقات الفقهاء الشافعية للعبادي .

تاسعاً - الكتب العامة :

- ١ - الفنون لابن عقيل .
- ٢ - فوائد رحلة ابن الصلاح .

- هذه أهم المصادر التي صرح بها المؤلف في كتابه وأخذ منها، ولكن هناك بعض مصادر الكتاب التي اعتمد عليها المؤلف وصرح بأسماء مؤلفيها دون ذكر أسماء تلك المصادر، وقد أكثر من النقل عنها أو الاستفادة منها في المنهج وفي المسائل، كنهاية السؤل والتمهيد كلاهما للأسنوي، والقواعد لشيخه ابن رجب، وأعلام الموقعين لابن القيم، والفروع لابن مفلح.

- وعلى الرغم من استفادته من الأسنوي في المسائل الأصولية والفرعية لم يصرح به إلا مرة واحدة في القاعدة: (٤٢)، وأشار إليه في أخرى بقوله: «واعترض بعض متأخري الشافعية»، وذلك في آخر الفرع (٩) من القاعدة (السابعة)، بل إن بعض الكتب التي ذكرناها فيما مضى من كتب الشافعية يظهر أن المؤلف قد استفاد النقل عنها من الأسنوي ككتاب: مختصر البويطي، والأم للشافعي في بعض المواضع، وشرح التنبيه لابن يونس، وترتيب الأقسام للمرعشي، والحاوي للماوردي، والبحر للرويانى، وغيرها من كتب أصول الفقه واللغة، انظر مثلاً:

(القاعدة الأربعين) عندما نقل تحقيق الأسنوي لمذهب الشافعي في القراءة الشاذة من الكتب السابقة بالنص^(١) . .

ومن أمثلة هذه أيضاً: ما نقله المؤلف رحمه الله في القاعدة الرابعة عن عز الدين ابن عبد السلام في قواعده، وهذا الكلام موجود بنصه في تمهيد الأسنوي ١١٤ . وعند الرجوع إلى قواعد ابن عبد السلام، تبين أن الكلام بمعناه عنه وليس بنصه .

— بل إن المؤلف رحمه الله نقل — فيما يظهر لنا — مسألتين فقهييتين من تمهيد الأسنوي هما: المسألة الأولى في القاعدة الحادية عشرة، والمسألة الحادية عشرة في القاعدة الخامسة والثلاثين، وصرح بأنهما ليستا موجودتين في كتب الحنابلة. وهما بنصهما في تمهيد الأسنوي، الأولى ص ٨٠، والثانية ص ٢٢٣، وكان الأولى أن يذكر من أين أخذهما ما دام أنه لم يجدهما في كتب الأصحاب .

— وكذلك ابن رجب في كتاب القواعد حيث استفاد منه ولم يذكر الكتاب باسمه، ولكن كان يقول: (قال: شيخنا) ثم يذكر النقل، ونقل عنه كثيراً من التحريرات والتخریجات والتقولات، بالإضافة إلى الاستفادة منه في المنهج كما في الفرع (٥) من القاعدة (٤٥)، والفرع (٢) من القاعدة (٥٢)، والفرع (٥)، (٦) من القاعدة (٥٨)، والفرع (٤)، (٦)، ٢٢ — وفيه ما يقارب صفحتين — والفرع (٣٦) كلها من القاعدة: (٥٩) وغير ذلك من المواضع .

— ونقل عن ابن القيم من كتاب أعلام الموقعين في مسائل الاستثناء في القاعدة (٦٢) وفي مسألة: حجية قول الصحابي، وتحرير مذهب الشافعي فيها في القاعدة (٦٦) .

— وكذلك الحال بل وأبلغ في نقله من فروع ابن مفلح، لكن تراه أحياناً يشير إلى ذلك بقوله: (قال بعض المتأخرين). والذي يغلب على الظن أنه يقصد ابن مفلح رحمه الله، لكنّه لم يصرّح بذكر اسمه في كتابه هذا مطلقاً. بل إنّ ابن اللحام رحمه الله استفاد من ابن مفلح في غير كتابه هذا، ككتابه (الأخبار العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية) .

(١) وانظره بنصه في: التمهيد للأسنوي ص ١٤٢، وقارنه بما في القاعدة الأربعين من قواعد ابن اللحام .

قال ابن عبد الهادي^(١): «وغالب ما ذكره أبو الحسن بن اللحام في اختياراته، فإنه من الفروع»، ولم يشر إلى ذلك رحمه الله حتى في كتابه هذا.

— ومن الأمثلة الكثيرة لاستفادة المؤلف من فروع ابن مفلح، سنورد مثلاً واحداً فقط؛ خشية الإطالة: وهو ما ذكره في التنبيه الذي أورده بعد المسألة الفقهية السابعة في القاعدة الثانية، فقال ما نصّه: «وعندي أنّه يثاب على طاعات بدنه، وما يخرج من العبادات الماليّة من ماله. قال ابن هبيرة في الحج: معنى قولهم: يصحّ منه، أي يكتب له، قال: وكذا أعمال البر كلّها، فهو يكتب له ولا يكتب عليه. وعلل ابن عقيل في الجنائز تقديم النساء على الصبيان بالتكليف، فضلهن بالثواب، والصبي ليس من أهل الثواب والعقاب. وطريقة بعض أصحابنا في مسألة تصرفه: ثوابه لوالديه، ولأحمد وغيره بإسناد ضعيف عن أنس مرفوعاً: «إنّ حسنات الصبي لوالديه أو أحدهما»، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات» اهـ.

أقول: ولنقف مع هذا الكلام ووقفات:

أولها: كلام ابن هبيرة هذا بنصه وحروفه تماماً في الفروع ٢٩١/١. وعند الرجوع إلى الإفصاح ٢٦٦/١، يلاحظ بأنّ العبارة بنصها: (وكذا أعمال البر كلّها، فهي تكتب له ولا تكتب عليه)، فهذه العبارة مختلفة عما أورده المؤلف رحمه الله، إذ عبارة المؤلف (فهو يُكتب له)، معناها أنّ الصبي يكتب له ما فعله من برٍّ، وقوله: (ولا يُكتب عليه)، أي: لا يُكتب عليه ما فعله من شرٍّ.

أمّا نصّ ما في الإفصاح: (فهي تُكتب له) فالمعنى المتبادر أنّ أعمال البرّ تكتب للصبي، وقوله: (ولا تُكتب عليه) أي: أنّ أعمال البرّ هذه لا تُكتب عليه، وفي هذا الكلام اضطراب لا يخفى، أعرض عنه ابن مفلح في فروعه بعبارة أصحّ. ولعلّ المؤلف تابعه على ذلك، والله أعلم.

ثانيها: تعليل ابن عقيل بنصّه في الفروع ٢٩١/١ وفي نفس الموضع.

ثالثها: قوله: (وطريقة بعض أصحابنا... الخ) نفسها في الفروع في نفس الموضع.

رابعها: إيراد الحديث بنصه وعزوه لأحمد، ولموضوعات ابن الجوزي،

(١) الجوهر المنضد ١١٤.

وتضعيفه لإسناد الحديث، كلها في الفروع بحروفها ٢٩١/١. وقد بحثنا طويلاً عن هذا الحديث في المسند وموضوعات ابن الجوزي فلم نجده فيهما. وأمثلة ذلك كثيرة جداً، أشرنا إلى أصرحها في مواضعها. وبالجملة فقد كانت مصادر ابن اللحام في كتابه هذا متنوعة وقوية، قلّ أن تجتمع في كتاب واحد.

المبحث السابع

الكتب التي استفاد مؤلفوها من كتاب القواعد

لقد كان كتاب [القواعد] لابن اللحام من الكتب المهمة عند الحنابلة في علم الفقه، وعلم أصول الفقه، وكان مؤلفه من العلماء المشهورين في المذهب الذين كانت لهم قدم راسخة في الفقه وأصوله، ولهم اختيارات وترجيحات وتخريجات، ولذلك فقد حرص علماء المذهب من بعده على نقل تلك الآراء والاختيارات والترجيحات والتخريجات من كتبه، ولا سيما كتابه [القواعد] الذي ظهرت فيه شخصيته، وقوته، وقدرته في علم الأصول والفقه، وإليك بعض الكتب التي نقلت منه:

١ - كتاب الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي المتوفى سنة (٨٨٥ هـ).

فقد نقل المرادوي من كتاب القواعد، وعده من مراجع الكتاب^(١)، ولم يخل مجلد من مجلداته الإثني عشر إلا وفيه نقل من كتاب القواعد^(٢) وهذه بعض المواضع التي نقلها في هذا الكتاب على سبيل المثال.

انظر: الإنصاف: (٢/٢٦٧) وقابله بما في القواعد: (ص ١٩) من طبعة الفقي.

و (٢/٤٧٠) وقابله بما في القواعد: (ص ٢١) من طبعة الفقي.

و (٦/١٦٩) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠٥) من طبعة الفقي.

(١) الإنصاف ١/١٥.

(٢) انظر: المبحث الثاني، تحقيق اسم الكتاب ص ٩٥.

و (١٧٤/٦) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠٧) من طبعة الفقي.
و (١٦٠/٦، ٤٦١، ٤٦٢) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠١، ٣٠٢) من طبعة
الفقي.

و (٢٢/٩، ٢٣) وقابله بما في القواعد: (ص ١٧٦، ١٧٧) من طبعة الفقي.
و (٣٥/٩) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٥٢) من طبعة الفقي.
و (٩٦/٩) وقابله بما في القواعد: (ص ١٨٥) من طبعة الفقي.
و (١٠٧/٩ - ١٠٩) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٦٧ - ٢٧١) من طبعة
الفقي.

٢ - كتاب تصحيح الفروع للمرداوي: وقد استفاد منه في مواضع كثيرة منها:
ج ١/٢٣٥، ٢٦٣، ٣١٩؛ ج ٢/١٩٦؛ ج ٤/٧؛ ج ٥/٢٤٩، ٣٢٥، ٤١١؛ ج
١٢/٦، وغيرها.

٣ - كتاب شرح الكوكب المنير، المسمى [بمختصر التحرير] أو [المختبر
المبتكر شرح المختصر] تأليف: العلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي
المعروف بابن النجار المتوفى سنة: (٩٧٢ هـ).

وقد نقل عنه في مسائل أصولية كثيرة، ومسائل مفرعة، انظر على سبيل المثال
(٤٢/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ١٦١) من طبعة الفقي.
و (٤٧/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ١٧٢) من طبعة الفقي.
و (٦١/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ١٦٩، ١٧٠) من طبعة الفقي.
و (١١٥/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٣٦) من طبعة الفقي.
و (١٣٩/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٠٤) من طبعة الفقي.
و (٣٥٨/٣) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٦٣) من طبعة الفقي.
و (٤٠٥/٣ - ٤١٠) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٨٤ - ٢٨٦) من طبعة
الفقي.

٤ - كتاب كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف الشيخ: العلامة منصور بن
يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة (١٠٥١ هـ).

وقد نقل عنه في بعض المسائل الفقهية، انظر:
(٢٣٩/٤) وقابله بما في القواعد: (ص ٣٠١) من طبعة الفقي.

و (٢٥٩/٤) وقابله بما في القواعد: (ص ٢٦١) من طبعة الفقي.

٥ - كتاب شرح منتهى الإرادات للبهوتي: ١٠٣/٣.

٦ - كتاب منح الشفاء الشافيات: ١٧١/٢.

٧ - كتاب حاشية المقنع: ٣٣١/٣، ٦٩٧.

* * *

المبحث الثامن

تقويم الكتاب

جرت عادة الباحثين أن يقوم كل باحث بتقويم الكتاب الذي قام بتحقيقه، ويوضح أبرز المحاسن والمميزات التي اشتمل عليها الكتاب، ثم يذكر المآخذ التي لوحظت على الكتاب، وذلك بعد دراسة عامة وشاملة لموضوعات الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، ومصادره، ودراسة مسائل الكتاب وتحقيقها مسألةً مسألةً.

وما يذكر عادةً من محاسن ومميزات لا يكون من باب الحصر بل هو من باب التنبيه على مكانة الكتاب وأهميته ومكانة صاحبه، وما يذكر من مؤاخذات أو ملحوظات لا تنقص من مكانة الكتاب أو مكانة صاحبه، ولا سيما إذا قورنت بالمحاسن؛ لأن هذا الكتاب جهد بشري يعتريه ما يعتري البشر من نقص وغفلة وخطأ ونسيان. وسنوجز فيما يلي أهم المحاسن والمميزات لكتاب القواعد، وبعض الملحوظات والمؤاخذات عليه في النقاط التالية:

أولاً - المحاسن والمميزات:

١ - يتميز كتاب القواعد لابن اللحام بأنه أحد الكتب القليلة التي أُلِّفَتْ في تخريج الفروع على الأصول، وهذا الفن لم يؤلف فيه إلا القليل من الكتب على حسب علمنا، وأشهرها:

أ - كتاب تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي: (ت ٤٣٠ هـ).

ب - كتاب تخريج الفروع على الأصول للزنجاني: (ت ٦٥٦ هـ).

ج - كتاب مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لابن التلمساني: (ت ٦٤٤ هـ).

د - كتاب التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي: (ت ٧٧٢ هـ).

هـ - كتاب القواعد لابن اللحام: (ت ٨٠٣ هـ).

— وهذا العدد بالنسبة إلى ما كتب في علم الفقه أو علم أصول الفقه استقلالاً يعتبر قليلاً جداً.

٢ — كتاب القواعد لابن اللحام فيه شيء من الجدة والإضافة وحسن العرض، وحسبه أنه من أفضل كتب تخريج الفروع على الأصول المعتمدة، بل هو الكتاب الأسبق — حسب علمنا — في ذلك عند الحنابلة.

٣ — يعتبر كتاب القواعد لابن اللحام من أهم الكتب التي ألفت في علم أصول الفقه في المذهب الحنبلي، وذلك لأن مؤلفه كان ذا باع طويل فيه، واختيار وتحقيق في مسائله، ومع كون الكتاب موضوعاً أصلاً لبناء الفروع على الأصول، إلا أن مؤلفه اعتنى بتحرير قواعده وضبطها، ونقل أقوال العلماء فيها، ونقل روايات الإمام أحمد وأقواله، وأقوال أصحابه بتوسع، مع الترجيح بينها والاعتراض عليها والمناقشة لها.

٤ — كان الإمام ابن اللحام رحمه الله لا يكرر الكلام إذا تماثل في مسألتين غالباً، بل يرجع القارئ إلى موضعه في المسألة السابقة.

٥ — يتميز كتاب القواعد لابن اللحام عن كتب التخريج الأخرى بمناقشة صحة التخريج للفروع المخرجة على القاعدة كما بينا ذلك في منهجه، ولم يشاركه في ذلك إلا الأسنوي في التمهيد، وقد اعترض المؤلف على كثير من الفروع والمسائل التي بنيت على بعض القواعد، وبيّن سبب الضعف في التخريج، انظر مثلاً: القاعدة: (٧)، (١٩)، (٢٣)، (٤٣)، (٤٨).

٦ — ظهرت شخصية ابن اللحام في عموم مباحث الكتاب باختياراته، وتخرجاته ومناقشاته، واستدلالاته في القواعد والمسائل الفقهية المخرجة عليها، كما تميز بملكة فقهية قوية مكنته من التخريج بنفسه، فلم يقتصر الإمام ابن اللحام في كتابه على ما ذكره أصحاب الإمام أحمد من الفروع المخرجة على القواعد، بل قام بالتخريج بنفسه في كثير من المسائل وكان يقول عند ذلك: [ولم أر أحداً من الأصحاب قام بتخريج هذه المسائل على القاعدة]. انظر مثلاً:

القاعدة: (٧) الفرع: (١٥، ١٦).

القاعدة: (١١) الفرع: (١).

القاعدة: (٤٨) الفرع: (٣).

القاعدة: (٤٩) الفرع: (٣).

القاعدة: (٥٢) الفرع: (٧).

القاعدة: (٥٩) الفرع: (٦).

٧ - يعتبر كتاب القواعد لابن اللحام من أهم الكتب التي اعتنت بالنقل عن كثير من كتب المذهب المفقودة، وهو بهذا الأمر يحفظ كثيراً من تلك الأقوال التي فقدت كتب أصحابها، أو لا يوجد منها إلا القليل وليست كاملة: ككتاب الجامع الكبير للقاضي أبي يعلى، وبقية كتاب الانتصار لأبي الخطاب، والترغيب للفخر ابن تيمية، وشرح الحارثي على المقنع، وغيرها مما ليس هذا مجال حصره وإنما ذكره ما سبق للتمثيل.

٨ - تميز كتاب القواعد لابن اللحام بالتوثيق العلمي لمادته حيث اعتنى فيه مؤلفه بنقل الأقوال والمذاهب والآراء مع عزوها إلى قائلها ومصادرها بدقة فائقة، إذ يوجد فيه النقولات الكثيرة الموثقة التي أسندها المؤلف إلى قائلها أو كتبهم ومذاهبهم، ومع هذا الكم الهائل لم يحصل عنده إلا النزر اليسير من الأخطاء في نسبة هذه الأقوال والمذاهب - كما سننبه عليه في الملحوظات -.

٩ - جمع كتاب ابن اللحام كثيراً من روايات الإمام أحمد وتخريجاته وتخريجات أصحابه في مسائل أصول الفقه، والمسائل الفرعية، مما يدل على قوة مؤلفه، وإحاطته بالمذهب أصولاً وفروعاً، حتى كان يأتي بالروايات التي لم تشتهر عن الإمام أحمد ويخرج عليها الفروع الفقهية.

١٠ - كانت قواعد الكتاب دقيقة جداً ولذلك كان التخريج عليها تخريجاً قوياً، والسبب في ذلك أن المؤلف اهتم بتحرير محل النزاع في مسائل كثيرة، وقيد القواعد بالفوائد والتنبيهات التي هي في حقيقتها عبارة عن شروط وقیود لتطبيق القاعدة على الفروع.

١١ - تميز كتاب القواعد بمنهج قويم في الترتيب، حيث رتبته على طريقة الأصوليين من المتكلمين في ترتيب الموضوعات، ولم يرتبه على الأبواب الفقهية كما رتبته بعض الذين كتبوا في علم التخريج كالزنجاني في كتابه: (تخريج الفروع على الأصول) وهذا المنهج سديد وهو الأنسب للقواعد الأصولية إذ إنها تدخل في جميع أبواب الفقه وليست القاعدة قاصرة على باب معين.

١٢ - تميز كتاب القواعد بكثرة مصادره وتنوعها وأصالتها حيث كانت شاملة لفنون

شتى كالفقه، والأصول، والحديث، والتفسير، واللغة، والجدل، وعلم القواعد الفقهية، كما أنها كانت تمثل المذاهب الأربعة وغيرها من الفرق كالأشعرية والمعتزلة.

١٣ - ناقش ابن اللحام المخالفين له بكل أدب وهدوء، وابتعد عن الألفاظ النابية التي تسيء إلى العالم، وكان يستخدم عبارات مليئة بالأدب فيقول مثلاً: [وهذا فيه نظر]، أو: [والذي يظهر أن بناء الفروع على الخلاف غير مطرد ولا منعكس] وذلك في رده على تخريج ابن الصيرفي في القاعدة: (٧).

وقال في معرض رده على استدلال لأبي حنيفة في القاعدة: (٣٤): (وما قاله أبو حنيفة - من جهة اللغة - لا أصل له).

وقال في معرض رده على الطوفي في القاعدة: (٤٨) الفرع: (٣) قال: (وفيما ذكره نظر من حيث النقل، ومن حيث المعنى).

١٤ - امتاز كتاب القواعد لابن اللحام بسهولة العبارة، ووضوح المعنى في العموم وإن كان لم يخل من التعقيد أو الغموض في بعض العبارات.

١٥ - يعتبر كتاب القواعد من أهم الكتب التي تنمي في طالب العلم والمتفقه الملكة الفقهية، والقدرة على ربط الفروع بأصولها وقواعدها، وذلك لما تميز به مؤلفه من دقة في ربط الفروع بالقواعد، ومن تعريفه في الجملة لكيفية التخريج الصحيح عند نقده للتخريج وبيان عدم صحته، وهذا الأمر يربي في الشخص ملكة التخريج ومعرفة مواطن الضعف والقوة عند الاستدلال للفروع بالقواعد، أو عند تخريج الفروع والنوازل الجديدة على القواعد المعروفة عند العلماء.

فهذه بعض المميزات والمحاسن لكتاب القواعد أردنا التنبية بها على فضل هذا الكتاب وأهميته ومكانته ولم نقصد حصرها فإن هذا أمر يطول.

ثانياً - المآخذ والملحوظات:

١ - يؤخذ على المؤلف استطراده في تعقيد بعض القواعد الأصولية، حيث كان يعرض الآراء الكثيرة ثم يناقشها ويورد عليها الاعتراضات، أو تحريرات بعض العلماء، وفي هذا الأمر خروج عن مقصود الكتاب وهو: ذكر قواعد أصولية ثم التخريج عليها. ويلتمس العذر في ذلك للمؤلف أنه: كان يريد الوصول من خلال ذلك إلى القول الصحيح ليخرج عليه.

٢ - لم تكن جميع الآراء التي يذكرها في مسألة من المسائل مما يُبنى عليه ثمرة

- فقهيّة مما يفقدها قيمتها في كتاب اعتنى بتخريج الفروع على المسائل الأصولية، كما فعل في القاعدة: (٤٣) في مسألة: [الأمر المجرد عن قرينة ماذا يقتضي؟] حيث ذكر (١٥) مذهباً في المسألة ولا يوجد لكثير منها ثمرة فقهية.
- ٣ - كان المؤلف يطيل في تقرير بعض القواعد ثم لا يذكر من تفرعاتها إلا القليل، بل في بعض الأحيان لا يذكر إلا فرعاً واحداً، أو لا يذكر شيئاً ويحيل على ما ذكره علماء المذهب فمثلاً:
- القاعدة: (٤٠) قررها في صفحة كاملة ثم ذكر لها فرعاً واحداً لا يتجاوز سطرين.
- والقاعدة: (٤٣) قررها في ثلاث صفحات، ولم يذكر عليها حتى ولو فرعاً واحداً بل أحال على ما ذكره علماء المذهب في ذلك فقط.
- والقاعدة: (٤٦) قررها في ثمان صفحات، واقتصر في آخر التقرير على فائدة في (٦) أسطر، واكتفى بالفروع التي كان يذكرها أثناء التقرير.
- ٤ - اقتصر المؤلف في التخريج على مذهب الإمام أحمد فقط، فكان يذكر الروايات والأوجه من مذهب أحمد وينقل أقوال أصحابه، على الرغم من أنه كان يعرض أقوال العلماء من المذاهب الأخرى في القاعدة الأصولية، ولم يذكر آراء المذاهب الأخرى إلا في القليل النادر كما أشرنا إلى ذلك في منهجه.
- ٥ - لم يعتنِ المؤلف بالتعريفات والحدود إلا بما يخدم قضية التخريج، وأهمل كثيراً من المصطلحات التي كانت تحتاج إلى تعريف.
- ٧ - لم يهتم المؤلف بالاستدلال عموماً للقواعد والفروع الفقهية، وعذره في ذلك أنه جعل الكتاب لذكر قواعد، ثم التخريج عليها بفروع تنبني عليها، دون البحث أو النظر لقضية الاستدلال لصحة القاعدة، أو حكم الفرع الفقهي عند علماء المذهب.
- ٧ - لم يستوعب المؤلف في كتابه هذا جميع مباحث وموضوعات ومسائل أصول الفقه فقد ترك على سبيل المثال: مباحث السنة، والإجماع، والقياس، وبعض الأدلة المختلف فيها: كالاستحسان، والمصالح المرسلّة، والعرف، وشرع من قبلنا.
- ٨ - اختلف منهج المؤلف في عرض المسائل المخرجة على القواعد، فكان في بعض القواعد يكثر منها حتى وصلت إلى (٥٦) فرعاً كما في القاعدة: (١٦)، أو (٥٣) فرعاً كما في القاعدة: (١)، أو (٤٠) فرعاً كما في القاعدة: (٥٩).

وقد يقلل في بعضها حتى لا يذكر إلا فرعاً واحداً كما في القاعدة: (٣٨، ٤٠، ٥٠).

٩ - يؤخذ على المؤلف أنه لم يصرح ببعض الكتب التي استفاد منها سواء كان ذلك في المنهج أو المسائل: كالفروع لابن مفلح، ونهاية السؤل والتمهيد كلاهما للأسنوي، والقواعد لشيخه ابن رجب، وأعلام الموقعين لابن القيم. وقد مضى التمثيل لهذا في مبحث مصادر المؤلف في هذا الكتاب.

١٠ - لم يحرر المؤلف النقل في بعض المواضع اليسيرة عن المذاهب، فأخطأ في نسبة القول لذلك المذهب وقد يكون القائل به بعضهم وهذا الأمر حصل في مواطن يسيرة.

- فمن ذلك: عزوه لبعض المالكية القول بتكليف الكفار بفروع الإسلام، وهو غير دقيق، بل هو قول أكثرهم. وعزوه للحنفية: أنّ الواجب الموسّع يتعلق بآخر الوقت، والصحيح أنّه قول مشايخ العراق منهم، وليس قولهم جميعاً كما بينا ذلك في موضعه. وعزوه للحنفية: إباحة الأعيان المنتفع بها قبل الشرع، وهو قول أكثرهم، وليس قولهم جميعاً. وعزوه للماوردي في الحاوي: أنّه نقل عن الأخصف أنّ الواو تدلّ على الترتيب، وعند الرجوع إلى الحاوي، يظهر خطأ هذا النقل عنه. وقد نتج هذا عن نقل المؤلف من تمهيد الأسنوي ص ٢٠٩ بلا تمحيص.

وما ورد في القاعدة: (٤٧) في مسألة: [الأمر المطلق هل يقتضي الفور أو التراخي؟] حيث نسب للحنفية أنهم يقولون: باقتضائه الفور. وهذه النسبة غير صحيحة: فالصحيح من مذهب الحنفية: أنه لمطلق الطلب ولا يدل على فور أو تراخ كما قرره السرخسي في أصوله: (٢٧/١)، وابن الهمام في التحرير: (٣٥٦/١)، وابن عبد الشكور في مسلم الثبوت: (٣٨٧/١). وإنما قال: بأنه يقتضي الفور الكرخي فقط. انظر: أصول السرخسي: (٢٦/١)، وفواتح الرحموت: (٣٧٨/١)، وقد بيّنا ذلك في موضعه.

- وفي القاعدة: (٥٣) في مسألة: [المفرد المضاف هل يعم أم لا؟] قال: [وحكي عن الشافعية: . . . أن المفرد المضاف لا يعم]. وهذه نسبة غير صحيحة: فإن الشافعية نصوا على أن المفرد المضاف يعم. انظر: المحصول: (٥٧/٢)، والتحصيل: (٢٨٦/١)، والإبهاج:

(١٠١/٢) وجمع الجوامع: (٤١٣/٢)، والتمهيد للأسنوي: (ص ٣٢٧)، ونهاية السؤل: (٣٢٨/٢)، والبحر المحيط: (١٠٨/٣) وقد بيّنا ذلك كله في موضعه من التحقيق.

١١ - كان المؤلف يختصر لفظ الآية أو الحديث الذي يورده ويقتصر في الغالب على موضع الشاهد، أو يروي الحديث بالمعنى أو يشير إليه إشارة موجزة وربما اعتمد في نقل الآثار على كتب الأصوليين، وهذا يؤدي إلى الإخلال بالاستدلال أو عدم إدراك موضع الآية والحديث.

١٢ - كان المؤلف يورد بعض الأسماء مبهمة مما قد يؤدي إلى اللبس أحياناً في معرفة الشخص المراد: كلفظ: (القاضي)، و (الرازي)، و (الأمدي)، و (الأزجي) التي اشهر بها عدة أشخاص في فن الفقه وأصوله.

- كما لم يميّز المؤلف بين الكتب المتفقه في الأسماء، مما يوقع القارئ في حيرة من حيث نسبة القول إلى قائله، ككتاب المنتخب، والواضح، وعيون المسائل، وغيرها، وكان بإمكانه عزو القول إلى قائله، أو الكتاب إلى مؤلفه رحمه الله.

١٣ - عزا المؤلف رحمه الله لابن عقيل في الواضح مسائل فقهية، بحثنا عنها في مظانها منه فلم نجدها، والذي يغلب على الظن أنّها في واضح ابن الضرير الذي شرح به مختصر الخرقى، أو في واضح ابن الزاغوني الفهقي. وقد أشرنا إلى ذلك في مواضعه، فانظر مثلاً: المسألة الثالثة عشرة في القاعدة السابعة، والمسألة السابعة والثلاثين في القاعدة السادسة عشرة، وغيرها من المواضع.

١٤ - كثيراً ما يتكرر عزو المؤلف لصاحب المحرر، وهو غير موجود في المحرر، بل يحتمل أن يكون في كتب أخرى لصاحب المحرر، وربما وقع منه هذا لشهرة المحرر. لكنّ الأولى في رأينا عدم إيقاع القارئ في هذا الوهم، وخاصة أنّ المؤلف يقول أحياناً: «قال صاحب المحرر»، ويكون النقل فعلاً من المحرر.

١٥ - أحياناً يضطرب المؤلف في كلامه، كما في المسألة الثالثة من القاعدة الرابعة عشرة إذ قال: «إذا تلف النصاب قبل إمكان الأداء بعد الحول، وقلنا: لا يعتبر في وجوبها إمكان الأداء على الصحيح من الروايتين، وجب عليه ضمان الزكاة. وإن قلنا: يعتبر، فإنّه لا يضمنها، هكذا جزم به طائفة من الأصحاب. ثمّ قال بعد ذلك: «وإن تلف النصاب بعد الحول قبل التمكن من الأداء،

فالمذهب المشهور أنّ الزكاة لا تسقط بذلك، إلا زكاة الزرع والثمار إذا تلف بجائحة قبل القطع، فتسقط زكاتها اتفاقاً؛ لانتفاء التمكّن من الانتفاع بها.

فهذان النقلان في الحقيقة لحالة واحدة، وهي حالة ما إذا تلف النصاب بعد الحول، وقبل التمكّن من الأداء، وكلام المؤلف يوهّم غير ذلك.

وكذا في المسألة الثانية والعشرين من القاعدة الثالثة، فقد نقل المؤلف رحمه الله أنّ اختيار أبي البركات ابن تيمية بطلان اعتكاف من خرج من المسجد ناسياً، ثمّ نقل عنه بعد ذلك الجزم بعدم البطلان. والصحيح الذي نقله غير واحد عن أبي البركات عدم البطلان كما بينا ذلك في موضعه.

١٦ - وقع المؤلف في بعض الأخطاء اللغويّة الشائعة، مثل إدخال: (أل التعريف) على (غير) و (بعض)، وإيراد (أم) بعد (هل)، وهذا كثير جداً. وكذا إيراد كلمة (مغلق) في الفرع (١٢) من القاعدة (١٥)، وهي لحن كما بيّن في موضعه. وكذا قوله في الفرع (٣١) من القاعدة (١٦): «إذا مسَّ المحرم طيباً يظن أنّه يابساً»، والصحيح (يابس)؛ لأنّه خبر (أنّ).

المبحث التاسع

بيان بعض مصطلحات الحنابلة التي استخدمها المؤلف

١ - المذهب:

قال ابن تيمية^(١): «مذهب الإنسان: ما قاله أو دلّ عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره، فإن عدم ذلك، لم تجز إضافته إليه، ذكره أبو الخطاب. وقال أيضاً: مذهبه: ما نصّ عليه أو نبّه عليه، أو شملته علته التي علل بها». وقال ابن تيمية في موضع آخر^(٢): «ومذهبه: ما قاله بدليل ومات قائلاً به».

٢ - المشهور أو الأشهر في المذهب:

قال المرداوي^(٣): «... الثاني: أنه يطلق الخلاف، ثم يقول: والأشهر كذا، أو المشهور كذا ونحوه، فدلّ على أن ذلك أكثر ترجيحاً، وأشهر بين الأصحاب». فالمشهور في المذهب إذاً: هو ما اشتهر بين الأصحاب ورّجحه أكثرهم.

٣ - ظاهر المذهب أو الأظهر:

قال المرداوي^(٤): «وظاهر المذهب هو المشهور في المذهب». وفي المطلع^(٥): «الظاهر: البائن الذي ليس يخفى أنه المشهور في المذهب... ولا يكاد يُطلق إلا على ما فيه خلاف عن الإمام أحمد».

(١) المسودة ٥٢٤، وانظر: الإنصاف ١٢/٢٤١.

(٢) المسودة ٥٣٣.

(٣) تصحيح الفروع ٥٣/١.

(٤) الإنصاف ٧/١.

(٥) المطلع ٤٦١.

٤ - الصحيح في المذهب أو الأصح :

يقول المرداوي: «... وأبين الراجح من ذلك بقولي: وهو الصحيح»^(١).

وقال أيضاً: «اعلم أنّ مرجع معرفة الصحيح والترجيح في المذهب إلى أصحابه، وقد حرر ذلك الأئمة المتأخرون، فالاعتماد في معرفة الصحيح من المذهب على ما قالوه. ومن أعظمهم: الشيخ الموفق، لا سيما في الكافي والنجم المسدد، والشارح، والشيخ تقي الدين، والشيخ زين الدين ابن رجب، وصاحب الرعايتين... فإن اختلفوا، فالمرجع إلى ما قاله الشيخان، أعني الموفق والمجد، ثم ما وافق أحدهما الآخر في أحد اختياراته. فإن اختلفا من غير مشارك لهما، فالموفق ثم المجد، وإلا ينظر فيمن شاركهما من الأصحاب، لا سيما إن كان الشيخ تقي الدين أو ابن رجب...»^(٢).

ثم قال: «وهذا الذي قلته من حيث الجملة وفي الغالب، وإلا فهذا لا يطرد البتة، بل قد يكون المذهب ما قاله أحدهم في مسألة. ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر، أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلة باعتبار النصوص والأدلة والعلل والمآخذ، والاطلاع عليها، والموافق من الأصحاب»^(٣).

ويمكن من هذه النصوص عن المرداوي رحمه الله، معرفة أنّ الصحيح أو الأصح يطلق على أمور:

أولها: الراجح عند القائل به، وهذا يفهم من كلامه الذي أولاً.

ثانيها: الصحيح عن أحمد، وهذا يفهم من قوله: (ويكون الصحيح من المذهب ما قاله الآخر، أو غيره في أخرى، وإن كان أدنى منه منزلة باعتبار النصوص)، فيحتمل أن يقصد نصوص أحمد.

ثالثها: الصحيح دليلاً وتعليلاً ومآخذاً، وهو ما يفهم أيضاً من هذا الكلام، وتتمته: «باعتبار النصوص والأدلة والعلل والمآخذ والاطلاع عليها».

(١) تصحيح الفروع ٢٥/١.

(٢) تصحيح الفروع ٥٠/١.

(٣) تصحيح الفروع ٥٠/١ - ٥١.

٥ - الرواية:

هي الحكم المروي عن الإمام أحمد في المسألة^(١).

قال ابن تيمية^(٢): «الروايات المطلقة: نصوصٌ للإمام أحمد، وكذا قولنا (وعنه)».

قال المرداوي^(٣): «ثم الرواية قد تكون نصاً أو إيماءً، أو تخريجاً بين الأصحاب».

٦ - القول:

قال ابن تيمية^(٤): «وأما القولان هنا، فقد يكون الإمام نصّ عليهما، كما ذكره أبو بكر عبد العزيز في زاد المسافر، أو نصّ على أحدهما وأوماً إلى الآخر، وقد يكون مع أحدهما وجه أو تخريج أو احتمال بخلافه».

٧ - الوجه:

هو الحكم المنقول في مسألة لبعض الأصحاب المجتهدين، ممن رأى الإمام أحمد فمن بعدهم، جارياً على قواعد الإمام، وربما كان مخالفاً لقواعده إذا عضده الدليل^(٥).

٨ - الاحتمال:

معناه: أنّ هذا الحكم المذكور قابلٌ ومتهيئٌ لأن يقال فيه بخلافه؛ لكون الدليل مرجوحاً بالنسبة إلى ما خالفه، أو لكونه مساوياً له^(٦).

والاحتمال في معنى الوجه إلا أنّ الوجه مجزوم بالفتيا به، والاحتمال: تبين

(١) المطلع ٤٦٠، الإنصاف ٢٦٦/١٢، شرح منتهى الإرادات ١١/١.

(٢) المسودة ٥٣٢.

(٣) الإنصاف ٢٦٦/١٢. وانظر: المدخل لابن بدران ٥٥.

(٤) المسودة ٥٣٣. وانظر: المدخل ٥٥.

(٥) انظر: المسودة ٥٣٢، المطلع ٤٦٠، الإنصاف ٢٥٦/٢٢، شرح التتبي ١١/١، المدخل ٥٥، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢٩٥/٢.

(٦) انظر: المسودة ٥٣٣، المطلع ٤٦١، الإنصاف ٦/١، المدخل ٥٦، المفاتيح ٢٩٦/٢.

أن ذلك صالح لكونه وجهاً^(١).

٩ - التخريج:

هو نقل حكم مسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه^(٢).

قال في المطلع^(٣): «وهو في معنى الاحتمال، وإنما يكون الاحتمال والتخريج إذا فهم المعنى».

وهذا التخريج هو ما يسمى بتخريج الفروع من الفروع، وهو غالب استعمال الفقهاء بلفظة (التخريج)^(٤).

وهناك ما يُسمى بتخريج الفروع من الأصول، وهو رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية على نمط كتاب القواعد هذا، وكتاب تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، أو التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي^(٥).

(١) انظر: المطلع ٤٦١، الإنصاف ٦/١.

(٢) انظر: المسودة ٥٣٣، المطلع ٤٦١، الإنصاف ٦/١، شرح المنتهى ١١/١ - ١٢، المدخل ٥٦، مفاتيح الفقه الحنبلي ٢/٢٩٧.

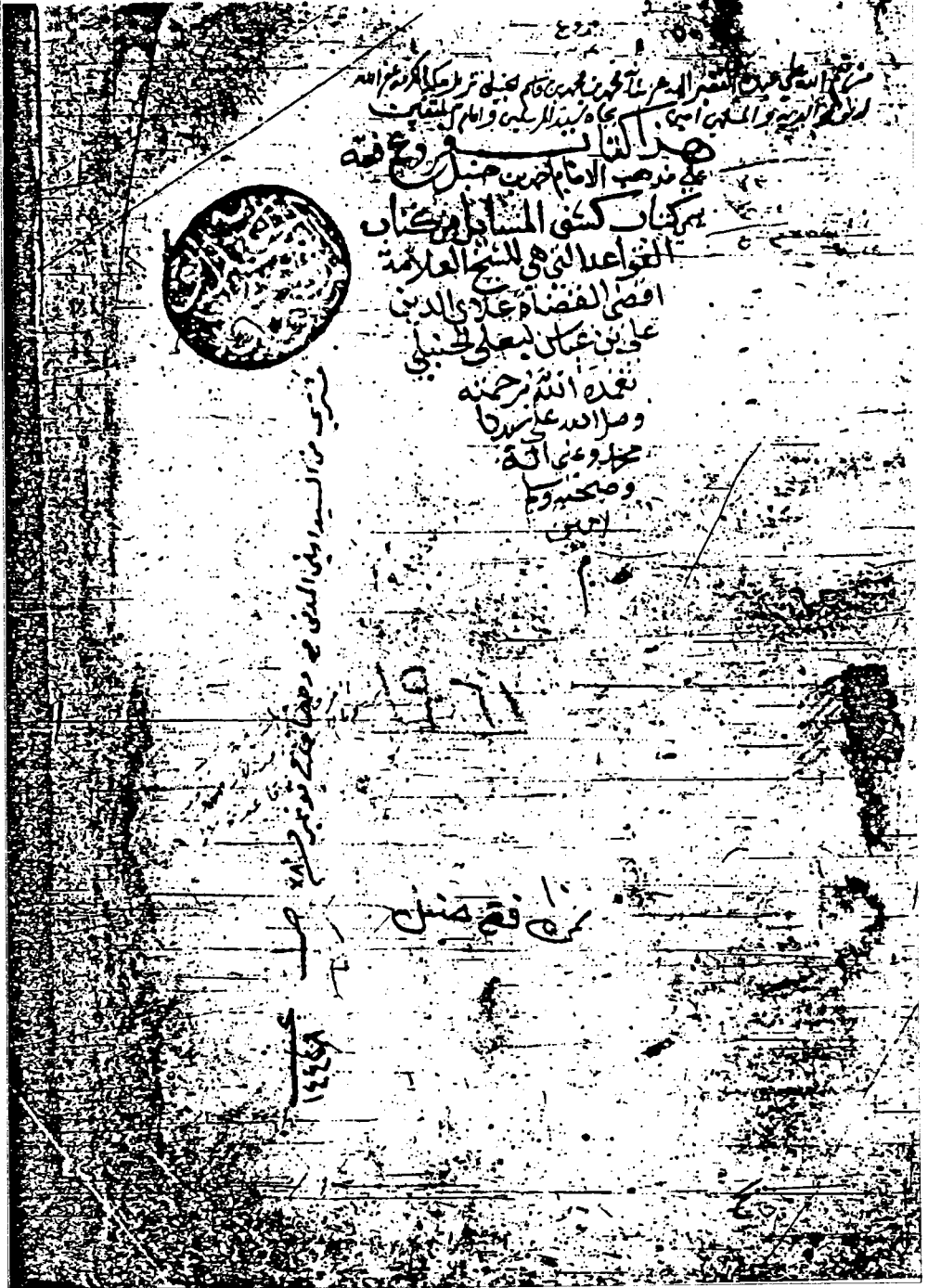
(٣) المطلع ٤٦١.

(٤) التخريج عند الفقهاء والأصوليين للدكتور يعقوب الباحسين ١٢.

(٥) انظر لتعريف هذا النوع المرجع السابق ١٢، ٥١.

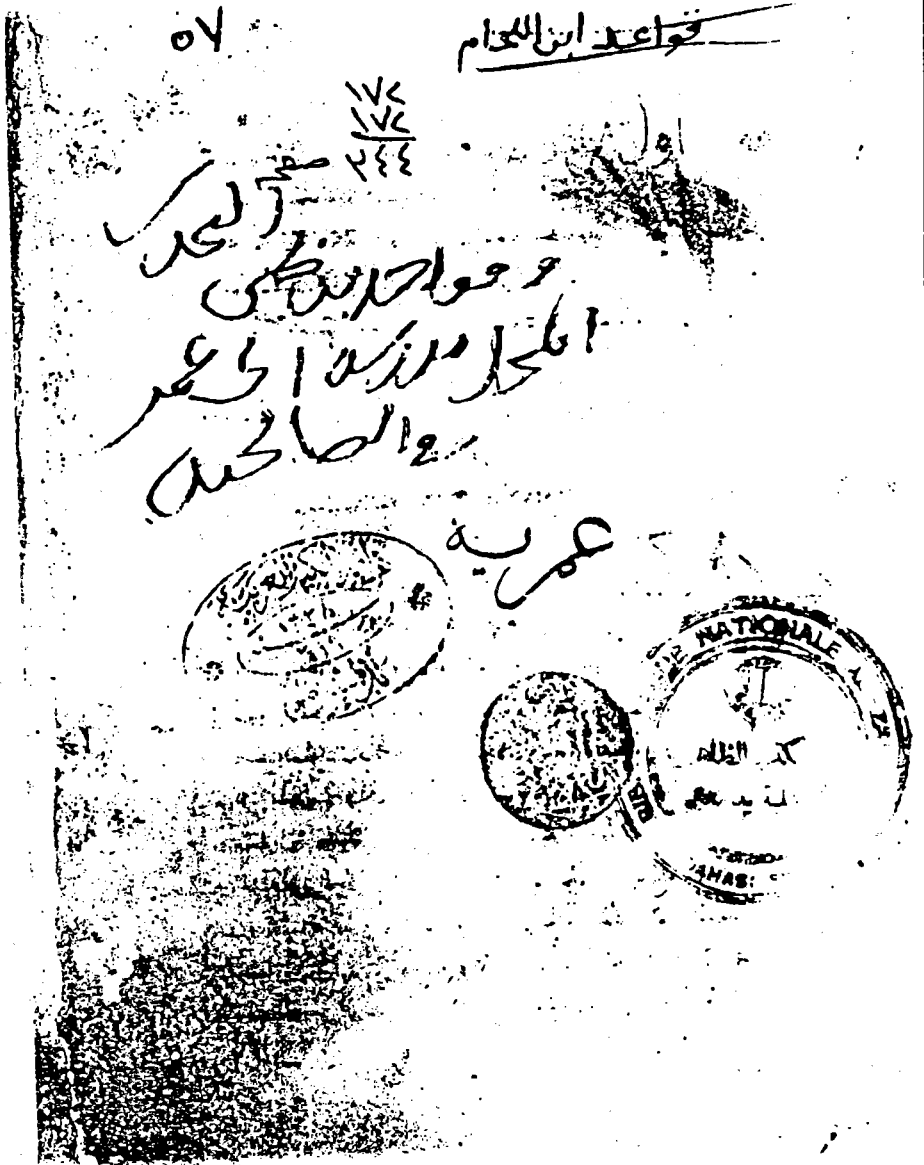
ملحق لنماذج من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب :
القواعد لابن اللحام

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام



صورة من غلاف مخطوطة دار الكتب المصرية (ك)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللخام



صورة من غلاف مخطوطة الظاهرية (ظ)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

ان يقول لهم ولا يخطئوا من اعين علمه احسن روايه
 بها ذلك ان يزوجوا خاوي يزوجوا ما نبت بها ان تطلق
 فبقينا للخصم من ذلك الصبر حتى يبرأ او يعتد به وطلب بان
 من الشقيق فلان ذلك صالحا له ولا وسعها اذا قاله على وجه
 ان عشق فادله وم في السلب فاندما وجهه احداهما فترجى الفنا
 للظنون من ان يزوج بين من يحب وقيل عشق ورجل اوابه
 شاعلي خجوليا وطلعت عليه لوجه غايبا وان اعود الغايه
 داخل باعالي ورجلها في السبعه رخصا اياها فخر عليه خبر
 غايها ورجلها في السبعه رخصا اياها فخر عليه خبر
 وذلك فاحذر ايتها الغايه مستورا وادله على ربهها في ذلك
 تصديق في ملكي يزوجك ان تصدق في اللؤلؤ الا يد على
 ما يفتوا له الا ستمت به في الخطا بدين فضل من سلبه اراه
 واداه على يدي ورجلها في السبعه رخصا اياها فخر عليه خبر
 مكانه سلبا في ذلك الوضع الا ان لا ينقص كرا
 ذلك في الفخر والوجه القدر في الجار في وفيه فانه لا يبع
 ان يكون من بين مختص ان ينادي او يناديها فادبوضع الكمل
 وفيه بقا الشغل الا خطير واخرى لا يتم تبينها كمن والله
 اعلم ومنها ما لا في بن الصغر في ثوبه وراه قال فابن اخ
 خذ من هذا اللبث ما شئت له فانه حسم او اقول
 خذ من هذا اللبث ما شئت له فانه حسم او اقول
 ظرفه فانا خذ من هذا اللبث ما شئت له فانه حسم او اقول

ما فتور احسن ان قال الخذ من هذا اللبث ما شئت له فانه حسم او اقول
 الا قد جرى كالتين ان كان تطلق عن باعالي من فاشتم
 حذيفة وطلق على ذلك لوان اللبث ان وجهه الا باله الحضور
 والمختص الا وارجو من الكمال ان يكون من عن الحضور
 انه مشر ان يهدا وان يفسر على وجه واما الصغر فكله في الكلام حذيفة
 يوزن ولو يهدا الى لطفه وقيل هو مشر ان يهدا في الكلام حذيفة
 من قوله عن الاضرب في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 من قول في الطاعه واختلاف في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 عليه وخطا فانا ان يوم صيام احدكم فزاد في حقه لا يحل
 فلان امرها فانه ان يملك في ليل في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 اذ يلبس في السله فانه احد من احدها فمعه حذيفة
 يعني رجلا صرا ويطبع البراءة له طاحه في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 بحريه وخطا حاكم فانه احد من احدها فمعه حذيفة
 بالنسبة يوم ما قاله انه خطا في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 اذ ادى له فانه احد من احدها فمعه حذيفة
 عليه فله ورافال الا ما من حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 ان الاكاد حقيقه في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 تقول في ليل الاطراف والعتاق اذ غير ما في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 لمشا نه وكان باله فانه احد من احدها فمعه حذيفة
 ان كان يرد حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا
 واختار ان يولد كرات لانه اربط في حاكم من هناك صبه اذا اندر هذا

انما لا ينفذ

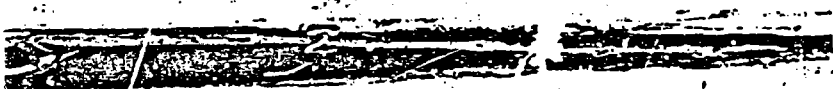
صورة للصفحة الأخيرة من القسم المحقق الأول من مخطوطة الظاهرية (ظ)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام



قد تضمنت خلاصة السلم ان الصلما اختلوا في صل السله في الرظ
 على فزولين كجوا ووعده لكن انما يكون كجوا اختلوا على التوال
 هل صوعا على كل شيء كجوا واداك ان سيبك على ظاهر الازجه
 والزهرا ذاك ان سري با وعلوا واسلمه عند الطمش وعلقه
 اويترين بين اليا ناته غير ما اويقيم كجوان من ادهش لظفنه
 الا ان يكون موزا او عوي من كجوش وغيث اويترين الذهب
 الذهب والفضه من الفقه ولا يقبض جوا الا كركو خاين
 ذهب ولا فضه واخارا ابو اعاش كجوا اذيق اذ كالت سيب
 كجوا ظاهر اذ نانا بينه اذ اذ اذ الله اعلم

تم التواهي وحمد الله في اع موز حشر توكينه
 وحمد سره ووصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم وربي استغفر لهما بيا محمد



صورة للصفحة الأخيرة من مخطوطة دار الكتب الظاهرية (ظ)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

من يدك محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن باشر الفرج

هذا كتاب الطهارة والفقه لأجل

الشيخ الإمام العلامة الفقيه الأصولي

علاء الدين أبي الحسن علي بن عباس

البعالي المعروف بابن

الحمام

نجم الله الرحمن الرحيم
جنته آمين

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ كَلِمَاتٌ سِرَّةٌ الْعَالَمِينَ

لعمري ان في بني إسرائيل
عزير وحاميم الله
فليس يغاري ما فأنشئ : اذ امانه اصام الله

لعمري ان في بني إسرائيل
عزير وحاميم الله
فليس يغاري ما فأنشئ : اذ امانه اصام الله

٥٤١
١١
٩٢

صورة من غلاف مخطوطة المكتبة السعودية (س)

منادج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

لهي لبعض نفاظ كلام الاصحاب بوجوبه لا بالذات والادوات في مع ما حاله
او ما شاعده وجوز حرر كلامها والارباب ما كان من غير ان لا يكون كلامه في حاله
و لا يفرق في ارض ما يقع ويصير في ذلك ان يخطو اليه السمع مع عجزه التواضع
ما يبطل الكلام كما قضى فيما ذكره في وجوبه ومغضى في كتابه في قوله في بعض
ماله في الوجود له في قوله في بعض عجزه انما في قوله في بعض ماله في الوجود
لكه في بعض كلامه احد في غيره ومن احد في غيره في الوجود ماله في الوجود
ويخط في ذلك في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
هذا في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ابن حجر في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
هذه في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
الترجيح في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
فلا يصح في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
اشارة الى قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
فانه عندنا في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
يقصد من كلامه في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
وقد نهاك ان تاتيك بالجملة والارستو في قوله في بعض ماله في الوجود
البعث في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
يقول في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
الغناء في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود

بالاصحاب وعلى باء من اليمين فكذلك في قوله في بعض ماله في الوجود
ووجه اليمين في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
الذي في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ويقال في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
غالبها في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
مستوفى في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
الذي في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ومن ذلك في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
للتعويض في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ليأتيك في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
فلا يظن في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
خذ في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
علا في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
ان هو في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
مطلق في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
والنسخ في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
قال في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
والارباب في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
هذه في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
يرتد في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
السائل في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود
قال في قوله في بعض ماله في الوجود في قوله في بعض ماله في الوجود

مادة

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللخام

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام

الكتاب المذكور في كتاب القواعد لابن اللخام
 وهو كتاب في القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام

١١
 ١٢
 ١٣

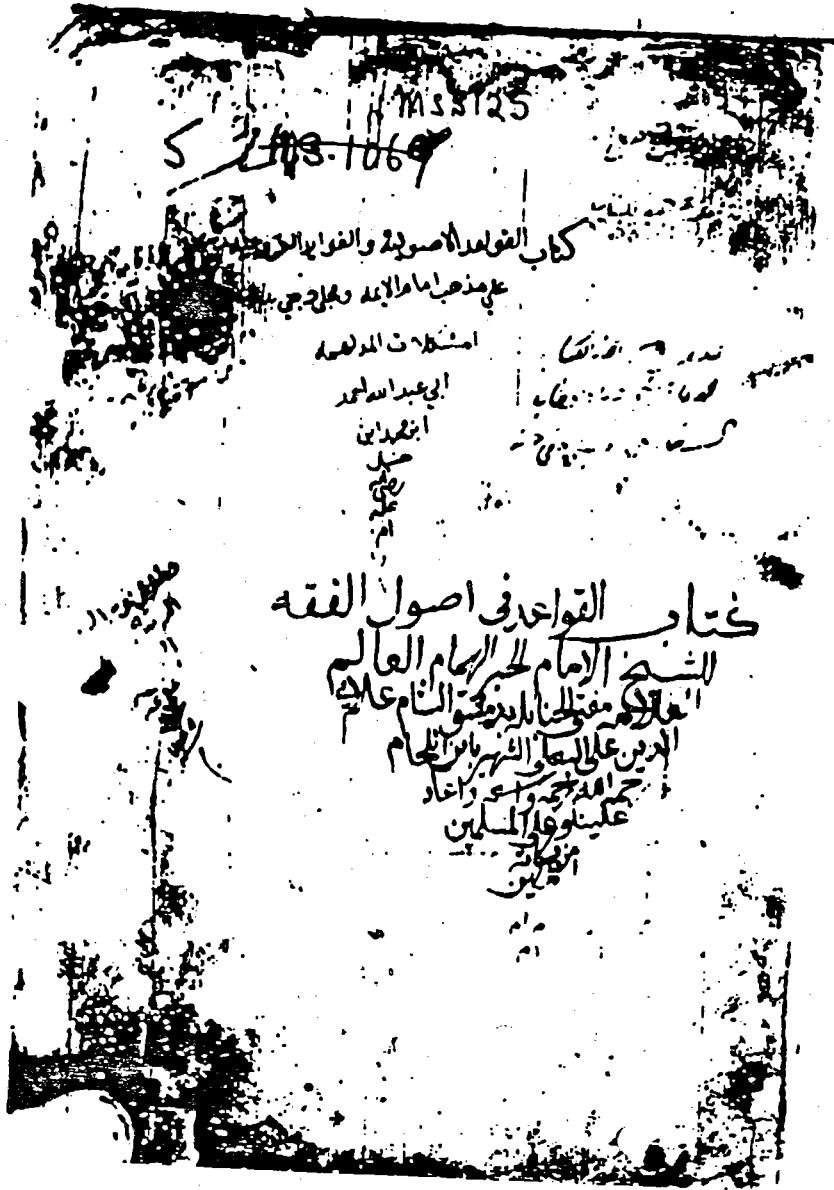
قوله في كتاب القواعد لابن اللخام
 وهو كتاب في القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام

قوله في كتاب القواعد لابن اللخام
 وهو كتاب في القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام

قوله في كتاب القواعد لابن اللخام
 وهو كتاب في القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام
 وبيان ما فيها من القواعد التي هي في كتاب القواعد لابن اللخام

١١
 ١٢
 ١٣

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام



صورة من غلاف مخطوطة مكتبة شيلستريت (د)

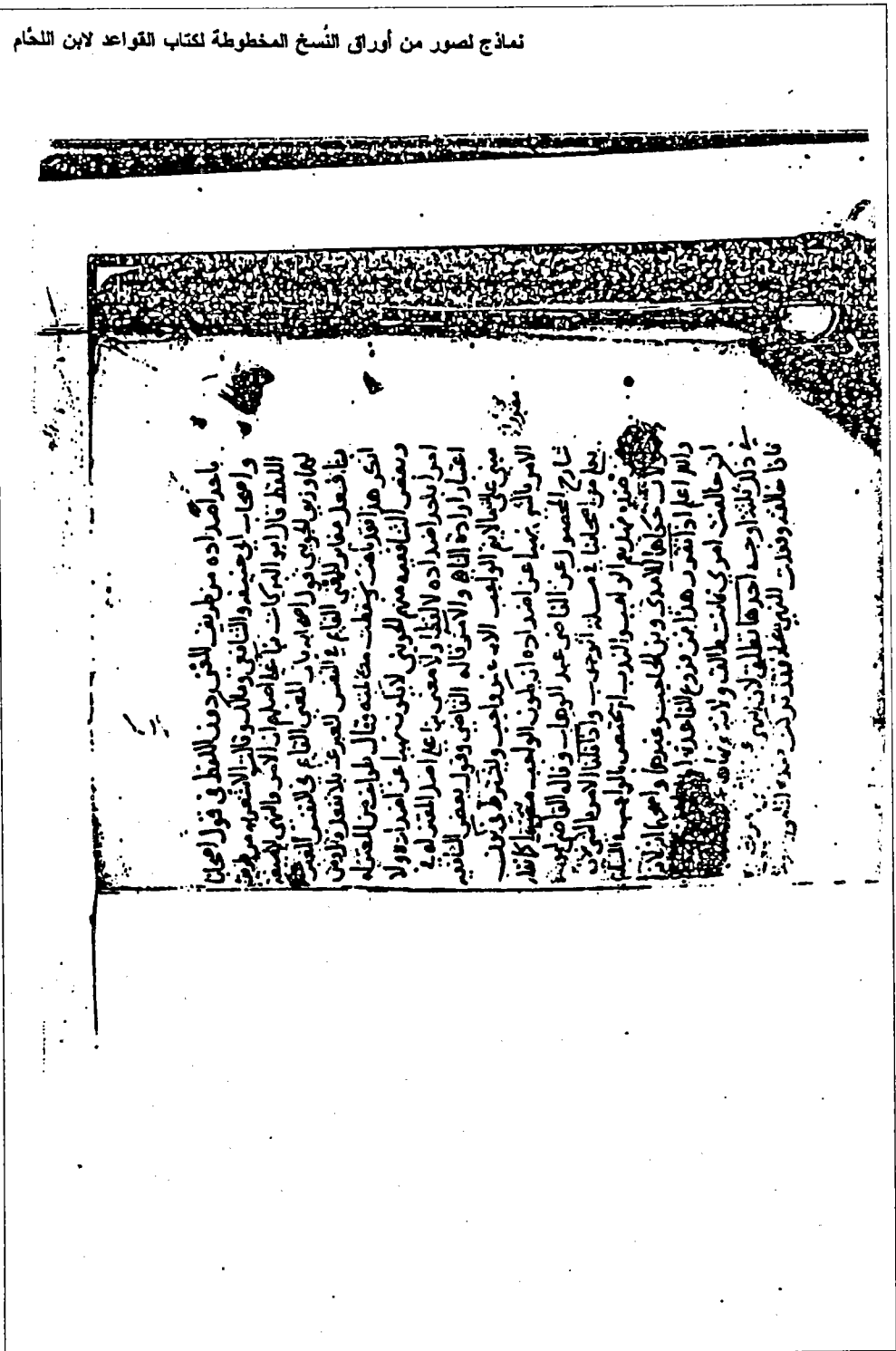
منه اجاز لصور من لورق لتسخ المخطوطة لكتاب للقواعد لابن اللطام

حدثني هذا والده ابي ما شئت ليشكلا اخذ كلها اديا للبيس فزون
 فاذا اخذ الظروف حسن ان يقال اخذ من اللبس ما فيه واليسن
 والياكلين نطق عند باع الحروف للموصو عن حقيقة ونطق على ملول
 ذلك مما از وجرح الامام في الجمول والتجيب في الامور وتلي
 في الكنايس المذكورين عن الخصمين انه مشترك بينهما ولخصر
 عليه وقال بعض التكاليف الكلاخضفة في مدلوله مجازا في الخطه
 ونسأل هو مشترك بينهما والاتوال الثلاثة منقولة عن الصغر
 فاحفظها من رهاه حذنه اذ تغور هذا من فروع القواعد اذ اخذ
 اصحابنا في قولهم طبع الله عليه وسلم فاذا كان يوم صياحه اذ
 تلبثت ولا يجهر فان امره شاعر او فانه فليقل في طامه
 تغولر بساير او تظلم في التسه ثلاثة او حرجا اذ اخذها بقول
 مع نفسه يعني يرخسها واطلم الناس للربا فانه صلوا لرباه
 والثاني تجهره مطلقا سحاه ليه العباس واختاره ابن القوي اللذان
 باللسان بوبد ما قاله انه لو حلف انسان ان لا يتكلم الا لغيره الا
 بجره فان لا تخنت الا تكلم بساير دون ماخري به عيافيه
 والاقوال الابان من اعالج العرف والعرف منقضي ان الكلام اخذ
 في العزوي المنجيه دون التمساني لانا فتوازلوا انسا الطالوا وان
 او غيرها في نفسه لا يقطع بسايره وكان لفظا فان ايد منه في حذر

حذره الاصحاب والذات ان كان ما رضيات جهوه وان كان في عيونهم
 في تسمي واختاره ابو الراكب لانه لا يرضى عن حاله غيره وان كان
 في الكلام ان يكون من نطق واحد على الصحيح ذكره ابو يعقوب في اليرشاد
 اذ اغور هذا من فروع القواعد اذ قاله رجل لرسالة فلا يطابق
 وقال اليرشاد لفظا ان العباس في تسميه ما ناولي عليك في مال
 صحاح وبه وجهات فان وجهه الصل في الكلام من اثنين انما القلة
 في الصفة وخونها هل يكون بين الاول والاولى والآخرين في
 في النصور وايراد اختارها في ذلك قال الحارثي من المعجم قال
 في المس اصدوره عن رايها في تعريف بين ان ياشتر اخذها
 في او القبر اذ بها وانكالف الحارثي هير القليل والبراعه فاحذ
 القول في الشادة كقراءة من مسعود في نفاة المهن فضا للذي
 متاعا هل هي حجة لغز على صفتها ومدتها او حشمتها
 حجة كحجتها وادكره ابي عبد الله ما اصبغ عند الامام
 ومن الجواب وحكي رواية عن احمد انه اغور بها وقوله الامام
 عن الشافعي رضي الله عنه وقال امام الحرمين في الربا في
 ان ما مرده في الشافعي وحينم مر النودي في شرح مسلم
 ما قاله الامام ذلك في الكلام على قوله صل الله عليه وسلم
 في عار زاعن الصلوة الوسطى صلا والمصير في غيره القيا بما
 هو لا يصح ثلاث مدعب الشافعي من صفير البريق على
 وما ناول الحارثي في بعض الشافعي تيسر

صورة للصفحة الأخيرة من القسم المحقق الأول من مخطوطة مكتبة شيسرتيتي (د)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام



صورة للصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة شيستربيتي (د)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

رقم الكورنم	رقم دفتر تتبعه الرقم
عنوان القواعد	الأجزاء
عنوان القواعد	أوله : بسم الله الرحمن الرحيم
عنوان القواعد	المقالة في معرفة الأقسام
عنوان القواعد	عنوان القواعد (2878) لم يقع
عنوان القواعد	عدد الأوراق : ٣٠٠
عنوان القواعد	ملاحظات :

هذا كتاب فروع فقه على مذاهب
 الأمام أصابع حنبل يسمي
 كتاب كشف السائل عن كتاب
 القواعد التي هي الأصل
 الملاحة اقتضاها
 علام الدين علي بن يحيى
 البجلي الحنبل في سنة
 الله برحمته

٧٤

صورة من غلاف مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود (ع)

نماذج لصور عن أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر لي ما
 قال شيخ الامام العلامة قدوة الأنام رحلة الطالبين
 الاعلام أبو الحسن علاء الدين علي بن عباس البعلبي
 الخطيب رحمه الله تعالى الحمد لله الذي مهد قواعده
 الذين يكتبون به الفرك وجعلنا من لعباده الرزق
 يتابع بنيه المرسل الذي ظهر به الحق بعد ان كان
 خفيا واختاره على كافة خلقه وكان به حفيبا
 وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
 شهادته تنبؤ قائلها اعلى تقامات وتجله دار
 كراته اعلام القامات في الجنات وأشهد ان
 سيدنا محمدا عبده ورسوله سيدا ربات صلي
 اليه وحجه والى الناس كافة
 اذ ان علم اصول الفقه لما
 طرقت النظم متوسطا
 حلال وهو علم عظيم
 : العالم شريفه ونزهة اذوته
 ربيعة المطهرة من الاحكام وبه
 علم الذمة : مستند باحكام غاية الاحكام
 استخرت الله توفيقا لكتابي ذكر فيه قواعد

الفتح السعدي به وهو يوم وان يحمله حاصلا
 لوجهه الكريم استوفيت به بحسب دعوية الضبط بين
 ولعوني بوقوف وسد قاعة الفقه له
 حد ود احدثها صوامع العلم بالاحكام الشرعية
 الفرعية عن اولها : تفصلة بالاستدلال خرج
 بالعلم بالاحكام العلم بانواع كبرياء والمفاتيح
 كثر رده وبالذات ثمان كقايده وعبره الارساد
 بقوله صوامع العلم بجملته غالبة من الاحكام وهو
 تبصير حسن لكن شان الحمد لا يضاح والتحقين
 وقول الارساد العلم بجملته غالبة فيما اجمال لان
 غلبة هذه الجملة لا يعلم حدها فلذلك قال بعض
 السافريين صوامع جملته غالبة عرفا وخرجا بالشرعية
 العقلية كالمقاييس التي تستلها والارضية
 واللغوية كمنع الفاظها وكذلك نسبة الشيء
 الى غيره ايجابا بكلام زيدا او سلبا نحو ايم رنة
 ذلك نظر لان ذلك منفي بالفرعية اذ الاحكام
 العقلية المذكورة لا تنهى فرعية وبالقياس الاحكام
 الاصولية كاصول الدين واصول الفقه وبلاتها
 التفصيلية الاحكام الحاصلة عن ذلة اجمالية

صورة للصفحة الأولى من مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود (ع)

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللطاح

الظروف حسن أن يقال أخذت من اليمين
 ما فيه ولا يمين أن يقال أخذت من اليمين
 كلها قاعة الكلام ونحوه كالقول والكلية عندنا
 تطلق على الحروف السموعة حقيقة وتطلق
 على مدلول ذلك مجالاً وصححه الاء كما في المحصول
 والنسب في الاء ونقل في الكتابين المذكورين
 عن محققين أنه مشترك بينهما واتصرت عليه
 وقيل بعض المتكلمين الكلام حقيقة في مدلوله
 مجالاً في لفظه وقيل هو مشترك بينهما والأقول
 الثلاثة منقولة عن الأئمة في فرع القاعدة اختلف
 برهاننا تقرره من فروع القاعدة اختلف
 أصحابنا في قوله صلى الله عليه وسلم فإذا كان
 يوم صيام أحكم فلا يريف وليس يجبرل فادن
 امرئ شابهه أو تأله فيقول في صائم هل يقول
 بلسان أو قلبه وفي المسألة ثلاثة أوجه
 لنا أحدها يقوله مع نفسه يعني يجرها
 ولد يطلع الناس بلداً قاله صاحب الرعاية والثاني
 يجرب به سطلقاً حكاه أبو العباس واختاره

ما يجرب به عكس ولا يعبال الدنيا بما بها
 على حرف والعرف يقتضيه أن الكلام حقيقة
 في الحروف السموعة النفساني لأننا نقول لو
 انشأ الإنسان الطلاق أو العتاق أو غيرها
 في نفسه ولم يلفظ بلسانه وكان ناطقاً فادنه
 لا يذم به شيء جزم به الأصحاب والثالث أن كان
 في رمضان جبره وإن كان في غيره يقول في نفسه
 واختاره أبو البركات لأنه لا يرضى بخلاف
 غيره والله أعلم قاعة لا يشترط في الكلام
 أن يكون من ناطق واحد على الصحيح ذكر أبو الجوان
 في الدرر المشاف إذا تقرره من فروع القاعدة
 إذا كان حين امرأة فلات طابق فقول الزرع
 ثمناً قال أبو العباس هل يسميه ما لوقال في
 عليك أنف فقال صحاح وفيها جبران قال وقد
 أصل في الكلام من شئ أنا في الثاني بصفة
 ونحوها صل يكون معاً بلون أم لا فائدة
 إذا وصى إلى شئ في التصرف وأريد اجتماعها
 على ذلك قال الحارثي من الفقهاء من قال ليس
 إذا من لا اجتماع بلفظها بصيغة العقود

نماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد لابن اللحام

إذا كان سركزياً أو محمياً أو لسلمة غنسة
 أو عكسه أو يفرق بين الأمانات وغيرهما أو
 يقض للجحيم من الذهب والفضة إلا أن
 يكون رجلاً أو يفرق بين الجسد وغيره ويقض
 الذهب من الذهب والفضة من الفضة
 ولديقنض حيواناً ولا عرزة من الذهب
 والفضة واختاراً بواحد الجواز فيما إذا
 كان يثبت الشيء ظاهراً أو بائناً أو غير
 والله سبحانه زعموا أعلم بالصواب واليه
 المرجع والبرهان والحمد لله رب العالمين وصلى
 الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم جميعين
 نسبحك ألباً وواقئ، نقرغ من نسخ هذا الكتاب
 يوم السبت التاسع والعشرون من شهر رجب
 الفريسي سنة ثمان وستين وثمانمائة على يد
 الفقير المذنب إلى الله الطيفي اعلى عبد الله على
 بن صالح الخليل بطفله له تعالى به وعفاهته
 بمنه وكرمه. هذا خزانة النسخة التي كتبت
 منها هذه النسخة في السادس من شهر

نسخة محفوظة بـ وأنا الفقير إليه تعالى
 صبيح بن محمد .

قابلت من هذا الكتاب ابتداء الكراسة
 الثالثة عشرون أهر محمود حسن زقاق مصحح
 الأداة العربية بدار الكتب السلطانية .

١٤ يولييه سنة ١٢٩٤ م



صورة للصفحة الأخيرة من مخطوطة مكتبة جامعة الملك سعود (ع)

فهرس موضوعات القسم الدراسي

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
أهمية تحقيق الكتاب	٨
أسباب اختيار تحقيق الكتاب	١٠
المجهودات السابقة لإخراج الكتاب	١١
خطة العمل في الكتاب	١٧
الفصل الأول: المؤلف (عصره، وحياته)	٢١
المبحث الأول: عصر المؤلف	٢٣
المطلب الأول: الحالة السياسية	٢٤
- حكم المماليك البحرية	٢٤
- حكم المماليك البرجية	٢٧
أثر الحالة السياسية في الإمام ابن اللّحام	٢٩
المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية	٣٠
أولاً: الطبقات الاجتماعية في مجتمع المماليك	٣١
ثانياً: الحياة الدينية في مجتمع المماليك	٣٤
ثالثاً: الجانب الخلقي في مجتمع المماليك	٣٤
أثر الحالة الاجتماعية في المؤلف وموقفه منها	٣٧
المطلب الثالث: الحالة العلمية	٣٨
أسباب ازدهار الحالة العلمية في عصر المماليك	٣٨

- ٤٢ أهم مظاهر الحركة العلمية في عصر المماليك
- ٤٧ أثر الحياة العلمية في المؤلف
- ٤٨ المبحث الثاني: حياة المؤلف
- ٤٨ المطلب الأول: حياته الشخصية
- ٤٨ أولاً: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
- ٤٩ ثانياً: مولده
- ٤٩ ثالثاً: نشأته
- ٥٠ رابعاً: صفاته
- ٥١ خامساً: وفاته
- ٥٣ المطلب الثاني: حياة ابن اللحام العلمية
- ٥٣ - طلبه للعلم
- ٥٤ - شيوخه
- ٥٧ - رحلاته
- ٥٩ - تلاميذه
- ٦٤ - مؤلفاته
- ٧٠ - مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
- ٧١ - أعماله
- ٧٣ - عقيدته
- ٧٥ - مذهبه الفقهي
- ٧٧ الفصل الثاني: الكتاب (كتاب القواعد)
- ٧٩ المبحث الأول: وصف مخطوطات الكتاب، وبيان أماكنها
- ٨٩ المبحث الثاني: تحقيق اسم الكتاب
- ٩٤ المبحث الثالث: تحقيق نسبه إلى المؤلف
- تنبيه مهم في بيان واضع فهرس المسائل الفقهية الموجود في أوائل
- ٩٦ بعض المخطوطات
- ٩٨ المبحث الرابع: منهج المؤلف في الكتاب

١٠٦	المبحث الخامس : المقارنة بين كتاب القواعد وكتاب المختصر
١٠٧	المبحث السادس : مصادر المؤلف في هذا الكتاب
١١٧	المبحث السابع : الكتب التي استفاد مؤلفوها من كتاب القواعد
١٢٠	المبحث الثامن : تقويم الكتاب
١٢٨	المبحث التاسع : بيان بعض مصطلحات الحنابلة التي استخدمها المؤلف .. - ملحق بنماذج لصور من أوراق النسخ المخطوطة لكتاب القواعد
١٣٣	لابن اللحام
١٥٥	فهرس موضوعات القسم الدراسي

القسم التحقيقي

ويشمل :

أولاً: منهجنا في تحقيق الكتاب.

ثانياً: تحقيق نص الكتاب.

أولاً: منهجنا في تحقيق الكتاب

لا شك أن مناهج التحقيق تختلف باختلاف أغراض المحققين، ولذلك سنبين المنهج الذي سرنا عليه ويتلخص في النقاط التالية:

- ١ - اخترنا التحقيق على منهج النص المختار. فجعلنا النسخ الأربع وهي:
 - أ - نسخة دار الكتب المصرية المرموز لها بـ (ك).
 - ب - نسخة المكتبة الظاهرية المرموز لها بـ (ظ).
 - ج - نسخة المكتبة السعودية المرموز لها بـ (س).
 - د - نسخة شيلستربيتي بإيرلندا المرموز لها بـ (د).
- أصلاً نعتمد عليه في إخراج نص الكتاب، وذلك أن النسخ الموجودة للكتاب، لا يخلو المتقدم منها من سقط أو تحريف، والمتأخر منها بعيد عن عصر المؤلف وتلاميذه، فلذا آثرنا التحقيق على طريقة النص المختار.
- ٢ - قابلنا بين نسخ الكتاب، فما اتفقت عليه أثبتناه كما هو، ما لم تتفق على خطأ في الآيات القرآنية فإننا نثبت الآية صحيحة في النص، ونشير في الهامش إلى الخطأ الموجود في النسخة.
- ٣ - عند وجود الاختلاف بين نسخ الكتاب من ناحية الألفاظ فإننا نثبت في النص ما نرى أنه الصواب، فإن كان الجميع يحتمل الصواب، فإننا نثبت ما نراه مناسباً للسياق من هذه الألفاظ، وفي الحالتين نشير في الهامش إلى الاختلاف بين النسخ.
- ٤ - إذا وردت زيادة في إحدى النسخ، فإن كانت مؤثرة في المعنى، أو لها مزيد فائدة فإننا نثبتها في النص بين معقوفتين هكذا: [...] ونشير إلى ذلك في

- الهامش، وإن لم تكن كذلك فإننا نثبتها في الهامش ونشير إلى ذلك بقولنا:
[ورد في نسخة كذا زيادة] ثم نذكرها.
- ٥ - إذا وجد سقط في إحدى النسخ فإننا نقوم بإثباته من النسخ الأخرى ونضعه بين معقوفتين ونشير في الهامش إلى وجود ذلك السقط في تلك النسخة.
- ٦ - إذا كان النص مضطرباً بين النسخ فإننا نثبت ما نراه أقرب إلى الصواب، ونشير إلى ذلك في الهامش.
- ٧ - إذا كان الكلام لا يستقيم إلا بزيادة حرف أو كلمة فإننا نزيدها ونجعلها بين معقوفتين هكذا: [...] ونشير إلى ذلك في الهامش، مع بيان مصدر الزيادة.
- ٨ - فيما يتعلق بالناحية الشكلية للنص فإننا قمنا برسم الكتاب وفق الرسم المعاصر ووضعنا علامات الترقيم المناسبة، ووضعنا الآيات بين قوسين هكذا: ﴿...﴾ والأحاديث والآثار بين قوسين هكذا: «...».
- ٩ - قمنا بترقيم القواعد الأصولية من بدء القاعدة: الأولى، إلى القاعدة السادسة والستين، وهي آخر قاعدة في الكتاب، كما قمنا بترقيم المسائل الفرعية المخرجة على القواعد.
- ١٠ - وثقنا المسائل والقواعد الأصولية، والنقول والأقوال من مصادرها المعتمدة.
- ١١ - قمنا بتحرير عزو المؤلف للآراء والمذاهب التي نقلها، وبيّنا مواضعها من كتب المذاهب المختلفة، فإن كان القائل به بعضهم بيننا ذلك وأحلنا على قول أصحاب ذلك المذهب.
- ١٢ - وثقنا الإحالات التي نقلها المؤلف من كتب من سبقه، وذكرنا موضع ذلك بالجزء والصفحة، فإن لم نجده في موضعه، أو الكتاب المحال عليه، فإننا نبين ما وجدناه إن كان مخالفاً، أو نوثق ذلك من المصادر التي شاركت المؤلف في النقل عن ذلك الكتاب.
- ١٣ - وثقنا المسائل الفرعية المخرجة على القواعد، ووثقنا الأقوال والروايات من مصادرها في المذهب، وبيننا الروايات الأخرى عن الإمام إن وجدت في المسألة وذكرنا المذهب، والمشهور، والراجح منها قدر الإمكان على حسب ما ذكره علماء المذهب الذين اعتنوا بذلك كابن قدامة وابن تيمية وابن مفلح والمرداوي وصاحب المبدع.

- ١٤ - قمنا بتوثيق المسائل الفرعية المنقولة عن المذاهب الأخرى من كتب أصحاب تلك المذاهب، وبيننا صحة النسبة أو عدمها.
- ١٥ - عرفنا بالمصطلحات التي تحتاج إلى تعريف من مصادرها، وأوضحنا الألفاظ الغامضة التي قد لا يفهم المراد منها وضبطناها بالشكل.
- ١٦ - بيّنا مكان الآيات القرآنية بذكر السورة التي وردت فيها، وبيان رقمها فيها.
- ١٧ - خرجنا الأحاديث النبوية من كتب السنة المشهورة، فما كان منها في الصحيحين فإننا نكتفي بوروده فيهما، وما كان في غيرهما فإننا ننقل حكم بعض العلماء عليه من حيث الصحة والضعف ممن اعتنى بذلك.
- ١٨ - خرجنا الآثار الواردة في النص من الكتب المعنية بذلك.
- ١٩ - عزونا الشواهد الشعرية لقائلها، وبيننا المصادر في ذلك.
- ٢٠ - عرفنا الفرق والطوائف الواردة في النص تعريفاً موجزاً، وذكرنا المراجع في ذلك.
- ٢١ - ترجمنا للأعلام الواردة أسماؤهم في النص ترجمة موجزة مع ذكر مصادر الترجمة ولم نتعرض لتراجم الصحابة المشهورين ولا الأئمة الأربعة لشهرتهم.
- ٢٢ - وضعنا الفهارس العلمية العامة للكتاب وهي كما يلي:
- أ - فهرس الآيات القرآنية.
- ب - فهرس الأحاديث النبوية.
- ج - فهرس الآثار.
- د - فهرس المسائل الفقهية.
- هـ - فهرس الأبيات الشعرية.
- و - فهرس الأعلام المذكورين في نص الكتاب.
- ز - فهرس الكتب الواردة في نص الكتاب.
- ح - فهرس الفرق والمذاهب.
- ط - فهرس المراجع.
- ي - فهرس الموضوعات.

ثانياً: تحقيق النص

من القاعدة الأولى، إلى نهاية الكتاب

